IRAQI FILE

الملف العراقي

A Documentary and Political Review
Published by the Centre for Iraqi Studies
Issue No 22 - October 1993

نشرة سياسية وثائقية، يصدرها مركز دراسات العراق - تشرين الاول ١٩٩٣
رئيس التحرير - د. غسان العطية

تجربة الاحزاب الايديولوجية في العراق : حزب الدعوة الاسلامية واشكالية التعامل مع المعارضة العراقية

د. غسان العطية

ان حزب الدعوة الاسلامية الذي تأسس عام ١٩٥٧، يعتبر اليوم (بعد تصدع وانشقاق الحزب الشيوعي) اقدم تنظيم حزبي على الساحة السياسية العراقية المعارضة.

ومن المفارقات ان تاريخ الساحة السياسية العراقية شهد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هيمنة ثلاثة تنظيمات حزبية عراقية على المعارضة بشكل متعاقب، فقد احتل الحزب الشيوعي، الذي سبق له ان استقطب اضطهاد السلطة له في العهد الملكي، دور الصدارة في عهد عبد الكريم قاسم وتحول فيما بعد بتحالفة مع قاسم الى دور المضطهد للمعارضة التي حمل انذاك حزب البعث لواءها، وبوصول البعث للسلطة عام ١٩٦٣ وفيما بعد في عام ١٩٦٨ تحول بدوره الى جلاد للمعارضة، واذا كان الحزب الشيوعي ضحيته في تجربة حكم البعث الاولى فان حزب الدعوة الاسلامية اصبح ضحيته الثانية ابان حكم البعث الثاني.

وعند المقارنة بين الحزب الشيوعي وحزب البعث وحزب الدعوة، نجد ان كل هذه الاحزاب، رغم الاختلاف الكبير فيما بينها الا انها تشترك ببعض الصفات ، جميعها عانى في وقت ما من الاضطهاد، وجميعها اعتمد للعمل السري تجنبا للقمع والتنكيل، الامر الذي حال دون الممارسة الديمقراطية ضمن صفوف الحزب، وبحجة ظروف أستثنائية مارست قيادة تلك الاحزاب التفرد بالقرار.

ومن المفارقات ان كل من الاحزاب الثلاثة يدعي امتلاك الايديولوجية المتكاملة - الماركسية، القومية، الاسلام - ويمنح اعضاءه صفة النخبة، تارة باسم البروليتارية، او العروبة، او الدين.

والسمة الغالبة في تعامل الاحزاب الشمولية التفكير مع الناس هي الوصاية، باعتبارها الاعرف بمصالحهم.

كما تشترك هذه الاحزاب بامتداد ايديولوجيتها الى خارج حدود الوطن العراقي، لتصبح في حالات عديدة مرجعيتها الفكرية وحتى التنظيمية خارج الوطن، تارة موسكو باسم الاممية، او دمشق او القاهرة باسم العروبة، او طهران باسم الاسلام.

ولجأت هذه الاحزاب الى السلاح واعتماد القوة في تحقيق اهدافها، مكرسةً بذلك مبدأ الغاية تبرر الواسطة. ومارست، بمجرد وصولها او مشاركتها للسلطة سياسة الغاء الاخرين، واضطهاد حلفاء الامس. فالحزب الشيوعي حارب البعث الذي كان حليفه في الجبهة الوطنية المعارضة للحكم الملكي، كما ان البعث اخذ يضطهد رجال الدين الذي طالما لجأ لهم لمحاربة الحزب الشيوعي والشيوعية في عهد عبد الكريم قاسم، وان عائلة محسن الحكيم، المرجع الديني الشيعي الاعلى، الذي اصدر فتوى بتحريم الشيوعية في عهد عبد الكريم قاسم، اصبحت فيما بعد اول ضحايا حكم البعث.

واذا كان الاضطهاد السياسي يخلق نقيضه، فان سرية التنظيم هي الحاضنة الاصطناعية لولادته.

ان هذه المقدمة اسوقها ليس بهدف التشكيك بحزب الدعوة الاسلامية، بل واقولها صدقا، تنطلق من الحرص على تجربة هذا الحزب الذي كان لي شرف الألتقاء والاجتماع بمؤسسه الشهيد محمد باقر الصدر اكثر من مرة في داره في النجف الاشرف في مطلع السبعينات. وعرفانا بتضحيات العشرات بل المئات من اعضائه، واملا بعدم تكرار تجارب الفشل المريرة التي عانى ولايزال يعاني منها العمل الحزبي العراقي كما تمثل بالحزب الشيوعي والبعث.

من فكر حزب الدعوة الاسلامية

ان ادبيات الحزب محدودة، وتبقى محاضرات وكتابات الشهيد الصدر مرجعا مهما في هذا الشأن وهنا يلاحظ ان الصدر كان داعية للتفاهم والتحاور مع القوى الاخرى. وقد يكون بيان التفاهم الصادر عن الحزب في مطلع الثمانينات - قبل الحرب العراقية الايرانية نموذجا لهذا التفكير، وهو كما جاء في كراس الحزب الصادر في لندن - اذار ١٩٩٢ تحت عنوان "برنامجنا" : ((فكان بيان التفاهم الذي اصدرته في مطلع الثمانينات والذي راعت فيه الخصوصيات العديدة للشعب العراقي من حيث تكوينته الاجتماعية وقواه السياسية الفاعلة، فكان بيان التفاهم دعوة لكل الفرقاء السياسيين من اجل النهوض بمهمة خلاص الشعب العراق وصيانة استقلال العراق ووحدة ترابه)). ان هذا المنحى السياسي الايجابي تحول بعد نشوب الحرب العراقية - الايرانية الى موقف مغاير حيث اسقط حزب الدعوة من نشاطه العمل من اجل التحالف مع القوى العراقية العلمانية، واعتمد الصيغة التي تبنتها ايران المتمثلة بالمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق عام ١٩٨٢، والتي كان حزب الدعوة عضواً فاعلاً فيها.

وابان فترة الحرب الايرانية العراقية (١٩٨٠-١٩٨٨) اعتمد الحزب تنظيميا وفكرياً اتجاها - قد يكون منسجما انذاك مع التيارات السياسية في ايران - معاديا لكل ما هو غير اسلامي من الاحزاب والقوى السياسية العراقية. واقتبس هنا من الكتاب الذي اعتمد في تثقيف اعضاء الحزب والصادر في ايران بعنوان :

ثقافة الدعوة الاسلامية ، القسم السياسي (١)

الناشر : حزب الدعوة الاسلامية

الطبعة الاولى : ١٨٠٥هـ - ١٩٨٤م.

جاء تحت عنوان حول نظرية العمل السياسي في الاسلام مايلي :

((وكان طبيعياً ان يجد حزب الدعوة الاسلامية كما وجد غيره من الحركات والقوى الاسلامية المخلصة الأجواء والبيئة السياسية موبؤة بالتهم والاباطيل ومحاولات تضليل الرأي العام، ولعل اهم هذه المحاولات هي :

٦- طغيان وانتشار الاحزاب والنظريات والمفاهيم والمصطلحات والكيانات القائمة على أسس المناهج الديمقراطية الرأسمالية سواء منها القومية او الوطنية، والاخرى القائمة على اسس النظرية الماركسية والاشتراكية، فالاحزاب والسياسيون والاكاديميات الدراسية والثقافية والفكر السياسي كل ذلك خطط ليجري باتجاه معاكس للاسلام، بل وعلى أساس هدمه واضعاف أثره في النفوس . . بشتى الوسائل والأساليب.

٧- وجود بعض الكيانات الهزيلة المرتبطة بالاستعمار الاوروبي والامريكي تدعي الاسلام او ترفع شعار الحكم به. . كحكام السعودية وبعض السائرين بهذا الاتجاه من أمثالهم الضالعين بركب الاستعمار والمرتبطين بعجلته.

٨- وجود كيانات سياسية وقيادات تدعي الاخلاص والدفاع عن قضايا الامة والعمل على تحريرها وتطويرها. . وهي في الواقع ضالعة بركب الاستعمار ومرتبطة به فكرياً وسياسياً، وكمثال لهذا الطراز من الحكام والكيانات عبد الكريم قاسم وجمال عبد الناصر والحركات القومية والصليبية كحزب البعث وأمثاله.

وكان على الدعوة ان تخطط لمواجهة هذا الركام وتلك الاوضاع وتجتاز بابناء الامة مناطق الضباب وانعدام الرؤية الى حيث الوضوح والفهم والوعي السياسي السليم)). صفحة ١٦-١٨

وجاء تحت عنوان "وسائل الراسمالية في تنفيذ أهدافها" :

((اصطناع أنظمة واحزاب ومنظمات دولية للحفاظ على المصالح الاستعمارية، كالاحزاب المنتشرة في العالم الاسلامي وفي امريكا اللاتينية تلك الاحزاب التي تتخذ الفكر الاوروبي والحضارة الراسمالية بما فيها من قوانين وانظمة واخلاق اساسا ومنهجا لعملها. او التعديل وادخال افكار وشعارات تلائم الظرف وطبيعة الشعب. كالاشتراكية والوطنية والقومية وربما شعارات الاسلام المزيفة احيانا، ومن الامثلة على المؤسسات والقوانين الدولية التي تخدم المصالح الاستعمارية، هي هيئة الامم المتحدة، جامعة الدول العربية، منظمة عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الافريقية، منظمة الاوبك، منظمة المؤتمر الاسلامي. .الخ، والقانون الدولي، وقانون الفيتو . .الخ.)). صفحة ٤٢-٤٣

وتحت عنوان "أسس ومنطلقات التفكير السياسي الاسلامي" :

((النظر لما يصدر من الحركات والكيانات والشخصيات غير الاسلامية او مجهولة الهوية او التي لها سابقة غير مطمئنة بعين الحذر والشك المسبق، فالاصل في غير الاسلاميين ان يتهموا ولايحملوا في عملهم على الصحة والاصل في التعامل مع من يشك بهويتهم ومقاصدهم ممن يعملون تحت عنوان الاسلام، او يطلبون التعاون تحت هذا العنوان الحذر والاحتياط في ظروف نخشى فيها الاندساس والتضليل والخداع السياسي مع عدم وجود أدلة تثبت سلامة القصد ونقاء الهوية.)) صفحة ٥٧-٥٨

و تحت عنوان "اهداف نظرية العمل السياسي" :

((ان حزب الدعوة الاسلامية قد شخص الارتباط بعد تحليله لانواع العملاء والمرتبطين. فخلص بنتيجة ان كل من لم يدع للاسلام، ولم يرفع شعاره صادقاً مخلصاً فهو عميل مرتبط، بسواء عليه ارتبط فعلاً او لم يرتبط. ذلك لانه لابد وان يسبح دائماً في الاجواء الدولية التي يخلقها الاستعمار، ويتصرف من خلال السياسة والمصالح التي تخططها قوى الاستكبار. وينادي بالافكار والمفاهيم الحضارية التي جاء بها الاستعمار من ديمقراطية واشتراكية وقومية وشيوعية. الخ، فلن يكون على كل حال الا جزءاً من المعادلة السياسية التي رسمها مخططوا السياسة الاستعمارية.)) صفحة ٧٧ .

نهج حزب الدعوة بعد احتلال الكويت

شكلت حرب الخليج الثانية منعطفاً في العمل السياسي العراقي بصفة عامة، والاحزاب الاسلامية بشكل خاص. فكان امل هذه القوى ان تحقق حرب الخليج الثانية ما فشلت الحرب الاولى من تحقيقه، الا وهو اسقاط نظام الحكم الدكتاتوري في العراق. وعلقت القوى الاسلامية الكثير على انتفاضة اذار عام ١٩٩١، ولكن الحسابات الدولية والاقليمية حالت دون نجاحها. وفي مراجعة حزب الدعوة لتجربة الانتفاضة، يقول بشأن موقف الدول الاقليمية :

((ولم يكن الموقف الاقليمي احسن حالاً من نظيره الدولي فقد اختارت بعض انظمة المنطقة موقف المتفرج على ما يجري من مآسي داخل العراق بينما راح البعض الآخر يبدي قلقه من انتفاضة الشعب خوفا من النظام القادم لانه يمثل ارادة الشعب العراقي.)) وفي

اشارة الى موقف ايران يذهب للقول ((كما ان دولاً كان يأمل منها شعبنا العراقي ان تقف معه في محنته ابان الانتفاضة وتهب لدعمه خاصة وان هذه الدول كانت ضحية جرائم النظام وسياساته العدوانية الا ان تلك الدول لم ترتق الى مستوى مسؤولياتها في تقديم ما ينبغي تقديمه لشعب يتضور جوعاً وهو يقمع من قبل نظام دموي همجي)). كراس "برنامجنا"، اذار ١٩٩٢، ص ٣٩.

ان هذا التشخيص يعكس تباين واختلاف حزب الدعوة مع ايران، ويبدو ان هذا الاختلاف تمتد جذوره الى ماقبل حرب الخليج الثانية، عندما فضلت ايران "المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق" اطاراً للعمل السياسي المعارض للنظام العراقي، واختارت له السيد محمد باقر الحكيم رئيساً بدلاً من حزب الدعوة، وبالرغم من استمرار الاخير في عضوية المجلس، الا ان مشاركته اصبحت شكلية اكثر منها فعليه.

ومن باب المرونة انفتح حزب الدعوة بعد حرب الخليج الثانية على دول الجوار العربية، وبالذات السعودية، حيث قام وفد من قادتها بزيارتها اكثر من مرة في الفترة ١-١٩٩٢ والتقى بكبار المسؤولين فيها. وانسجاما مع توجهات سورية والسعودية وبعض القوى السياسية العراقية الاخرى، انضم للجنة التحضيرية التي هيأت لعقد مؤتمر بيروت للمعارضة العراقية في آذار ١٩٩١. واصبح فيما بعد عضوا فاعلاً في لجنة العمل المشترك، وتعاون مع المجموعة التي حضرت لمؤتمر فيينا (حزيران ١٩٩٢) ولكنه في الساعة الاخيرة اعلن عن عدم مشاركته بالمؤتمر لاسباب اجرائية وشكلية تتعلق بالتوقيت وتوزيع النسب بين القوى السياسية في اللجان. ومع ذلك واصل حزب الدعوة تعاونه مع اطراف مؤتمر فيينا الذي تكلل في اجتماع صلاح الدين وشقلاوة بتاريخ ٢٢-٢٧ أيلول ١٩٩٢ الى التوصل الى اتفاق مشترك لعقد مؤتمر موسع للمعارضة العراقية تشارك فيه الاحزاب الاسلامية ومنها الدعوة. وفي تشرين الاول عام ١٩٩٢ انعقد المؤتمر الوطني العراقي الموحد في صلاح الدين، اربيل بمشاركة حزب الدعوة الاسلامية وانضم لعضوية المجلس التنفيذي للمؤتمر برئاسة الدكتور احمد جلبي.

انسحاب حزب الدعوة من المؤتمر الوطني العراقي

جاء اعلان حزب الدعوة الاسلامية في نهاية شهر اب ١٩٩٣ عن انسحابه من المؤتمر الوطني العراقي الموحد ليكرس ما كان يهمس به منذ امد ليس بالقصير.

ان بيان حزب الدعوة في الانسحاب من المؤتمر الوطني الموحد وتصريحات قادة الحزب، (الملف العراقي العدد ٢١، ٢٢) جاءت عامة وتحاشت وضع النقاط على الحروف. الامر الذي يثير العديد من الملاحظات :

- ان النهج السياسي للمؤتمر الوطني العراقي معروف بتحالفه مع الغرب وامريكا بالذات، وذلك قبل انعقاد مؤتمر اربيل الذي قاطعته بعض الشخصيات والقوى السياسية العراقية لهذا الاعتبار، ومع ذلك انخرط حزب الدعوة في صفوفه ؛؛

- اما تحفظات الدعوة على بعض قادة المؤتمر فهذا امر مرهون بأعضاء المؤتمر، وبالامكان تجاوزه من خلال تطبيق النظام الداخلي واجراء انتخابات حره، وهنا يتساءل المرء لماذا لم ينتظر او يطالب حزب الدعوة بعقد الجمعيةالوطنية للمؤتمر لبحث كافة التحفظات بصراحة ووضوح بدلاً من التنوية والتلويح بوجود تحفظات لم يستجب لها. وان فشل قادة المؤتمر في عقد الجمعية الوطنية، او رفضهم عقدها لاي سبب من الاسباب يسقط بيدهم ويضع المؤتمر الوطني على المحك الشعبي والديمقراطي الذي يدعيه ؛؛

- الخروج الانفرادي لحزب الدعوة عن المؤتمر دون تنسيق مع بقية القوى المشاركة، وعلى الاقل القوى الاسلامية الاخرى، يضعف تحرك حزب الدعوة خاصة في الوسط الاسلامي، بل يكرس حالة من الانقسام داخل البيت الاسلامي، وهنا يثار السؤال، كيف يمكن الحديث عن وحدة المعارضة في وقت فشل فصيل اساسي في الحركة الاسلامية من توحيد الصف الاسلامي على الاقل ؟؟

- ان التعميم والمرونة السياسية ضرورية في بعض الاحيان شرط ان يكون الحزب وقادته على بينة ووضوح في اهدافهم وهو امر غير ملموس في نهج حزب الدعوة الاسلامية بعد حرب الخليج الثانية. فالحزب متشدد في مقولاته وتثقيفه لاعضائه ورافض للاخرين، ولكن على الصعيد العلني، العربي والدولي، يتحدث عن الائتلاف وتوحيد القوى، وبالوقت الذي يرفض الاستعمار وكافة قوى الاستكبار يفتش عن المبررات للتعاون مع القوى الغربية وامريكا ويدخل في تحالفات سياسية مع قوى محسوبة على الغرب وامريكا. ان هذه الحالة من التناقضات لابد لها من ان تنعكس على صفوف وقواعد الحزب ذاته، وقد يكون المبرر الاول لأنسحاب الدعوة من المؤتمر الوطني هو رغبته في تجاوز ازمة داخلية.

- برر بعض قادة حزب الدعوة التعاون مع المؤتمر رغم امريكيته بحجة كونه الغطاء الوحيد المتوفر لاسقاط صدام حسين عبر انقلاب عسكري يأتي بحكم انتقالي ينقل العراق فيما بعد الى مرحلة الحكم الشعبي الاسلامي. ولذا وافق حزب الدعوة بدور لايتناسب مع حجمه الشعبي في المؤتمر الوطني وتحدث بلغة االاعتدال بأمل ازلة تهمة الارهاب كل ذلك بامل ان تستمر الادارة الاميريكية بنهجها المعلن في عهد بوش الداعي للاطاحة بصدام، ولكن اليوم بعد مجيء كلينتون هناك قناعة متزايدة بين قادة وصفوف حزب الدعوة بان ازلة صدام لم تعد في الصدارة على جدول الاعمال الامريكي، الامر الذي لم يعد له مايبرر بقاء حزب الدعوة في هذه التركيبة - المؤتمر الوطني العراقي الموحد، والاخبار عن تلكؤ واشنطن في دعم المحاولة الانقلابية بزعامة جاسم مخلص قد تؤكد هذا الاتجاه.

- ان الخيارات المتاحة لحزب الدعوة الاسلامية تقلصت، فايران تعتمد المجلس الاعلى للثورة الاسلامية، ولها مصلحة في استمرار المؤتمر الوطني العراقي الموحد، الذي اعطى للمرة الاولى التيار الشيعي السياسي مركز الصدارة على الصعيد العراقي كما ان الاكراد بأرتضائهم صيغة المؤتمر الوطني يعني بقائهم ضمن الصيغة العراقية دون الانفصال الامر الذي تخشاه ايران، ومن الناحية الاخرى خسر الدعاة بانسحابهم قطب المعارضة الفعال المتمثل بالاكراد. ولا مجال لعمل ميداني في العراق من دون هاتين الساحتين، الا اللهم ان توافق سوريا على ان تدخل العمل السياسي الفعال وهذا ما لم تؤكده الاحداث، فسوريا مشغولة اليوم بالملف الاسرائيلي والفلسطيني واللبناني واي تغير غير محسوب في العراق قد يأتي ببديل او وضع سياسي لايخدم المصلحة السورية في الوقت الحاضر.

ان اعادة النظر والمراجعة مطلوبة ولابد من صيغ جديدة للعمل. ■

ندوة سياسية لحزب الدعوة الاسلامية حول المعارضة واسباب الانسحاب من المؤتمر الوطني العراقي الموحد
نص بيان الحزب

بسمه تعالى

حزب الدعوة الاسلامية يعقد ندوة سياسية

في ذكرى تأسيسه السادسة والثلاثين أقام حزب الدعوة الاسلامية عصر يوم الاحد ١٢ أيلول ١٩٩٣ ندوة سياسية في قاعة بادون باول وسط لندن.

وقد حضر الندوة جمع غفير من مختلف الشخصيات والحركات السياسية العراقية المقيمة في بريطانيا.

وتحدث في بداية الندوة الدكتور ابراهيم الجعفري عضو المكتب السياسي لحزب الدعوة الاسلامية، عن ذكرى تأسيس الدعوة الاسلامية في نهاية عقد الخمسينات من هذا القرن، والدور الذي لعبته في الساحة العراقية وفي عموم المنطقة من خلال ما أحدثته من وعي اسلامي حركي استقطب قطاعات واسعة من جماهير الامة خاصة الطبقة المثقفة في الاوساط الجامعية وفي المدارس والحوزات العلمية. واشار الى ان حركة الدعوة الاسلامية اتخذت طابعاً سلمياً في دعوتها ابناء الامة للعودة للاسلام والتمسك باحكامه وتوضيح المبادىء الاسلامية السامية وعرض الفكر الاسلامي عرضا يناسب ظروف المرحلة ويتجاوب مع حاجات الامة.

ثم انتقل الدكتور الجعفري في حديثه الى الانقلاب العسكري الذي وقع في العراق في تموز عام ١٩٦٨ والذي جاء بزمرة البكر - صدام الى السلطة، والمخطط الذي أعده الانقلابيون للتصدي للتحرك الاسلامي في العراق، والاساليب القمعية التي استخدمها النظام ضد ابناء الحركة الاسلامية، حيث شنت حملات اعتقال واعدام لاعداد كبيرة من القيادات الاسلامية من علماء دين ومفكرين واساتذة جامعات ومثقفين ومختلف شرائح المجتمع العراقي، دون ذنب سوى ايمانهم بالاسلام عقيدة ونظاماً وتطلعهم الى حياة اسلامية، ورفضهم الانخراط في حزب البعث.

وتصاعدت تلك الحملات بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران، والتفاعل الشعبي الواسع الذي حدث معها في مختلف البلدان الاسلامية، وازاء استمرار هذه الحالة اضطرت الدعوة الاسلامية الى حمل السلاح دفاعاً عن النفس.

وأكد الدكتور الجعفري ان العمليات الجهادية التي نفذتها الحركة الاسلامية في العراق كانت تستهدف في المقام الاول رأس النظام الذي تعتبره المسؤول الاول عن حملة الابادة التي شهدها العراق ضد الاسلاميين، وكانت تلك العمليات تهدف ايضاً الى كسر هيبة السلطة لدى الجماهير وتحفيزها للتحرك ضدها.

وحول التحرك الاسلامي، نوه عضو المكتب السياسي، بان حزب الدعوة الاسلامية قد بادر بطرح بيان التفاهم في بداية عام ١٩٨٠ والذي دعا فيه مختلف القوى السياسية العراقية وجميع طبقات وشرائح المجتمع العراقي وقومياته ومذاهبه وطوائفه الدينية الى العمل المشترك من اجل التصدي للنظام الدكتاتوري الحاكم في العراق، وانقاذ الشعب العراقي من جرائمه ثم طرح (برنامجنا) عام ١٩٩٢ والذي بلورت الدعوة الاسلامية فيه رؤيتها للمستقبل السياسي للعراق والقواسم المشتركة التي تجمع مختلف اطراف المعارضة، والتأكيد على ان مهمة المعارضة العراقية بمختلف اجنحتها هو تحرير ارادة الشعب العراقي وتمكينه ومن خلال ارادته الحرة من اختيار شكل نظام الحكم في العراق، والالتزام بحفظ العلاقات الطيبة والبناءة مع مختلف شعوب وبلدان المنطقة، وازالة كل الآثار السلبية التي خلفها النظام داخل العراق بسبب جرائمه بحق الشعب العراقي، وتصحيح العلاقة مع الجيران والتي أساء لها صدام بحروبه العدوانية المتواصلة.

ثم انتقل الدكتور ابراهيم الجعفري الى مشاركة الدعوة الاسلامية في جهود المعارضة العراقية الرامية الى أيجاد اطار سياسي يجمع صفوفها. واشار الى ان تلك الجهود يجب ان تكون باتجاه اسقاط النظام وانقاذ العراق منه، ان اية صيغة سياسية يراد منها جمع فصائل المعارضة يجب ان تنطلق من ارادة عراقية مستقلة، وان تلتزم الحفاظ على وحدة العراق وسيادته، وان تستوعب مختلف الفصائل المعارضة، وان تنسجم مع التنوع القومي والمذهبي والديني في العراق، وان تسعى الى كسب التأييد الاقليمي وعدم أثارة مخاوف البلدان المجاورة، وان تركز على سبل اسقاط النظام وتولي العمل الميداني في داخل العراق اهمية قصوى باعتبار ان عملية التغيير السياسي المنشود في العراق لا يمكن ان تتم الا من خلال مشاركة جماهيرية واسعة في عملية الاطاحة بالنظام الدكتاتوري، وان المعارضة مدعوة من اجل ضمان وحدتها دعم الخوض في الامور التفصيلية المستقبلية والتي يعود أمر البت فيها الى الشعب العراقي، بعد اسقاط النظام.

وفي هذا السياق اشار الدكتور الجعفري الى عجز الصيغ السياسية التي شهدتها ساحة المعارضة العراقية في الفترة الماضية عن تحقيق الشروط المطلوبة في مشروع توحيد المعارضة، ووقوعها في اخطاء اعاقت عملها، ومن تلك التجارب المؤتمر الوطني العراقي الموحد الذي كانت الدعوة الاسلامية من القوى السياسية التي ساهمت في الاعداد والتحضير له، وشاركت في اعماله، الا انها لاحظت خروج المؤتمر عن المسار والاهداف التي اتفق حولها، مما دعا الدعوة الاسلامية الى اعلان تحفظها على ذلك المؤتمر وبذلها جهداً مكثفاً لتجاوز الاخطاء والسلبيات وتصحيحها، الا انه ورغم مرور عشرة اشهر على ابداء تلك الملاحظات واجراء العديد من الحوارات مع الاطراف المؤثرة في المؤتمر، الا انه لم تجر محاولات جدية لاصلاح الاخطاء والسلبيات، فاتخذت الدعوة قرارها بالانسحاب من المؤتمر الوطني العراقي الموحد، وهي لاتزال عند ايمانها بضرورة ايجاد اطار سياسي شامل للمعارضة العراقية، يستفيد من اخطاء وتجارب الماضي ويعمل على تجاوزها، هي ليست بصدد اقامة محور سياسي جديد في مقابل المحاور ومشاريع العمل الموجودة، وهي على استعداد للتعاون مع مختلف الاطراف العراقية للبحث عن اطار شامل يتوافر على الشروط المطلوبة.

بعد كلمة الدكتور الجعفري، جرى حوار واسع شارك فيه عدد كبير من الحاضرين بمداخلات عبرت عن وجهات نظر متعددة حول واقع المعارضة العراقية وسبل النهوض به، كما وجهت العديد من الاسئلة حول مختلف القضايا المتعلقة بحزب الدعوة الاسلامية وتاريخه الكفاحي ورؤيته الى المستقبل السياسي للعراق، ودوره في حركة المعارضة العراقية. ■

رسالة عزيز الحاج، ممثل العراق الدائم لدى اليونسكو الى صدام حسين قبل احتلال الكويت

"بريد الايام" عنوان كتاب وثائقي جديد سيصدر قريبا لعزيز الحاج، يتناول بعض اللحظات الصعبة والحرجة في عمله باليونسكو كممثل للعراق، ويركز بصورة رئيسية على أزمة الخليج والحرب التي شنت على العراق.

ويتضمن الكتاب، أساساً، عدداً من الوثائق والرسائل الشخصية التي كان السيد الحاج قد أرسلها الى صدام حسين مباشرة (واحيانا الى طارق عزيز)، وبعضها بالبريد الدبلوماسي، وأغلبها بالفاكس، عبر الخارجية العراقية او الممثلية العراقية في جنيف.

وفيما يلي الرسالة التي كان المؤلف قد أرسلها بالفاكس مرتين يوم ١٩ تموز ١٩٩٠ الى الرئاسة العراقية، محذراً من دخول الكويت وداعياً الى حل الموضوع سلمياً.

ويرى المؤلف ان هذه الرسالة التي ارسلت قبل أسبوعين من المجازفة العسكرية العراقية، تتضمن الكثير من النقاط التي ثبت صوابها، وان كانت تغفل، نقاطاً هامة اخرى.

رسالة عزيز الحاج الى صدام حسين

اولاً

١- لاشك في وجود مؤامرة امريكية - صهيونية ضد العراق تستهدف ضربه عسكريا، وانهاكه اقتصاديا، وحصاره تكنولوجيا. والسلاح الاقتصادي، خاصة، هو من اخطر الاسلحة، لان المال يغذي السلاح والعتاد، ولان الاوضاع المعاشية لذوي الدخل المحدود في العراق غير مريحة، ويعتبر اصلاحها في مقدمة الضرورات الآنية.

٢- ولاشك ايضا في ان تعمد حكام الكويت في زيادة انتاج البترول، ودهورة اسعاره، يصب في سياق هذه الخطة التآمرية البشعة الموجهة ضد العراق اساسا، وان كشف هذه المواقف بالصيغ المناسبة كانا ضروريين ولازمين.

٣- وقد كان بالامكان القيام بمثل هذه التعرية بطريقة هادئة ومُقنعة من الصحافتين العراقية والعربية، ولاسيما على اثر تصريحات وزير النفط العراقي. وكلما كانت التعرية هادئة، وموثقة، وغير شديدة اللهجة، كانت امكانات الاقناع بها اكثر، حتى لدى الاوساط المستنيرة في الكويت (وايضا في الامارات)، لاسيما وان تدهور الاسعار يضر ببلدان وشعوب اخرى، وليس بالعراق وحده، وان الخروج عن الاوبيك يمكن ان يواجه بادانه شاملة.

٤- ان خطاب السيد الرئيس، بمناسبة عيد تموز الأغر جاء قيماً، وان الكشف عن التلاعب بانتاج النفط وأسعاره كان ضرورياً جدا لشعبنا وللرأي العام العربي، خصوصاً وان السيد الرئيس لم يذكر الكويت والامارات بالاسم ولكن الجميع علموا أنهما المقصودان بالاتهام. وكان يمكن الاكتفاء بهذا العرض، الكشف دون أية عبارة يفهم بها معنى التهديد، مما يستغلة الكثيرون.

٥- ومهما يكن فان الامريكان يمكن وقفه عند هذا الحد، وترك الامور تتفاعل بالمشاورات والاتصالات، مع المزيد من التأكيد العراقي على حرصه على التضامن، والحل التفاهمي للمشكلات (لاسيما والعراق قد استضاف قمة التضامن وترأسها)، الا ان مذكرة الخارجية الى الجامعة العربية قد أخرجت الامور عن النطاق الذي كان يجب ان تتوقف فيه.

فهذه المذكرة غير موفقة، ولاسيما باثارتها الى موضوع الديون والحدود وبالشكل الذي ورد به، حتى انها تترك الانطباع (الخاطيء طبعا) بان العراق "يتبجح" ويبالغ، تمهيداً لعمل عسكري ضد الكويت. والغريب ان تأتي المذكرة بعد اجتماعات وزراء نفط الدول العربية المعنية الخمس، وموافقة الكويت والامارات رسميا على خفض الانتاج، والعمل لرفع الاسعار. ان صيغة المذكرة، ومحتويات كثيرة فيها، وتوقيتها، ستدفع بالامور لغير صالح العراق، (اللهم الا اذا كان لدى القيادة معلومات ومعطيات اكيدة وهامة بخلاف ذلك) ؟

لقد بادرت امريكا لاستغلال الموقف بالتلميح باستخدام القوة مع الكويت ضد العراق، وبدأت الصحافة الغربية تستغل الموضوع لاتهام العراق بأنه عدواني، وضد جيرانه. ولست متأكداً من انه اية دولة عربية ستقف حقا معنا اذا نشب صراع مكشوف مع الكويت، بل لعل معظم الدول العربية ستؤيد الكويت وتخذل العراق حتى اكثر مما فعلت في بداية الستينات.

كما ان هذا الوضع المتفجر الجديد الذي آمل ان لايتطور الى نزاع مكشوف، سيعرقل بالتأكيد مساعي السلام مع ايران، وسيقوي حجج المشددين هناك..

وهذا الوضع قد يدفع بالكويت الى طلب المزيد من القطعات الامريكية لتهديد العراق والمنطقة كلها.. ان الدعايات الغربية - الصهيونية قد نفخت منذ انتهاء الحرب بأن القوة العسكرية العراقية ستهدد بقية العرب، لاسيما في الخليج، ولاشك ان طريقة اخراج موقفنا الجديد وتوقيته، وصياغة المذكرة (بمحتوياتها وعنفها)، ستقوي هذه الحجة والدعايات الباطلة. واقول : لماذا اصلاً هذه المذكرة ؟؟

ثانياً

١- ان العراق الان شبه وحيد، ونصف محاصر، وانه يحتاج للاكثار من الاصدقاء والمقربين، وتحييد الخصوم الممكن تحييدهم، وتهدئة الاجواء.. ان ضربة النفط الكويتية ضربة خطيرة وشنعاء. ولكن كان يمكن معالجتها وتعريتها بأساليب وصيغ أكثر مرونة وهدوءاً، وبما يؤكد على حسن نواياها، وعلى تمسكنا دوماً بمبدأ المشاورات، والحلول التفاهمية للخلافات. وهذا مما أكد عليه أعلان شباط ١٩٨٠ (القومي).. ان أعداءنا كثيرون، وان إمكانات حصارنا متعددة : المياه (من تركيا) والبترول (سعراً، وليس سعراً فقط ! واذا ما اوقفت السعودية مثلاً ضخ أنابيبنا ؟؟)، والعدوان الاسرائيلي المبيت، والمحاصرة التكنولوجية الامريكية، والاساطيل والقواعد الامريكية، واستمرار الحملة الدعائية المعادية، وتخاذل وسلبية انظمة عربية عديدة (حتى من داخل مجلس التعاون)، وتواطؤ اخرى. وان العاهل الاردني القريب من العراق مهدد نفسه، ودور فلسطين محدود فعلى من نعتمد اذا واجهنا الجميع ؟؟

٢- ان من المطلوب، في رأيي، ترتيب أولياتنا الهامة لهذه المرحلة : فمشاكل الحدود مع الكويت والديون العربية قضايا ليست حادة ولا

ملحة. والعراق الذي استضاف القمة وقادها بحكمة ودراية وهدوء، يجب ان يستمر في الظهور باقصى مرونة وتسامح، في التعامل مع الدول العربية الاخرى آيا كانت، الدول العربية ليست لا ايران ولا اسرائيل، وان الدخول في نزاع حاد مع أحدها سيقوى حكامها داخلياً، ويثير العطف عليهم عربيا ودوليا بدلاً من العمل لفضح وعزل سياسات المنحرفين باكثر الاساليب الهادئة دهاء، ذات المظهر الدفاعي المسالم. ويجب ان نذكر الجميع بان العراق وقيادته هما اصحاب الاعلان القومي لشباط ١٩٨٠ في التعامل العربي، وهما اصحاب قمة بغداد الاخيرة. وفي الوقت نفسه تكثيف الاتصالات والمشاورات والتحركات الدبلوماسية، والنشاط الاعلامي المناسب لكشف الانحرافات، وتحشيد القوى والضمائر الخيرة ضدها. وبدلاً من ان يستطيع حكام الكويت كسب البرلمان والرأي العام الكويتي معهم فقد كان بامكاننا ان نعمل على عزلهم جهد الامكان واضعاف مواقعهم امام العناصر الكويتية المستنيرة، بل كنا نستطيع ان نقوم بخطوات فعالة ومؤثرة في صمت وبلا مذكرات.

ان اولوياتنا بعد الاستعدادات لدرء العدوان الصهيوني المبيت، هي الاسراع بعقد اتفاقية السلام مع ايران، ومحاولة المصالحة مع سورية، والالتفات الى المشاكل المعاشية لذوي الدخل المحدود، فضلاً عن الخطوات الديمقراطية المرتقبة، التي سوف تعزز الجبهة الداخلية، وترفع من مصداقية الحكم، ومن امكانات صموده في وجه التحديات.

وفيما يخص التصريحات الاعلامية، فان بالامكان التعبير عن أقوى المواقف، واكثرها حزما بأنسب الصيغ واهدئها، وبالامكان ان نوصل لأي منحرف ومعتد رسالتنا اليه دون مذكرات لاذعة وعبارات شديدة.

لاشك اننا اصحاب الحق، واننا هدف العدوان المتعدد الاشكال والجبهات. وهذه الحقيقة يجب استثمارها بهدوء وصبر، لتبديل الامور لصالحنا، ولقلب الطاولة على المؤامرات والمتآمرين. واذكر ان تقصيرنا في عمليات الشرح، والاقناع والتوضيح في الشهور التي سبقت الحرب مع ايران قد ساعد الطرف الاخر في المرحلة الاولى على إظهار العراق معتديا وتقديم نفسه ضحية، وكل ضحية تكسب العطف. ونحن الان ضحايا بالفعل، سواء في موضوع البترول، او غيره، فيجب ان يعرف أهل الكويت، والعالم كله ذلك، فضلاً عن شعبنا، الذي هو الأساس.

ان الوقت متوفر، وبالرغم من دقة الموقف وحراجته، لمعالجة الامور حالاً بالدبلوماسية، والحنكة، والحكمة، دفاعا عن مصالحنا، وحماية للتضامن العربي، وإفسادا لخطط الاعداء.

مع أوفر الاحترام والتقدير ياسيادة الرئيس.

اخوكم عزيز الحاج

باريس ١٩ تموز ١٩٩٠

بيان صادر عن دعاة الملكية في العراق عن مرحلة مابعد صدام

تبنى دعاة الملكية في العراق في اجتماع عقد في لندن يوم الاحد المصادف ١٢ ايلول ١٩٩٣ الخطوات المستقبلية التالية بعد انهاء النظام الحاكم ،

١- اطلاق سراح جميع الموقوفين والمحتجزين والسجناء لأسباب سياسية.

٢- حل الأجهزة القمعية والغاء جميع القوانين والقرارات التعسفية التي صدرت اثناء الحقبة الماضية.

٣- السماح لجميع الاحزاب والتنظيمات والشخصيات السياسية بممارسة نشاطاتها بحرية.

٤- السماح بقيام صحافة حرة وحركة نشر غير مقيدة.

٥- إنشاء هيئة قضائية مستقلة للتحقيق في الجرائم التي ارتكبها النظام الصدامي وتحديد الاطار العام لتشخيص المسؤولين عنها لكي يحالوا الى الجهاز القضائي مع بلورة الاجراءات الضرورية لانصاف المتضررين وتعويضهم.

٦- اطلاق حرية السفر والتنقل داخل الوطن وخارجه والايعاز الى جميع السفارات العراقية لتجديد جوازات السفر للعراقيين لمدة لا تقل عن اربع سنين بدون قيد او شرط وتسهيل مهمات عودتهم للوطن.

٧- مفاتحة هيئة الامم المتحدة وحكومات الدول الكبرى لانهاء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق.

٨- تأسيس مجلس تحضيري مؤقت يضم ممثلين عن الاحزاب والتنظيمات والشخصيات الوطنية الموجودين في الداخل والخارج لتحديد الآليات المناسبة لاجراء انتخابات نزيهة واستفتاءات شعبية حرة.

٩- تشكيل ادارة مؤقتة لملء الفراغ الاداري والسياسي للبلاد تضم ممثلين عن الاحزاب والتنظيمات والشخصيات من المتخصصين والكفاءات العلمية الموجودين في الداخل والخارج لتسيير الشؤون العامة للبلد خصوصاً البدء فوراً بتوفير الحاجات الاساسية كالمواد الغذائية والادوية ضمن برنامج الاعمال الفورية الطارئة، كذلك تمشية الخدمات الرئيسية واستتباب الامن والنظام لحين انتخاب حكومة حرة تمثل ارادة الشعب العراقي.

١٠- وضع اليد فوراً على جميع الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة لصدام وافراد اسرته مع مفاتحة الحكومات الاجنبية للقيام باجراءات مشابهة.

١١- التاكيد على ايجاد مصالحة وطنية وشعبية شاملة اساسها روح التسامح والعفو والابتعاد عن الثأر والانتقام بين كافة الفصائل وشرائح المجتمع العراقي واعادة بناء الثقة والمحبة بين الشعب والقوات المسلحة العراقية التي ستعلب دوراً مهماً مع بقية فصائل الشعب في التغيير حيث ستعود المؤسسة مرة اخرى ملكاً لكل الشعب وحاميةً لحدود الوطن.

١٢- الحفاظ على ممتلكات الدولة ومنع التجاوزات على المؤسسات المدنية والعسكرية وحمايتها من الاضرار والتخريب.

رسالة زكي خيري حول العراق والحرب والحزب الشيوعي

كتب زكي خيري، احد قادة الرعيل الاول للحزب الشيوعي العراقي الى رفيقه هادي العلوي رسالة تضمنت مجمل ارائه في العراق، والحرب ومستقبل الشيوعية والحزب الشيوعي العراقي، نشرت مجلة فتح، الصادرة في دمشق - العدد (٢٩٣) بتاريخ ١٩٩٣/٧/٣، نصها التالي:

نحن نعيش اليوم فترة انحسار في المسيرة الثورية العالمية، تشبه على مقياس اوسع الفترة التي اعقبت انتكاسة الثورة الروسية الاولى (١٩٠٥-١٩٠٧) عندما شاع التفسخ في الحركة وخرج بعض المثقفين الكبار من وزن لوناتشارسكي ومكسيم غوركي ليركضوا وراء الباحثين عن الله ردحاً من الزمن. وهذا شأن بعض زملائنا في (الرابطة) مع الفارق. لقد استهوتهم الثقافة الغربية لاسيما النمط الاستهلاكي الى حد انهم كانوا ينظرون باشمئزاز الى منجزات الاشتراكية الفعلية. كما استهوتهم الموضات اليسارية والنهيبة.. الخ.

وكان ما يميزهم عن امثالهم في الغرب روح "المسايرة" فكانوا "ياكلون مع معاوية ويصلون وراءعلي" كانوا يتظاهرون براديكالية ابعد جذورا من راديكالية الراديكاليين المتطرفين. اما الان فقد غدوا "واقعيين" الى ابعد حد.

فهم يعترفون ان لبريطانيا، مثلا، مصالح تاريخية في العراق لا يجب نيسانها « وينتظرون الديمقراطية من الدول الامبريالية ليس بالمجان بل لقاء ثروات البلاد الطبيعية، مدعين ان الامبريالية مزمعة منح شعوبنا قسطا "معقولا" من الديمقراطية وبسطة العيش وان ذلك من صالحها هي بالذات، ومنهم من هو اكثر "واقعية" فيقدم النصائح للامبرياليين ويطالبهم باعطاء المعارضة العراقية استقلالية القرار فهذا في صالحهم هم ! ويذكرنا هذا بالنصائح التي يقدمها الزعماء العرب لحكام امريكا بان من الافضل لمصالحهم ان يعتمدوا على العرب لا على الصهيونية، يعني على الصيد لا على كلاب الصيد »

الازمة الراهنة في السيرورة الثورية جاءت كالحامض الذي يظهر الصورة الفوتوغرافية الكامنة، فقد عرت الامراض السرية والعيوب الكامنة بلاهواده. وليس جميعهم سواء فمنهم من تبلبل لقلة خبرته السياسية في مواجهة وضع معقد غاية التعقيد.

انت ترمي بثقلك على جانب واحد من الديمقراطية الغربية الملطخة بدماء شعوب الشرق والساندة لكل الطغاة والجلادين في عالم اليوم.. التي تتاجر باللجوء السياسي والانساني وتجيع ابناءها وترميهم في احضان البطالة وتدفعهم الى احتراف البغاء والشحاذة والاجرام، بيد ان الديمقراطية الغربية ووجهها الاخر ما دامت في ظل سلطان الامبريالية والرأسمالية الكبير كما هي الحال في اي ظاهرة اخرى في هذا النظام، فالديمقراطية جاءت ثمرة لنضال الشعوب منذ القرن السابع عشر فقد سكبت الشعوب دماءها انهارا في سبيلها وقطعت من اجلها رؤوسا متوجة لتنتزع منها انتزاعا لم يعطها السلاطين منحة لشعوبهم. ولم تترسخ الديمقراطية الا بنضج الحركة العمالية (الشارتية في بريطانيا وكومونة باريس) وعلى اساس الديمقراطية الغربية نالت الحركة العمالية بالنضال من داخل البرلمان وخارجه اصلاحات واسعة اقتبستها من الاشتراكية السوفيتية. ومهما كانت هذه الاصلاحات فهي على اي حال مهددة بالزوال بصرف النظر عن الطريقة التي تحققت بها ما لم يستمر الشعب العامل عليها. ان ازدواجية الديمقراطية الغربية تشبه الآلهه الاغريقية التي كان لها رأس واحد بوجهين متباينين ذات اليمين وذات الشمال او ملك الحيرة ويوميه ، يوم النعمة ويوم النقمة.

وشتان بين ديمقراطية ينتزعها الشعب من حكامه عنوة واقتدار وبين جرعة مزيفة من الديمقراطية مصنوعة في الغرب.. انهم يضخمون صدام حسين الى حد الخرافة لانهم يائسون من تمكن الشعب من زحزحته فيلجأون الى الغرب ليزيحه لهم لقاء بيعهم النفط له بثمن بخس..

يوجد فريق من الشعب العراقي، وليس "حفنة زهيدة" بأي حال من الاحوال تأتمر بصدام وقد شاركوه في نهب الكويت، ومثل هؤلاء وجدوا لدى شعوب متقفة كالشعوب الغربية وقد شاركوا الامبريالية حتى على طريقة الفرهود البدائية، في نهب الشعوب الضعيفة، كما يوجد من اضطر الى الانقياد لصدام من اخيار الشعب العراقي وليس من أشراره فقط، لا بدافع الفرهود بل خوفا على مصير الوطن، هؤلاء ينكر وجودهم بعض الكتاب ويدعون انهم لم يقاتلوا دفاعا عن الوطن بل خوفا من فصائل الرمي لئلا تعدمهم.

وقد سأل احد المراسلين الغربيين ستالين خلال الحرب العالمية الثانية قائلاً : "يقول البعض ان جنودك صمدوا خوفا من قوة الامن السوفيتية (اوغبو) وكان رد ستالين مقتضبا.. ولكن الجيش الالماني اقوى من الأوغبو !".

انسحب العراق من ارض ايران بعد هزيمة المحمرة وسلم بشروط الامم المتحدة لوقف القتال ورفضت ايران تلك الشروط وغزت ارض العراق في تموز ١٩٨٢ وتغير طابع الحرب بالنسبة للطرفين المتحاربين وانقلب المدافع غازيا والغازي مدافعا. وبلغ تعداد القوات العراقية المدافعة عن ارض الوطن ١,٦ مليون اي ضمت الشعب العراقي القادر على حمل السلاح والى جانب ذلك المشهد الرئيسي كان مشهد جانبي وهو ان عدة آلاف من الانصار "بيش مركة" كانوا يشنون حرب انصار ثورية منذ سنين طويلة ضد القوات المسلحة العراقية من اجل الاطاحة بالدكتاتورية واقامة الديمقراطية. ولم ادع انا الى القاء السلاح تحت قدمي الدكتاتور بل دعوت الى "تحويل البندقية من كتف الى كتف" اي الكف مؤقتا عن الحرب الاهلية لصد الغزاة عن ارض العراق، اعني الكف عن مقاتلة "الشعب العراقي المسلح" والمدافع عن ارض الوطن والتحالف معه ضد الغزاة ريثما يطرد الغزاة عن ارض الوطن. وكنت مقتديا بما فعله ماوتسيتونغ عام ١٩٣٧ بعد حرب اهلية دامت عشر سنوات. ولم تكن دعوتي حدثا ولابدعة ولاضلالة ولا في النار. ولو اخذت المعارضة المسلحة بهذا الرأي لما أوغرت عليها صدر "الشعب المسلح" ولما استطاع صدام حسين ان ينفذ عملية "الانفال" التي لم تشتت شمل المعارضة المسلحة وحسب بل أسوأ من ذلك كله انها شتتت شمل الشعب الكردي وان يكن الى حين.

وفي المؤتمر الوطني الرابع لحزبنا (١٩٨٥) اقترحت اصدار قرار باسم المؤتمر يحي الشعب لاستبساله في الدفاع عن ارض وطنه ضد الغزو الاجنبي فقوبلت مداخلتي بوجوم ثم توالى الخطباء السكرتاريون على مهاجمتي. واستنكر احدهم ان يسمع لواحد مثلي بحضور المؤتمر والايحاء بالتحالف مع الدكتاتورية ضد الغزاة. والتزاما بالتقاليد القديمة لم ابشر برأيي الخاص خارج المؤتمر بل بالعكس دافعت علنا عن موقف الحزب. مع انني خالفته داخل اللجنة المركزية منذ ١٩٨٢ ولم اخرج عن التقليد اللاديمقراطي الا بعد التعرض الايراني الكبير والاخير على البصرة عام ١٩٨٧ وبعد ان هوجم موقفي من طرف خفي في ملف كرسته الثقافة الجديدة ضد "الدفاع عن الوطن" وكان محرره زميلنا في الرابطة (فالح عبد الجبار) حيث فرط في أهمية "الارض"، في مفهوم "الوطن" وفرط في دور "النظام" حيث اشترط قيام حكم "الطبقات الاربعة" للدفاع عن الوطن. بل كشرط لوجود الوطن قد الح خصومي في الرأي على ان الجيش اداة قمع بيد النظام للدفاع عن نفسه وقد التزمت انا بموقفي المختلف من الجيش، وهو انه كأي ظاهرة في المجتمع الطبقي ظاهرة ذات وجهين وطبيعة مثنوية، خير وشر، نور وظلام، دكتور جايكل ومستر هايد، اداة للدفاع عن الوطن واداة لقمع تطلعات الشعب الخ. . او كما قال الديالكتيكي العظيم لينين ، "ان الحكم الاساسي في الديالكتيك الماركسي يتلخص في كون جميع الحدود، وفي الطبيعة وفي المجتمع، هي اصطلاحية ومحركة، وانه مامن ظاهرة لايمكن ان تنقلب الى ضدها اذا ما توفرت الظروف لذلك فالحرب الوطنية يمكن ان تتحول الى حرب امبريالية وبالعكس" (الحروب العادلة والحروب غير العادلة) والجيش العراقي ليس استثناء فقد استخدم مراراً لقمع تطلعات الشعب كما استخدم للدفاع عن الوطن وعن حرية الشعب، حتى ان وثيقة حزبية وصفته بانه "صانع جميع امجاد الشعب الوطنية".

ان وجود صدام حسين على رأس الجيش بوصفه "القائد الأعلى العام" لايغير شيئاً من هذا الواقع. ان الخطأ يكمن في تضخيم ظاهرة صدام الى حد يحجب لا الجيش وحده بل قضية الدفاع عن الوطن ايضاً.

ان التراكم الكمي يؤدي في النقاط الحرجة الى تغيير في "الكيف" ايضاً، هذا قانون من قوانين الديالكتيك الثلاثة المعروفة. وعندما يضم الجيش الرجال القادرين على حمل السلاح كلهم او جلهم، يتغير من حيث الكيف ايضا ولايعود جيشاً عقائدياً او جيش مرتزقة او محض أداة قمع بيد النظام. لقد قام لفيف من الجيش بنهب الكويت وبأعمال قتل وسلب وهتك. . وكذلك القول في الاستباحات واعمال الابادة الجماعية التي ارتكبوها بحق الشعب الكردي. ولكن هذا الجزء من الجيش، او هذا الجانب من طبيعة الجيش ليس الجانب الوحيد او الكلي. وقد تقلص الجيش الان الى ربع ما كان عليه خلال الحرب العراقية الايرانية. اي أصبح هذا الجيش المصغر النتقى ليس الحرس الخاص لا لصدام حسين ولا لنظامه، بل يمكن ان يتحول في اللحظة الحرجة الى عزرائيلهما اذا توفرت الظروف كما قال لينين. لقد قمع هذا الجيش بعينه انتفاضة آذار ١٩٩١ لا لمجرد الدفاع عن النظام الراهن ورأسه بل خوفا من تمزق الوطن ايضاً، وحتى بين ضباط الجيش وقادته توجد اكثرية تدين بالولاء للوطن وتخشى ان تمزق الدولة العراقية الى دويلات طائفية. ان يتمزق الوطن ويضيع الاستقلال والسيادة الوطنية ويتمزق الجيش موئل حياتها، فهل عمل مجمل تصرف المعارضة على تبديد هذا الخوف أم بالعكس ؟ هذا السؤال لاي يحتاج الى جواب.

ولاتندهش ياصديقي اذا ما سمعت بعضا من زملائنا في "رابطة الكتاب" راح يعيد النظر في ماهية "الوطنية" وقد حذفوا من قاموسهم السياسي كلمة "عميل" ليحلوا محلها كلمة "ممميل" كما افتى ساخراً الشهيد "ابو سعيد". نعم الوطنية القديمة قدم المجتمع البشري.الاقدم من آي مدرسة واي كتاب والتي تلقيناها مع حليب امتاتنا. قد طرحت الان على بساط بحث الكتبة الديمقراطيين المحدثين لا من نمط ديمقراطية الجادرجي الوطنية العتيقة ؛ اما اذا قلت لهم يا اخي ان هذه ديمقراطية امبريالية لاخير فيها لردوا عليك فورا. ولكن اليست هذه افضل من نظام صدام حسين؟ الى هذا المأزق يؤدي تضخيم ظاهرة صدام حسين والى غسل اليد من قدرة الشعب العراقي والنظرة الاحادية الجانب الى الجيش العراقي. وهما، الشعب والجيش اللذان انزلا تلك الهزيمة العالمية بالأمبريالية. اعني ثورة ١٤تموز.

سوف يقولون لك عدنا من هذا الخيال الثوري الجامح ولنكن واقعيين. فعلى الاقل سوف يتاح قسط معين من الديمقراطية كما في مصر مثلا، تتمتع فيه الاحزاب البرجوزاية بالتعددية والشرعية واحتمال تداول السلطة مع إغماض العين الى هذا الحد او ذاك عن الوجود اللاشرعي للحزب الشيوعي ‹‹ أوليس هذا افضل من النظام الراهن في العراق؟؟

ولكن لا تسأل عن الثمن. . واذا كانت مصرا على طرح سؤالك فبحكم الواقع والواقعية لايوجد في عالم اليوم شيء بلا ثمن وسوف ندفع الثمن للديمقراطية التي سوف يضمنها لك اصدقاؤنا الجدد في الغرب ذلك السائل الوسخ الكريه الرائحة الذي تنزه ارضنا . . وكل ما في الامر هو اننا سنتسامح في سعر البرميل الواحد فبدلا من ان نبيعهم ثلاثة براميل بسعر برميل واحد من نفط تكساس يمكننا ان نتنازل عن برميل آخر او برميلين او اكثر لقاء الديمقراطية المعتدلة. . وفضلاً عن ذلك سوف يسمح للرأسمال الخاص والاجنبي بالتوغل في صناعة النفط المؤممة فقد غدا التأميم غريبا على الديمقراطية بل رمزاً للمحافظة والدكتاتورية والوطنية المتطرفة. ونحن لا نريد للشعب العراقي الا قسطا معتدلاً من الرفاه والديمقراطية. فبدلا من كولبنكيان (مستر خمسة بالمئة) واحد كما الحال او كما هو الان سوف يكون لدينا كولبنانكيانون وكولبانكيات بالجملة.

في آخر لقاء بين طارق عزيز وبيكر في بارحة حرب النفط الامريكية على العراق والتي تذكرنا بحرب الأفيون على الصين في القرن الماضي من الناحية الاقتصادية، طرح وزير الخارجية الامريكي على نظيره العراقي في جدول العمل نقطة تخص "السياسة البترولية" ولم اسمع شيئا عما جرى حول هذا الموضوع مع انني سمعت كثرة من التفاصيل التافهة عن اللقاء من الاذاعة والتلفزيون الامريكية وغيرها.

ان ضرب الامبريالية وحلفائها لقدرات العراق الاقتصادية والدفاعية لم يكن هدفه الوحيد تخفيض سعر البرميل بل كان هو هذا الهدف الاساسي الرئيسي وقد انكشف للعالم كله ان تحرير الكويت كان شيئا مختلفا فأمريكا هي التي قد سمحت لصدام من

طرف خفي باحتلال الكويت قبل غزو صدام لها وهذا ما فضحه المرشح الامريكي للرئاسة بيرو.

كنت في صباي من طلاب الوحدة العربية على طريقة بسمارك الذي وحد المانيا بشن الحرب. ولكنني حين اصبحت شيوعيا غدوت من دعاة الوحدة بالطريق الديمقراطي، بتمكن كل شعب عربي من تقرير مصيره بنفسه بما في ذلك حقه في الاتحاد مع أي شعب عربي آخر في كيان الدولة الموحدة. ان غزو الجيش العراقي للكويت أبعد الوحدة وبغضها للشعب الكويتي على الاخص لما تعرض له من كوارث على يد الغزاة. اما الطريق الديمقراطي وهوالطريق الوحيد المضمون للوحدة في يومنا هذا فهو جعل العراق دولة ديمقراطية قدوة للبلاد العربية ودعم نضال الشعوب العربية في سبيل الديمقراطية. وقد اصبح العراق بلدا ديمقراطيا ومصدر اشعاع للشعوب العربية في عام الثورة ، تموز ١٩٥٨ - تموز ١٩٥٩ ولكن الوحدويين البسماركيين ناضلوا باسم الوحدة للقضاء على الديمقراطية بالتحالف مع العسكريين البونابارتيين. وحولوا العراق من منارة للحرية الى مصدر رعب للبلدان المجاورة بفضل المغامرات العدوانية المدمرة التي شنها صدام حسين خلال عشر سنوات ونيف، ولنشر الموت بين الكرد والفرس والعرب.

ولم تكن حرب الكويت فرصة تتيح للجيش الاستيلاء على زمام الامور اذ لم تكن حرباً بالمعنى المعهود للكلمة، فقد نشر صدام حسين الجيش العراقي في الصحراء لايستره اي ساتر من وسائل التدمير المعاصرة التي دفنت جنودنا في خنادقهم احياء. كانت مجزرة بكل معنى الكلمة. وكانت ضحايا العدو بسبب حوادث الطرق اكثر من ضحاياه في القتال الفعلي. ولم يشهد التاريخ العسكري قائداً اغبى من صدام حسين ،

ايا اضحوكة السيف المدمى
تقاطر من جوانبك الغباء
(الجواهري)

وتقضي العدالة تأليف محكمة من احياء الحرب لتقتص من هذا القائد المجرم والغبي الذي مكن الامبرياليين من تدمير جيش العراق انتقاماً من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. يجب إتاحة الفرصة لجنوده للاقتصاص منه بسبب غبائه قبل اجرامه.

لقد خذل صدام حسين المعارضة الديمقراطية في بلدان الخليج مرتين خلال العقد (١٩٨٠ - ١٩٩٠) فأولا في حربه العدوانية على ايران لحماية شيوخ النفط من المعارضة الشعبية التي سميت دينية والمطالبة في الحقيقة بالديمقراطية والعدالة والمساواة. وكلب الحراسة للمصالح الامبريالية في الخليج وللأنظمة القبتاريخية بدلا من ان يرعى حركات المعارضة سواء ضد المصالح الامبريالية او حكم الشيوخ المستبد او التوسع الايراني. وثانيا في مغامرته الطائشة باحتلال الكويت فالقى الرعب في نفوس عرب الخليج فارتموا في أحضان الشيوخ بعد ان كانوا ساخطين عليهم. وبذلك خذل قضية الديمقراطية في بلدان الخليج، وعزز نفوذ شيوخ النفط وهيمنتهم فضلاً عن إحكام الهيمنة الامريكية على المنطقة وعودة قواتها الى الخليج. كما ان حربه على ايران ساهمت في حرف الثورة الايرانية عن مسارها الشعبي واعادت ايران الى الوراء الى الحكم الثيوقراطي بعد ان دعم حكم الشاه حتى سقوطه على يد ثورة الشعب الايراني.

ان حكم صدام حسين لايزال يستند الى قاعدة حزبية بعثية ولاتزال هذه تهيمن على القطعات العسكرية كضباط وضباط صف وكوادر حزبية. ومن الخطأ اعتبار هذه القاعدة البعثية سبيكة متجانسة مع صدام حسين بكليتها كما انه من الخطأ تبرئة ساحتها من جرائمه بحق الشعب والوطن والانسانية. وكما ان حكم الحزب الواحد يجب ان ينتهي فمن الخطأ حرمان البعثيين الساخطين على صدام حسين أينما كانوا من حقهم في الاحتفاظ بتنظيمهم الحزبي على الاسس الديمقراطية. كنت مع قضية الشعب الكردي بثبات منذ ان اصبحت شيوعيا. وفي سجن نقرة السلمان في أوائل الخمسينات اشتركت في اجتماع للكوادر الشيوعية الكردية لاثبت لهم صواب حق تقرير المصير للشعب الكردي بما في ذلك حقه في اقامة دولته الوطنية المستقلة، وكانوا بعد ان قرأوا كتاب ستالين «الماركسية والقضية القومية» عن الامة ومقومات تكوين الأمة ومنها الاقتصاد المشترك، كانوا يستشكلون في كون الكرد أمة من الأمم التي تستحق ان تكون نفسها على أرضها كدولة وطنية مستقلة. قلت لهم ان ما يعنيه ستالين هو، الامة تتشكل بعد زوال التجزئة الاقطاعية وتكوين السوق الوطنية بدلاً من الاسواق المحلية، أي باندماج هذه الاسواق في سوق واحدة وطنية. وان التجزئة الاقتصادية والاقطاعية والتجزئة السياسية الاقطاعية قد زالت في كردستان العراق منذ أواسط القرن التاسع عشر بفضل الجيش التركي العثماني الذي سحق الامارات الكردية في العراق وارتباط الاسواق الكردية في سوق بغداد ولم يبق ثمة حاجز اقتصادي او سياسي يحول دون قيام السوق الوطنية الكردية في مجرى التطور التاريخي. وهذا التطور يتسرع في ظل الحكم الذاتي ويبلغ ذروته في ظل الاستقلال. ولم اقل كل هذا بمثل هذا الوضوح ولكن مجرى حديثي ومآله كان هكذا.

انا الان مع حق تقرير المصير بما فيه إقامة دولة وطنية مستقلة او ربما اكثر من دولة واحدة كما يرينا تاريخ العرب في القرن العشرين، ولكني كشيوعي عراقي وعربي لست من دعاة انفصال كردستان عن العراق في الحال الحاضر. فالنشاط الانفصالي الان يضعف سعي الشعب العراقي ككل من اجل اقامة نظام حكم ديمقراطي لكل العراق. اما من الناحية الدولية فخلافاً لما قد تظنه بعض الاحزاب في كردستان العراق ليس الوضع الدولي الراهن ملائماً لقيام دولة كردية مستقلة منفصلة عن العراق. والدليل على ذلك اجتماع الدول الثلاثة المجاورة للعراق والتي يتوزع الشعب الكردي بينها واصدارها قرار ضد قيام دولة في كردستان العراق. انا مع استقلال ذاتي كامل Full Autonomy في كردستان العراق ضمن الدولة العراقية الديمقراطية مع نظام فيدرالي ديمقراطي للدولة العراقية يتساوى فيه الكرد والعرب. ان ما يميز الاممي عن القومي هو انه ليس دائما مع الانفصال ولكنه على الدوام ضد تمتع اي قومية بامتيازات على حساب قومية اخرى، ضد جميع الامتيازات ومع المساواة يجب ان تكون الدولة العراقية مشتركة بين العرب والكرد والخ. على ان يتمتع الكرد بكامل حقهم في ادارة شؤونهم بانفسهم في اقليمهم كردستان العراق مع ارتباطهم ببغداد برابطة اتحادية "فدرالية" وللفدرالية درجات لاتعد ولاتحصى تبعاً للظروف التاريخية الملموسة. وكلما نمت الديمقراطية في البلاد ونضجت وتطورت ادارة السكان المحليين لشؤونهم بانفسهم وهذا يعني الحكم المحلي، والنظام

الديمقراطي لأي دولة فيها اكثر من قومية واحدة تسكن اقليميها المعين يقتضي اقامة دولة ديمقراطية فدرالية اي اتحادية الى هذا الحد او ذاك وهنا بيت القصيد.

والفدرالية لاتعني مطلقاً اللامركزية او تعدد المراكز كما لاتعني المركزية المطلقة كما هو الحال الان في العراق وفي جيرانه، بل ان الفيدرالية او الاتحادية انما هي المركزية الديمقراطية بجانبيها المتلازمين. والخطر الان الذي يهدد العراق وبضمنه كردستان العراقية، هو المبالغة في اتجاهين متعارضين ، خطر المركزية المطلقة التي تتنكر لحق الشعب الكردي في ادارة شؤونه بنفسه ضمن اقليمه كردستان. وخطر المبالغة في الفيدرالية الى حد نكران المركز العراقي الواحد بحيث يتحقق انفصال فعلي تحت واجهة فيدرالية. والخطر الاول هو الاكبر لأن في جانبه ليس صدام حسين فقط بل الجيران ايضا. في حين ان المغالاة من جانب الفدراليين لاتخدم قضيتهم بل خصومهم.

قد تقول ان ذلك الكلام عام والمطلوب بحث قضية عينية ولكن ماالعمل وانا بعيد عن مركز الجدل وغير مطلع على تفاصيل مايدور حوله ان الجدل والمناقشة العامة حول الموضوع هي الكفيلة بالوصول الى نتائج عينية.

ومهما كانت الوعود والضمانات التي تأتي للكرد من الخارج فان مصير الشعب الكردي في العراق يبقى معلقا بمصير الشعب العراقي عامة. ان كردستان اليوم قاعدة قومية للمعارضة العراقية وستلعب دوراً في غاية الاهمية في تحرير الشعب العراقي من الدكتاتورية، بيد ان القرار الفاصل سوف يبقى في بغداد بالذات. وبغداد ليست مجرد عاصمة للدولة، بل هي قلب العراق السياسي والاجتماعي والاقتصادي وفيها اكثر من ربع سكان القطر ونصف الطبقة العاملة. وما لم تنهض جماهير بغداد مع حاميتها العسكرية لن تسقط الدكتاتورية. وهذا ما تعلمنا اياه تجربة تموز ١٩٥٨ الظافرة وتجربة آذار ١٩٩١ الفاشلة على السواء خلال ثلث قرن. وقد سمعت باذني من الاخ مسعود البارزاني قوله ،

- لقد اعتمدنا على وعود قوى خارجية باعتنا اخيراً ببرميل نفط.

وقد كان يتحدث عن تجربة اواسط السبعينات اذ تآمرت امريكا وشاه ايران مع صدام حسين بعقد اتفاقية الجزائر لخنق الثورة الكردية. وبامكان كردستان العراق في يومنا هذا ان تلعب دوراً أساسيا ايضا في الثورة العراقية باسنادها لبغداد وطمأنتها على مصير الدولة العراقية واستقلال البلاد وسيادتها الوطنية لتقدم بغداد على خنق الأفعى.

ان مولد دولة جديدة عملية صعبة ولا أصعب. ومخاض الدولة الكردية بخاصة طويل، وقد بدأ منذ الحرب العالمية الاولى وسوف يستمر سنين اخرى ولكن النتيجة محتومة فلابد ان يتشكل الشعب الكردي كدولة، مهما طال المخاض، فهذا طريق جميع الشعوب المتحركة، الحية، المناضلة من اجل حقها في ادارة شؤونها بنفسها. والنتيجة لامرد لها، والمهم هو اختيار الطريق الأقل ايلاما، وتمييز الصديق الصادق من الصديق الزائف. والامكانات الحقيقية من الاوهام، ومن سار على الطريق الفعلي وصل. وقد اكتسبت حركة الشعب الكردي الوطنية في العراق تجربة غنية جدا ونادرة، اكتسبتها بثمن باهظ جدا وحرام عليها ان تضيعها.

القوميون العرب يحرمون على الشعب الكردي تقرير مصيره بنفسه وكذلك يفعل الاسلاميون وأخال بدأت حركة التحرر الكردية الرسمية جنبا الى جنب مع حركة التحرر العربية في وقت واحد وضد خصم واحد هو الشوفينية التركية التي استولت على الدولة منذ ثورة ١٩٠٨ وحتى انهما اندمجتا في تحالف ضد الشوفينية التركية وسال الدم الكردي مع الدم العربي في كفاح مشترك. وقد تكونت حتى الان عشرون دولة عربية ويزيد ولكن الظروف الدولية الخاصة بالمنطقة حالت دون قيام دولة كردية. فلماذا يستكثر القوميون العرب على الشعب الكردي دولة كردية؟ هل نسوا تاريخ الحركة التحررية العربية بعد ان صارت لهم دولاً ؟

لاشك ان وجود خلاف بيني وبينك بصدد البيريسترويكا. فرأيي فيها هو انها حركة تجديد احبطت وانتهت الى كارثة. أقول هذا بصرف النظر عن نوايا الافراد من امثال غورباتشوف الذي لعبوا دوراً خطيرا جدا فيها. فقد كانت الدولة السوفيتية والاشتراكية والحزب الشيوعي كلها في حاجة الى تجديد والامراض التي شخصت كالبيروقراطية والجمود والتحجر الفكري والانعزالية واغتراب الشغيلة عن ادارة الانتاج والتخلف التكنولوجي الخ . . امراض مزمنة حقيقية. ولم تكن مختلقة وكانت أسوأ نتائجها السلبية - اللامبالاة السياسية التي تركتها في نفوس الجماهير والتي تجلت في السنوات الأخيرة بأسوأ مظاهرها وأدت الى تشرذم الحزب الشيوعي واختيار يلتسن المغامر البونابارتي رئيساً لجمهورية روسيا وتجاربه لاعادة الرأسمالية وتحميله اعباء الأزمة الاقتصادية على كواهل اوسع الجماهير وتذلله لأمريكا. وقد رحبت انا بالمصارحة والوحدة في التعدد وحق الاقلية في الدفاع عن رأيها ومحاولة اقناع الاكثرية به مع الخضوع لحكم الأكثرية والخ. . في حين كنت اعاني من التقاليد القديمة، التي لاتبيح للمخالف سوى الاحتفاظ بالرأي، في صدره على ان لايبوح به لاحد، لأن التبشير برأيه الشخصي كان من المحرمات وقد شققت انا بنفسي عصا الطاعة على هذا التقليد الذي يجعل من المركزية الديمقراطية مركزية مطلقة ومن الحزب السياسي مؤسسة عسكرية او حلقة دراويش. فبشرت برأي الخاص في قضية الدفاع عن الوطن بعد ان اهمل الحزب رأيي.

اما حكمك علينا نحن الحرس الحزبي القديم بالارتباط التقليدي بالسياسة السوفيتية واعتبار كل مايصدر عن الاتحاد السوفيتي صحيحاً بدون مناقشة ، فهو حكم مطلق يعوزه التحديد. فقد كنا نجادلهم بعناد عندما يقدمون لنا نصحاً او نقداً يتعلق بسياستنا نحن حتى لو كانت سياستنا انعزالية او مغامرة. ونلومهم لأنهم لايدعمون مثل هذه المغامرات. كنا نعترف في انهم اقدر الاحزاب خبرة في تحديد الخطة العامة للحركة الشيوعية العالمية ومع ذلك فقد خرجنا حتى عن هذا الاعتبار وعندما تحيزنا للمقال الصيني المعروف "تحيا اللينينة" الذي انحزنا اليه وكنا من الاحزاب القليلة التي نشرته. فقد نشرناه في جريدة حزبنا المركزية "اتحاد الشعب" عام ١٩٦٠، ولكننا سرعان ما ندمنا وركبنا شعور عنيف بالأثم. وعاقبنا انفسنا بعقوبات صارمة بالتنحية عن المراكز القيادية. وكان أسوأ رد فعل لذلك هو الايمان بمعصومية القادة السوفيت بكل ما يتعلق بالمسيرة العامة للحركة الشيوعية العالمية ومن باب أولى بشؤون الاتحاد السوفيتي. ولم نعد نتصرف كتلامذة شيوعيين يحاورون معلمهم كما كان يفعل

تلامذة افلاطون، بل صرنا متلقين في كل ما يتعلق بشؤون غيرنا ولتبرير سلبيتنا في هذا الصدد نسوق فقر تكويننا النظري وكل التقاليد الديمقراطية لدينا والنقص في تجربتنا السياسية ولاسيما في الميدان الدولي بيد ان ضعف الشعور بالمسؤولية الاممية أزاء الحركة هو السبب الجدي.

لابد ان قرأت حديث ليغاتشوف عن "لغز غورباشوف" في الثقافة الجديدة وانا اميل اليه مني اليك بحق غورباتشوف. فهو لم يكن فاسداً من البيضة ولكنه تحمل حملاً تاريخياً فوق طاقاته فتدهور تدريجياً الى المستنقع.هاجم جميع طواحين الهواء، بما فيها الفودكا في آن واحد. أراد اصلاح جميع العلل المزمنة في آن واحد في حين كان يجب عليه اولاً ان يبدأ بمعالجة الأزمة الاقتصادية والتي بدأت في السبعينات وضيع خمس سنوات (١٩٨٥-١٩٨٩) حتى ترك الشعب يتضور جوعاً بالمعنى الحرفي للكلمة ليكفر بالاشتراكية، بعد ان سكب دماءه انهاراً دفاعاً عنها. وينتظر الصدقات المذلة من البلدان الرأسمالية. ان خطيئة غورباتشوف المميتة الاخرى هي انه لم يعتمد على اقناع اوسع الجماهير ولاحتى جمهرة الحزب بل على اقلية من المثقفين المعجبين بنمط الحياة الرأسمالية الاستهلاكية. ولكن هؤلاء سرعان ما نبذوه والتفوا حول المغامر يلتسن لأنه "اجرأ" خصومة للاشتراكية، كما أجمع اقطاب الامبريالية. وهذا هو السبب الأساسي لفشل البيريسترويكا باعتبارها حركة تجديد. اي عدم اعتمادها على حركات الجماهير. ان ما نعانيه الان هو من فشل البيريسترويكا وليس من نجاحها. ولقد فشل يلتسن في ادخال التحول الرأسمالي السريع. وتجابه الاشتراكية الفعلية ولادة جديدة ولكنها صعبة ولن تكون عودة للماضي، فالماضي لايعود، سوف تكون اشتراكية مجددة، بسمات وقسمات جديد، ومن دون العلل القديمة. وكذلك الحزب الشيوعي يواجه ولادة جديدة وسينهض مجدداً بعد ان يتخلص من علله القديمة.

□□□

جمال عبد الناصر ومسألة الكويت

كتب اسماعيل القادري (القدس ٩٣/٩/٢٧) تحت عنوان (ايلول . . . الحزين والذكرى) : وفي اطلالة خاطفة على فكر (ناصر) الاستراتيجي وبصيرته النافذة نورد رؤيته التي قالها قبل ثلاثين سنة (١٩٦٣) حول مسألة الكويت . . وما سوف اورده في هذا الشأن بين الاقواس هو كلام عبد الناصر مأخوذ من كتاب محمد حسنين هيكل والذي اصدره بعد حرب الخليج (١٩٩١) تحت عنوان "حرب الخليج".

قبل ثلاثين عاما . . . سقط حكم الزعيم عبد الكريم قاسم في بغداد يوم الثامن من شباط. وبعد ذلك بشهر واحد سقط الحكم الانفصالي في دمشق يوم الثامن من اذار. وتلاقت وفود وفود رسمية من كل من مصر وسوريا والعراق للحوار والنقاش بهدف اقامة وحدة او اتحاد يضم الاقطار الثلاثة، كان ذلك في القاهرة في شهري اذار ونيسان ١٩٦٣. وقد رأس وفد العراق علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء انذاك. رأس الوفد السوري الفريق لؤي الاتاسي. اما وفد مصر فكان برئاسة . . جمال عبد الناصر. واثناء المفاوضات اثار الوفد العراقي مسألة الكويت والحقوق التاريخية العراقية. هنا اخذ عبد الناصر الحديث في رد مطول نقتطف منه الاتي :

((. . انكم تعلمون بالطبع اننا لنا رأي آخر في هذا الموضوع . . فنحن وقفنا ضد عبد الكريم قاسم عندما اراد ان يضم الكويت (حزيران ١٩٦١). اننا لم نفعل ذلك عن عداء لعبد الكريم قاسم، كما قال البعض في العراق وقتها. وانما اتخذنا موقفنا على اسس موضوعية اريد ان اشرحها لكم الان لان فيها ما لم يكن ممكنا الجهر به علنا في ذلك الوقت)).

ومضى عبد الناصر في شرحه . . ويقول ((عليكم اولا ان تتذكروا ان مجيء دول الخليج الى اطار العمل العربي مكسب كبير في حد ذاته. وينبغي ان نشجع عليه مهما اختلفت اجتهادات كل منا، فهذه البلاد تعرفون اكثر مني طبيعة الاوضاع الاجتماعية والسياسية فيها . . وهي كلها تركيبات هشه، ولكنها غنية وتخشى على نفسها، والسلطة فيها لأسر حاكمة تتشكك في الحركة القومية عموما لانها محافظة وتقليدية بطبيعتها . . وما هو اهم من غنى شيوخها هو المصدر الذي يجيء منه الغنى . . وهذا المصدر هو البترول . . والبترول قضية كبيرة وخطيرة لايستطيع احد ان يتعرض لها، ببساطة لانها تمثل مصالح دولية لن يفرط فيها اصحابها مهما كان . . . انا مستعد ان اتفهم بعض دعواكم، وقد سمعت وقرأت الكثير من وثائقكم، ولكني اقول لكم في منتهى الوضوح ان ما تطلبونه شيء مات اوانه بحكم الحقائق العربية والدولية)). ثم يستمر عبد الناصر في شرحه ويقول ((ان الانكليز لم يعودوا وحدهم في السيطرة على بترول الخليج، وان هذه السيطرة انتقلت اكثر الى يد الامريكان، فاذا اراد احد ان يضم دولة في الخليج على غير رضا اهلها فيجب ان يعرف سلفا انه سيواجه قوة الولايات المتحدة . . وان الاتحاد السوفيتي نفسه يسلم للغرب وللولايات المتحدة باهمية بترول الخليج بالنسبة لهم. وبالتالي يجب ان يعرف ان هذه المعركة فوق طاقتنا. واقول لكم ايضا انها ضد مصلحتنا لاننا يجب ان نشجع شعوب الخليج ودوله على الاطمئنان على امنهم في ظل الحركة القومية العربية . . ان وجود البترول والثروة المتولدة منه سوف يفرض حدود تنمية على نطاق واسع ببرز معها قوة شعبية يمكن بالتفاعل معها ان يتحقق نوع من التعاون الوثيق اقوى مئة مرة من الوحدة الدستورية . . اننا كنا في وحدة اندماجية مع سورية، وكنا بلدا واحدا . . ولكن لان التفاعل بين الناس لم يحدث فان الانفصال جاء سهلاً .))، وفي رده الطويل هذا امام الوفدين العراقي والسوري خلص عبد الناصر الى . . ((مهما كانت اراؤكم وحججكم القانونية والتاريخية . . فاننا لاننصحكم بأثارتها. ان العالم اختلف والمنطقة تتغير كل يوم وعلينا ان نقبل بهذه المتغيرات كحقائق واقعية . . . على اي حال فاذا بقيتم على اصراركم في ضرورة اعتبار الكويت جزءاً من الدولة الجديدة يتحتم ضمه اليها. فانني اقول لكم ان معنى ذلك ان دولة الوحدة الجديدة سوف تجد نفسها لحظة ميلادها داخلة في حرب لاتستطيع تحمل مسؤولياتها، وفيما يتعلق بمصر فانني اصارحكم القول باننا لن نكون طرفا في مثل هذه المغامرة ورأيي - وانا اقول باخلاص- سواء قامت دولة الوحدة التي تتحدث عنها او لم تقم، ان تتركوا هذه القضية للتعامل الحر بين الناس، فالامور في الخليج لن تبقى على حالها. وانه سوف تنشأ تغييرات اجتماعية واسعة نستطيع باطمئنان ان نتفاعل معها في مناخ من الثقة بالمصير العربي الواحد))

نص البيان الختامي للمؤتمر الحادي عشر للحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد

أنعقد المؤتمر الحادي عشر لحزبنا الديمقراطي الكردستاني (مؤتمر الوحدة) تحت شعار . . (السلام، الحرية، الديمقراطية)، وذلك خلال الايام ١٦-٢٦ من شهر آب ١٩٩٣ في قاعة "زمرد" بمدينة اربيل العريقة في جو من الهدو والصفاء والحرية والديمقراطية، وفي ظل التجربة الديمقراطية، التي تشهدها كردستان العراق عبر برلمانها وحكومتها الاقليمية. وقد استقبل المؤتمر استقبالاً حارا وحميما من لندن جماهير شعبنا والحضور المشهود داخليا وخارجيا بما فيه الحضور الواسع لكافة اطراف الحركة التحررية في كردستان قاطبة، وفصائل المعارضة العراقية، والاوساط الشعبية والرسمية في تركيا والبرلمان التركي.

كذلك الكونفرس الامريكي، والمنظمات الكردية الرسمية ناهيكم عن الصحفيين والمراسلين الاجانب. لقد انجز مؤتمرنا مهامه في هذه الاجواء بنجاح منقطع النظير واتخذ العديد من القرارات المهمة على الاصعدة السياسية، الاقتصادية، التنظيمية، الثقافية، العسكرية، وتناول الظروف المعيشية للمواطنين والعلاقات العامة داخليا وخارجيا. وفي المقدمة منها شعار (الفيدرالية) كشعار رئيسي للحزب، لاقامة العلاقة بين الشعبين الكردي والعربي في العراق على اساس الفيدرالية، بهدف بناء عراق فدرالي ديمقراطي برلماني تعددي.

افتتح المؤتمر بالوقوف دقيقة واحدة حدادا على الارواح الطاهرة لشهداء الكورد وكوردستان وفي المقدمة روح البارزاني الخالد والشهيد الخالد ادريس البارزاني والشهداء الخالدين صالح اليوسفي، نوري شاويس وآزاد مصطفى. بعدها القى رئيس حزبنا المناضل مسعود البارزاني كلمة قصيرة قيمة رحب فيها بالضيوف الافاضل ومندوبي المؤتمر واشار الى المهام الجسيمة لهذا المؤتمر، كما القى الضوء على الظروف الحالية لأقليم كوردستان العراق واوضاع العراق عامة مشخصا الحلول الكفلية بانهاء المشكلات القائمة. ثم جاء دور الضيوف الاكارم لتقديم كلماتهم وتحاياهم وتهانيهم الى المؤتمر وقد استغرق ذلك قرابة اليومين حيث تليت جميع الكلمات وبرقيات التهنئة التي كانت اسطع دليل على الحضور الواسع والكثيف داخليا وخارجيا.

- الحضور الشامل لاطراف الحركة التحررية الكردستانية في كوردستان قاطبة - الا ماندر- حيث حضرت وفود من جميع الاحزاب والمنظمات السياسية لكوردستان العراق / ايران / تركيا / سوريا / لبنان / الاتحاد السوفيتي (السابق) والمنظمات والجاليات الكوردية في اوربا وامريكا سواء بالحضور مباشرة او بارسال الرسائل والبرقيات.

- الحضور الواسع لفصائل المعارضة العراقية والذي تجسد بالمؤتمر الوطني العراقي الموحد (INC) واجهزته اضافة الى الاحزاب والمنظمات السياسية العراقية التي حيت المؤتمر بكلماتها وتهانيها.

- الحضور الواسع للاوساط الرسمية الحكومية والبرلمانية والاحزاب والمنظمات السياسية في تركيا.

- الحضور المشهود للكونفرس الامريكي والضيوف الاوروبيين. كذلك الرسائل والبرقيات التي بعثت بها الاحزاب و البرلمانات والشخصيات السياسية والثقافية البارزة في البلدان الاوروبية والاسكندنافية والمنظمات الخيرية العالمية. كل هذا اضافة الى ممثلي جميع الاحزاب والمنظمات السياسية في اقليم كردستان العراق والاتحادات والمنظمات المهنية والجماهيرية والمراكز الثقافية والجامعية وشتى الشرائح الاجتماعية والشخصيات الاجتماعية في المدن الكوردستانية.

يعتبر مؤتمرنا هذا اكبر مؤتمر يعقده حزبنا طوال تاريخه، حيث اشترك فيه (٢١٦٧) مندوبا واللذين تناولوا بكل حرية وديمقراطية وبروح مفعمة بالمسؤولية والغيرة الوطنية ومراعاة مصالح الشعب والحزب والتجربة الديمقراطية في الاقليم، تناولوا بالدرس والتحليل كافة الجوانب السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العسكرية وعلاقات الحزب الداخلية والخارجية واوضاع اقليم كوردستان العراق ناشدين الحلول المناسبة لكل المشكلات واتخاذ القرارات بصددها.

شاركت في هذا المؤتمر (١٢٤) مندوبة يمثلن شتى الطبقات والشرائح الاجتماعية في كوردستان. وهذه المشاركة صورة اخرى مشرقة من صور نضالات حزبنا يتجلى عبرها اصطفاف جماهير الشعب في سبيل تحقيق اهدافه وطموحاته السامية.

ان مؤتمر الوحدة هذا الذي عقد في ١٦ آب وهو اليوم المبارك لميلاد حزبنا في عام ١٩٤٦ قد منح الشعب وحركته التحررية الامل الوضاء من جديد مبرهنا على نضج أبنائه المناضلين ووعيهم وقدرتهم على تذليل كافة المصاعب والمعضلات، بل وعلى توحيد مقاصدهم وارادتهم السياسية والتنظيمية. وفي هذا المنحى فقد شارك مندوبون من (ح. د. ك) وحزب الوحدة والاتحاد الديمقراطي الكردستاني وحركة المسلمين الاكراد الفيليين والذين اجتمعوا معا لانتخاب قيادة جديدة للحزب الديمقراطي الكردستاني - الموحد.

فان مؤتمرنا بهذا المستوى، ليس فقط اكبر مؤتمر في تاريخ مؤتمرات الحزب، بل ايضا اكبر مؤتمر لحزب من احزاب الحركة الكردية التحررية ينعقد علنا وبحرية في ظل التجربة الديمقراطية والبرلمان وحكومة الاقليم.

واصل المؤتمر اعماله خلال اليومين الاولين من انعقاده وهو يذيع وينشر علنا ومباشرة كافة مراسيمه كما ظل ينشر في الايام اللاحقة وقائعه واخبار نشاطاته خطوة بخطوة عبر الاجهزة الاعلامية لجماهير الشعب. ومن تلك المراسيم الوقوف دقيقة واحدة حدادا على الارواح الطاهرة لاصدقائنا الاجانب من الاوروبيين الذي استشهدوا على ارض كروردستان. كذلك تضمن الانشطة الفنية المتنوعة وهكذا صار مؤتمرنا مهرجانا سياسياً واسعا و دعائيا لقضية شعبنا، خصوصا وقد حضره عدد كبير من المراسلين والمصورين الاجانب.

وفي اليوم الثالث (٨/١٨) افتتح المؤتمر من قبل المناضل مسعود البارزاني وذلك بتلاوة التقرير السياسي الهام والذي اقره فيما بعد مندوبو المؤتمر بالاجماع لكونه تقريرا مهما ينطوي في جوهره على الديمقراطية، هذا التقرير الذي نامل ان يصير منهاجا لعموم الامة الكردية في الشرق الاوسط.

يتكون التقرير من ثلاثة اقسام يتضمن قسمه الاول كل جوانب

نضالات حزبنا وذلك في الفترة ما بين مؤتمره العاشر المنعقد عام ١٩٨٩ ومؤتمره الحادي عشر -١٩٩٣.

وتناول التقرير الوضع الداخلي للحزب تنظيميا وجماهيريا وعسكريا وثقافيا ثم اوضاع كوردستان والعراق والعالم والمتغيرات الديمقراطية الواسعة النطاق وموقف الحزب من تلكم الاحداث الهامة وخاصة حرب الخليج الثانية والانتفاضة والانتخابات وتأسيس البرلمان وحكومة الاقليم وكذلك المواقف الاقليمية والدولية من القضية الكردية.

واشاد التقرير بالتاريخ النضالي لحزب الوحدة الكردستاني وتاريخ الاطراف التي شكلته وتضحياتها ونضالاتها منذ مابعد ١٩٧٥ وحتى المؤتمر الحالي. مع التاكيد الجازم على تعزيز هذه العملية التوحيدية من كافة الوجوه وهذا ما يجسد جانبا اخر مضيئا من المؤتمر الذي دخل التاريخ باسم "مؤتمر الوحدة".

بعد دراسة وتحليل ظروف الماضي والحاضر في كردستان والعراق والمنطقة والعالم توصل التقرير السياسي الى صياغة برنامج عمل للمهمات النضالية الاتية والمستقبلية :

تقوية التنظيم الداخلي وتطوير علاقات الحزب ونضاله المستقبلي وتوطيد عزم الشعب وقوته ووحدة صفوفه وتعزيز الائتلاف والتضامن على صعيد البرلمان والحكومة والجبهة وذلك بين حزبنا والاتحاد الوطني الكردستاني وكافة الاحزاب وقوى الجبهة الكوردستانية وتقوية وتمتين وحدة صفوف الشعب الكردي مع التركمان والآشوريين الاقليات الاخرى في الاقليم. وتعزيز التجربة الديمقراطية وتقوية البرلمان وحكومة الاقليم ومؤسساتها الشرعية وحماية الحريات السياسية. وقد اكد التقرير الذي اقره المؤتمر في هذا المضمار على احترام وضمان حقوق الانسان باحترامها وتعزيز سلطة القانون في الاقليم. وقد عبر المؤتمر بصراحة عن موقف الحزب ضد الممارسات الارهابية والاغتيالات وادان هذه الظاهرة القبيحة. فالحزب سواء بالنسبة له او لكافة اطراف الحركة التحررية الكوردية يرفض اساليب الارهاب الكريهة ويعتبرها ظاهرة خطيرة يجب اجتثاثها من الجذور ولذا فقد شدد التقرير على اهمية النضال السلمي والديمقراطي واسلوب الحوار المتبادل لحل المشكلة الكوردية وذلك بتفادي استخدام العنف والسلاح قدر الامكان الا في حالات الدفاع عن النفس.

على صعيد العراق يؤكد المؤتمر من جديد مساندة حزبنا ودعمه للمؤتمر الوطني العراقي الموحد واجهزته وتوحيد نضالات شعب العراق عموما لازالة الظلم والدكتاتورية والتمييز العنصري والديني والطائفي من اجل اشاعة الحرية والعدالة الاجتماعية واعمار العراق وازدهاره وهو العراق الفيدرالي الديمقراطي والبرلماني المنشود وضمان الحقوق الثقافية والادارية للتركمان والآشوريين والاقليات القومية والدينية العراقية الاخرى. كما اعرب المؤتمر عن شعوره الجياش وتضامنه الصميمي مع المواطنين العراقيين المظلومين الرازحين تحت كابوس النظام الدكتاتوري. كذلك المعتقلين السياسيين والمفقودين واهاليهم والقوى والاحزاب والشخصيات المناضلة في سائر انحاء العراق ناهيكم عن المشردين واللاجئين العراقيين في كافة ارجاء العالم.

ودعا المؤتمر المجتمع الدولي الى مساندة شعب العراق المناضل والتضامن للخلاص من المعاناة والمحن الشاقة والمأساوية في ظل هيمنة النظام الدكتاتوري والعواقب الوخيمة لحروبه الظالمة ضد ايران والكويت بل وضد شعبه نفسه، وخاصة باشاعته الخراب والدمار واستخدامه للسلاح الكيمياوي وممارسته للجينوسايد في كوردستان.

وعلى الصعيد الاقليمي قرر المؤتمر ضرورة السعي الى تطبيع العلاقات مع دول الجوار وذلك بازالة التشنجات السائدة باقامة علاقات طبيعية واخوية على اساس حسن الجوار والاحترام المتبادل.

مع السعي الى اقامة علاقات طبيعية مع سوريا وايران. اهتم المؤتمر اهتماما كبيرا بالعلاقات مع الحكومة التركية وصيانتها وتعزيزها لاهميتها الفائقة سواء لكون تركيا اهم بوابة للاقليم او كونها تحتوي على قاعدة الحماية الدولية ومنفذا لايصال الامدادات والمساعدات والتجارة.

كما اوضح المؤتمر ان التجربة الديمقراطية في اقليم كوردستان العراق لايمكن ان تشكل خطورة على على الامن القومي لدول الجوار وانما اضحت هذه التجربة عامل امن واستقرار في عموم المنطقة. ان شعب كوردستان يعبر الى التعايش السلمي والاخوي مع الشعوب والقوميات الجارة.

كما قرر المؤتمر على ان تبذل الجهود لاقامة علاقات ودية بين حزبنا وحركة شعبنا الكوردستاني من جهة والبلدان العربية والاسلامية من الجهة الاخرى على الصعيدين الاقليمي والعالم الثالث وان تتعزز هذه العلاقات وتزدهر على اساس العدالة والتضامن والدعم المنشود من قبل تلكم الشعوب والحكومات للقضية الكوردية العادلة وللحق التاريخي للامة الكوردية كمساهمة عظيمة من امم الشرق الاوسط واسيا والعالم الاسلامي والعالم الثالث.

ومن هذا المنطلق ايضا يؤمن حزبنا بالحق المشروع للامة الكوردية في تقرير مصيرها بنفسها ولهذا فهو يساند نضالات الشعب الكوردي في بقية اجزاء كوردستان وبالاسلوب الذي يختاره الكورد للنضال هناك وبأسلوب الحل الذي يرتأنوه بانفسهم مع حكومات تلك الدول وبالحوار الديمقراطي والسلمي وحسب ظروفهم المتاحة لنيل حقوقهم الديمقراطيةوالقومية.

ودعا المؤتمر اوساط المجتمع الدولي الى الاعتراف بالقضية الكوردية باعتبارها قضية كبيرة وهامة جدا من قضايا الشرق الاوسط وان تضعها على جدول اعمالها (اي اوساط المجتمع الدولي) وتبحث عن حلول لها بعين العدالة والانصاف.

ومثلما يبتغي المؤتمر الدعم العالمي للكورد وقضيتهم فهو يعبر بدوره عن مساندة ودعم الحزب والشعب الكوردي وحركته التحررية لكافة نظالات شعوب العالم من اجل الحرية والديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية وفي الكفاح ضد التمييز العنصري والابارتهايد والفاشية وكل مظاهر الاستبداد والدكتاتورية والارهاب.

وبعد استقراء وتحليل الوضع العالمي الراهن توصل المؤتمر الى اننا لسنا بمعزل عن العالم وليس في مقدورنا ابدا ان نعزل انفسنا عنه فنحن جزء من هذا العالم الذي يتغير باستمرار فمن الضروري اذا ان نحاول الانسجام مع التحولات الديمقراطية الجارية في العالم. وذلك بان تشيع الديمقراطية وتسود في اوساط الحركة التحررية الكوردية وعلى كافة المستويات وينبغي الاهتمام بتنمية وتعزيز العلاقات

الديمقراطية والتآلف والتكاتف وضرورة الاحترام المتبادل بين الاحزاب والقوى السياسية الكوردستانية.

اولى المؤتمر اهتماما كبيرا بالوضع والمهام الواقعة على عاتق الـ (UN) والاسرة الدولية تجاه الشعب الكوردي ومناشدتها من جديد لدعم ومساندة تجربتنا الديمقراطية وادامة الحماية الدولية وارسال الامدادات والمعونات الانسانية، كذلك السعي الى تغيير استراتيجية المساعدات الدولية الانسانية بمايمكن شعبنا من الاعتماد على النفس وصولا الى الاكتفاء الذاتي لكي لايبقى معتمدا على المعونات الخارجية وكل ذلك يتطلب من شعبنا استثمار طاقاته وقدراته الذاتية وجهوده لمعالجة الوضع الاقتصادي بطريقة تخدم الاعمار والتنمية واعادة بناء البنية التحتية لاقتصاد كردستان.

وعلى الصعيد الدبلوماسي ناشد المؤتمر الامم المتحدة والدول الصديقة والمنظمات والهيئات الدولية لايجاد صيغة قانونية دولية تتيح التعامل مع المؤسسات الشرعية القائمة في اقليم كردستان العراق. كذلك طالب الـ (UN) بتشديد الضغط على الحكومة العراقية لرفع الحصار الحكومي عن اقليم كردستان العراق كذلك ناشد الـ (UN) لاستثناء الاقليم من قرار الحصار الدولي بما ينسجم مع روحية قرار مجلس الامن الدولي رقم (٦٨٨) وذلك مما يمنح القرار قوة تنفيذية كما اعلن المؤتمر عن تأييده لتنفيذ كافة القرارات الصادرة عن مجلس الامن الدولي بحق النظام العراقي.

وطالب المؤتمر كذلك بتعويض الاضرار والخسائر التي لحقت بشعب كوردستان من جراء سحبه لفئة الـ (٢٥) دينار، كذلك تعويضه عن الخسائر والاضرار الناجمة عن حرب الـ ٣٢ عاماً التي شنتها الحكومات العراقية المتعاقبة ضد الشعب الكردي والدمار والنهب اللذين لحقا بكردستان.

واتخذ المؤتمر عبر لجانه الداخلية العديد من القرارات والتوصيات الهامة بهدف تطوير ودفع نضال شعبنا وحركته والمستقبل الوضاء لتجربتنا التاريخية الراهنة ومنها ؛

- ايلاء اهتمام اكبر بالمشكلات الاقتصادية ومعالجتها بما فيها الوضع المعاشي للمواطنين وحل مسألة الارض الزراعية وايجاد الحلول المناسبة لها بحيث يمكن للبرلمان والحكومة ومؤسساتها من تذليل المصاعب والمشكلات القائمة وضمان الامن والاستقرار وسلامة المواطنين.

- وقرر المؤتمر ان تكون كتلتنا الحزبية في البرلمان والحكومة وممثلو حزبنا في مؤسساتها واجهزتها كذلك منظمات حزبنا كافة، ان تكون دوما في خدمة المواطنين وان تلتزم دائما بالتعامل الديمقراطي والروح الوطنية ونشدان العدالة وان تدعم كل خطوة ايجابية لتعزيز تجربتنا.

- حماية حقوق الانسان وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الظواهر السلبية، لاسيما اعمال التخريب والاغتيالات واي نوع من التجاوزات على المواطنين واحترام الحقوق الشخصية والعامة.

- لقد جاء هذا المؤتمر ثمرة لدماء الشهداء الخالدين وكفاح ونضالات البيشمركة ابطال كوردستان ولذا يجب ايلاء الاهتمام التام بحياة ومستقبل عوائل وذوي الشهداء وان ينال البيشمركة وعوائلهم كل تقدير وتكريم وذلك بتطبيق قرارات البرلمان في هذا المضمار.

- لقد انضم وتوحد بيشمركة كوردستان معا في اطار جيش منظم وحديث وينبغي ترسيخ تلكم الوحدة اكثر كي يأخذ البيشمركة مكانتهم اللائقة في العهد الجديد.

- اتخذ المؤتمر قرارات هامة بخصوص تكريم واحياء ذكرى الشهداء والمناسبات التاريخية والقومية ومنها ذكرى حلبجة الشهيدة في ١٧ آذار من كل عام وان يجري فيها احياء ذكرى كافة شهداء عمليات القصف الكيمياوي في مختلف مناطق كردستان كذلك احياء المناسبات التاريخية المتعارف عليها منذ سنين والاهتمام الجاد بمشكلة عوائل البارزانيين المعتقلين وبقية المفقودين المجهولي المصير في عمليات "الانفال" السيئة الصيت، والسعي اكثر على الصعيد الدولي لممارسة الضغط على النظام الدكتاتوري للكشف عن مصير المفقودين وتشكيل لجنة خاصة لمتابعة هذا الموضوع.

- وتقديرا لنضالات وتضحيات المشردين واللاجئين دعا المؤتمر الى بذل الجهود بهدف اعادة المشردين واللاجئين في ايران وتوطينهم من جديد ومساعدتهم لبناء حياة جديدة، كذلك اعادة الفيليين واعادة (الجنسية) اليهم وتعويضهم عما لحق بهم من خسائر واضرار.

-تكريماً لزعماء حركتنا التحررية طرح المؤتمر اقتراحاً على البرلمان وحكومة الاقليم الايعاز الى كافة الدوائر والمؤسسات الرسمية في الاقليم لتعلق معا صورتي الشهيدين البارزاني الخالد والشيخ محمود الحفيد كذلك اقر المؤتمر اقتراحا باقامة نصب للشهيد في كل مدينة بالاقليم.

- واتخذ المؤتمر جملة قرارات بخصوص المتغيرات الهامة في النظام الداخلي للحزب الديمقراطي الكردستاني / الموحد بما ينسجم وطبيعة الظروف الراهنة على الاصعدة التنظيمية والجماهيرية والسياسية ومنها ؛

- تشكيل اللجنة المركزية الجديدة من ٣٧ عضواً كاملا و ٩ أعضاء احتياط.

- تشكيل المكتب السياسي من ١١عضواً.

- تشكيل لجنة من ٩ مكاتب لادارة شؤون القيادة على الاصعدة التنظيمية والاعلامية والعسكرية والعلاقات العامة والبحوث والمجالات الاخرى.

- مع الالتزام بالمركزية الديمقراطية تقرر توسيع التنظيم باستحداث اشكال تنظيمية متطورة لاستقطاب وتنظيم جماهير حزبنا الواسعة.

- ان حزبنا الديمقراطي الكردستاني/الموحد يمثل تلك المرونة في التنظيم والمرونة في العلاقات والروح الائتلافية في صفوف الحركة ويمكنه ان يؤدي الدور الذي يليق بقدراته وحجمه وتأريخه.

- ان الحزب في رسم خطه الفكري وصيانة التقاليد الداخلية قد اخذ بالاعتبار كافة المتغيرات السياسية والفكرية في العالم والتي سبق ذكرها.

لذا فقد اجرى المؤتمر تغييرا عميقا على البرنامج الجديد الذي اقره الحزب وذلك على اساس العلم والمعرفة والتجارب الماضية والحالية والظروف المستجدة عالميا بحيث يكون هذا البرنامج سراجا هاديا على درب نضالنا في الوقت الراهن لتعزيز التجربة الديمقراطية التي يلعب فيها حزبنا دورا رئيسيا وازدهار علاقاته الداخلية والخارجية.

- اولى المؤتمر اهتماما بالغا بالجوانب الثقافية في نضاله وتطوير اعلام الحزب واعادة تنظيمه باسلوب متطور حيث قرر تأسيس معهد دائمي لتخريج الكوادر مع بذل الجهود لتأسيس اكاديمية للكوادر المتقدمين في الحزب بغية التقدم دائما على المستويات العلمية والوعي والتعلم وتطوير الاساليب النضالية.

- وفي برنامجه الجديد والذي اقره وفي بنده الاول صاغ المؤتمر هوية الحزب الديمقراطي الكردستاني/الموحدة على انه حزب ديمقراطي جماهيري تقدمي يؤمن بحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية وحق تقرير المصير لكل امة وهو يناضل في ضوء تاريخ الامة الكردية ودروس وعبر الحركة التحررية الكردية والنضال المجيد والتراث الوطني الغني للبارزاني الخالد كما يستفيد من تجارب نضالات كافة الشعوب في العالم بماينسجم وظروف كوردستان. بالاضافة الى التقرير السياسي والنظام الداخلي الجديد استعرض المؤتمر عددا من التقارير والتي احيلت كتوصيات الى اللجنة المركزية الجديدة وهي التقارير التي اعدتها لجان المؤتمر وقد تناولت شتى المجالات العسكرية والاعلامية والعلاقات العامة والشكاوى وموضوعات اخرى.

ولقد وافق المؤتمر على العديد من القرارات والتوصيات والمقترحات التي كانت قد اعدتها لجنة القرارات والتوصيات ومن جملة تلك القرارات الموقف الواضح والصريح لحزبنا تجاه الاوضاع كردستانيا واقليميا وعالمياً.

- تقديراً وتكريماً لرفاق البارزاني الخالد في مسيرته التاريخية عام ١٩٤٧ الى الاتحاد السوفيتي فقد قرر المؤتمر سن قانون للتكريم ونظام للعمل به والاهتمام الجدي بعوائلهم وابنائهم وتكريمهم بالجوائز او التكريم المعنوي والمادي.

هذا وقلد الرفيق المناضل مسعود البارزاني رئيس حزبنا الديمقراطي الكردستاني/الموحد ٩ من اولئك الرفاق الصامدين والابطال بـ وسام البارزاني الخالد وهم :

١- حميد برواري ، ٢- رسول فقى ، ٣- نادر هوارمى
٤- محسن دزه ئى ، ٥- حسو ميرخان ، ٦- حالي محمد
٧- محمد عيسى ، ٨- غزالي ميرخان ، ٩- عمرآغا محمد

كما اتخذ قرار بتقليد ابطال ثورة ايلول بوسام (ايلول) وسيجري ترشيح اسمائهم وانتخابهم من قبل فروع الحزب وفي ختام اعماله انتخب المؤتمر وبالاجماع الرفيق المناضل مسعود البارزاني رئيسا للحزب الديمقراطي الكردستاني/الموحد والرفيق المناضل علي عبد الله نائبا للرئيس كما وانتخب المؤتمر بالتصويت المباشر ١١ عضوا لهيئة الرقابة والتفتيش المركزية.

لقد جرى كل ذلك بشكل قانوني وبحضور السيد الحاكم المشرف على الانتخابات وعدد من الحكام. وانها المرة الاولى في تاريخ اقليم كوردستان تتم فيها انتخابات حرة لحزب كوردستاني وذلك بحضور حكام رسميين يمثلون السلطة القضائية ويشرفون على الانتخابات. ثم افتتح باب الترشيح لانتخاب اعضاء اللجنة المركزية وفي جو مفعم بروح الديمقراطية والاخوة والمسؤولية الوطنية تم انتخاب ٣٧ عضواً و ٩ أعضاء احتياط للجنة المركزية الجديدة للحزب الديمقراطي الكردستاني/الموحد.

هكذا اختتم المؤتمر اعماله مع اتخاذ عدة قرارات بارسال الشكر وتقدير الحزب والشعب الحكومة الى كل المشاركين الافاضل في المؤتمر والذين بعثوا بالرسائل والبرقيات وارسال رسائل الشكر والتقدير والاحترام لكل الحكومات والهيئات والمنظمات الدولية والاحزاب والبرلمانات والشخصيات السياسية والاجتماعية العالمية لاسيما الامم المتحدة، ودول التحالف وقوات الحماية (عملية توفير الراحة و MCC) وكل الاحرار والخيرين في العالم الذي وقفوا الى جانب شعبنا في محنته.

- انه لمدعاة للفخر والاعتزاز ان ينجز مؤتمرنا اعماله في جو من الهدوء والصفاء دون ان يسبب اي ازعاج لاهالي اربيل الشرفاء بل واستحال المؤتمر مهرجانا سياسيا وثقافيا ومنبرا للاصدقاء والحلفاء لتوضيح سياساتهم ازاء الكورد وقضيتهم. لقد كان المؤتمر نموذجا في ديمقراطيته بل لم يعقد مؤتمر يضاهيه في الديمقراطية لا في كوردستان وحدها بل في الشرق الاوسط قاطبة.

وللمراقب السياسي ان يقول عن المؤتمر بانه لم يكن يبدو مؤتمرا مما تشهده البلدان المتخلفة كما هو واقع الحال في اقليم كردستان العراق بل كان لما تميز به من حرية واجواء الديمقراطية مؤتمرا يبدو كأنه معقود في اماكن مثل باريس ولندن و لوزان.

ان نتائج المؤتمر الحادي عشر مؤتمر الوحدة مؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني/الموحد قد برهنت من جديد على رسوخ ثبات الخط الديمقراطي والتقدمي للحزب الذي ما برح منذ يوم ميلاده يطور نهجه التحرري القومي والديمقراطي والذي ظل يفجر طاقاته الذاتية وقواه المحركة ذاتيا ويطور عمله التنظيمي والسياسي انسجاما مع المتغيرات الداخلية والخارجية.

يحق لاعضاء وانصار وجماهير الحزب والشعب واصدقاء الكورد ان يفتخروا بهذا الانتصار الجديد وان يعتبروه انتصارا للديمقراطية وحقوق الانسان والمستقبل المنشود لحركة التحرر الكوردية.

بما ان الحزب يعقد مؤتمره كل اربع سنوات فقد قرر المؤتمر ضرورة استعداد القيادة والاعضاء وجماهير الحزب والحركة للاحتفال باليوبيل الذهبي للحزب (احياء ذكرى ميلاده الخمسين) في ١٦ آب ١٩٩٦ والذي سيسبق عقد مؤتمره الثاني عشر. هنالك دلالة اخرى على النضج السياسي والفكري للحزب ورسوخ جذوره تاريخيا تجسدت في القرار الهام الخاص بابتكار (راية البارتي) و (شعار البارتي) وهو قرار يدل على بعد النظر والادراك لترسيخ منزلة الحزب والتعريف بالقضية الكردية وتعزيزها في الشرق الاوسط مما سيستقطب ويكسب الاصدقاء والمؤيدين الى جانب قضيتنا على الصعيدين الاقليمي والعالمي ويرسخها الى الابد وهي تجسد كون القضية الكردية قضية عادلة ومشروعة ويأمل شعبها بالانتصار ناشدا التعايش بسلام وامن وتآخي وسعادة مع الشعوب والامم المجاورة وشعوب العالم اجمع.

لقد دأب حزبنا لاسيما في مؤتمراته على طرح المسائل السياسية والقضيةالكردية بوضوح وعلى افضل الوجوه وامثل الطرق ولذا فقد صمد في وجه كل المحن وتجاوزها مستقطبا الجماهير حوله. فهذا الحزب هو حزب البارزاني الخالد والوجه الناصع للامة الكوردية والتجسيد الامثل للتاريخ النضالي الشعبي والقومي للكورد.

- فمبروك لارواح الشهداء السامية. ومبروك للبيشمركة واعضاء واصدقاء الحزب، ومبروك لكل مناضلي كوردستان والعراق وكل احرار العالم.

- مبروك لهم جميعا انتصار المؤتمر الحادي عشر للحزب الديمقراطي الكردستاني/ الموحد بقيادة الاخ مسعود البارزاني.

٢٠ / ٨ / ١٩٩٣ اربيل - اقليم كوردستان العراق

اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردساني/الموحد ■

اعضاء اللجنة المركزية المنتخبة للحزب الديمقراطي الكردستاني

انتخب اعضاء المؤتمر الحادي عشر للحزب الديمقواطي الكردستاني (اربيل ١٦-٢٧ آب ١٩٩٣)، البالغ عددهم ٢١٦٧ عضواً، لجنة مركزية من ٣٧ عضواً بالاضافة الى ٩ أعضاء احتياط.

اما اعضاء اللجنة المركزية فهم حسب تسلسل الاصوات ،

فاز مسعود البرزاني و علي عبد الله بالتزكية وانتخب ،

١- نجيروان ادريس بارزاني
٢- سامي عبد الرحمن (حزب الشعب)
٣- جوهر نامق سالم
٤- هوشيار زيباري
٥- فاضل مطني ميران
٦- يونس روزبياني
٧- فرنسوا حريري
٨- روز نوري شاويس
٩- قادر قادر
١٠- سعد عبد الله عثمان (الحزب الاشتراكي)
١١- عز الدين برواري
١٢- حمه حاجي محمود (الحزب الاشتراكي)
١٤- جرجيس حسن
١٥- حمه قادر (دكتور كمال)
١٦- علي قاسم سنجاري (الاتحاد الديمقراطي)
١٧- قادر جباري (الحزب الاشتراكي)
١٨- ملازم شوان (من باسوك)
١٩- سيد كاكه سيد اسماعيل (الحزب الاشتراكي)
٢٠- عمر عبد الله بوتاني (الحزب الاشتراكي)
٢١- آزاد برواري
٢٢- جليل رضا الفيلي (حركة الاكراد الفيليين)
٢٣- شوكت شيخ يزدكن
٢٤- عمر عثمان ميركه سوري
٢٥- صلاح دلوي
٢٦- بروسك نوري شاويس (حزب الشعب)
٢٧- رمزي شعبان
٢٨- ملازم شعبان
٢٩- درويش آغا
٣٠- ملازم علي (عمر عثمان)
٣١- عبد العزيز طيب
٣٢- نظام الدين كلي (الحزب الاشتراكي)
٣٣- عارف طيفور عارف
٣٤- مسعود صالحي
٣٥- ملا محمد قادر
٣٦- عبد الله آكرين (باسوك)
٣٧- شيرين عبد الله

الاعضاء الاحتياط

١- محمود محمد محمود ، ٢- زريفان ، ٣- امين قادر اسعد (اشتراكي)، ٤- ناصح غفور ، ٥- اكبر حيدر ، ٦- أزاد قره واغي ، ٧- بارزان ملا خاكو ، ٨- كمال جاو مار ، ٩- نوري حمه علي (اشتراكي).

اعضاء المكتب السياسي، وذلك اضافة الى السيدين مسعود البارزاني وعلي عبد الله، حسب عدد الاصوات ،

١- نجيروان البارزاني (وهو ابن ادريس البارزاني)
٢- فاضل مطني ميران
٣- روز نوري شاويس
٤-جرجيس حسن
٥- جوهر نامق سالم
٦- الملازم علي عمر عثمان
٧- آزاد برواري
٨- هوشيار زيباري
٩- سامي عبد الرحمن
١٠- محمد حاجي محمود
١١- الملازم كريم سلام

ملاحظات على هامش نتائج المؤتمر الحادي عشر للحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد

اضيف الى اسم الحزب كلمة الموحد، اشارة الى انضمام الاتحاد الديمقراطي الكردستاني و حركة المسلمين الاكراد الفيليين وحزب الوحدة الكردستاني (الذي كان يضم بدوره الحزب الاشتراكي الكردستاني، وحزب باسوك، وحزب الشعب)، وكان من المقرر ان يحصل اعضاء حزب الوحدة علي ثلث المقاعد في اللجنة المركزية والمكتب السياسي، وهو الامر الذي لم يحصل فقد تخلف عن الاجتماع عناصر قيادية في الحزب الاشتراكي الكردستاني، ابرزها الدكتور محمود عثمان زعيم الحزب، اما رسول مامند، سكرتير الحزب الاشتراكي فقد انضم مع عدد من اعضاء اللجنة المركزية الى الاتحاد الوطني الكردستاني.

- كرس المؤتمر شعار الفيدرالية، كشعار استراتيجي للحزب، وجاء البيان مكرساً للقضايا الكردية على الصعيد الداخلي والاقليمي والدولي.
- اكد المؤتمر على مساندة ودعم المؤتمر الوطني العراقي الموحد، ولكن دون ذكر لمنطقة الاهوار وما تعانيها من حصار واضطهاد
- تعامل مع تركيا من منطلق خاص بأعتبارها "اهم بوابة للاقليم وكونها تحتوي على قاعدة الحماية الدولية ومنفذ لايصال الامدادات"
- طالب الامم المتحدة بتشديد الضغط على بغداد لرفع الحصار الحكومي على اقليم كردستان، دون المطالبة برفع الحصار عن بقية العراق.
- اعلن المؤتمر عن تأييده لتنفيذ كافة قرارات مجلس الامن الخاصة بالعراق وحرب الخليج الثانية، وهذا يشمل ترسيم الحدود وتدمير الاسلحة
- المطالبة بتعويض عن الاضرار الناجمة عن حرب الـ ٣٢ عاما التي شنتها الحكومات العراقية المتعاقبة ضد الشعب الكردي.
- احداث وسام باسم (وسام البارزاني الخالد) ووضع صورته مع محمود الحفيد في كافة الدوائر الرسمية
- اختتم المؤتمر اعماله بتقديم الشكر للمشاركين، ولاسيما "الامم المتحدة ودول التحالف وقوات الحماية (عملية توفير الراحة و MCC)"، مركز قوات التحالف في تركيا.

برنامج لجنة تنسيق العمل القومي الديمقراطي في العراق

نشرت صحيفة **الوطن** (ايلول ١٩٩٣)، الناطقة باسم لجنة تنسيق العمل القومي التي مقرها دمشق برنامج عمل اللجنة التالي :

مدخل : الاهداف والثوابت الوطنية والقومية

منذ انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ والعراق يعاني من أشرس دكتاتورية يشهدها عبر تاريخه القديم والحديث. فالبلاد بدون دستور دائم، وقوانين الطوارىء وسياسة القتل والتهجير والارض المحروقة اصبحت السمة البارزة في الحياة العامة.

لقد اتبع النظام سياسة تصفية القوى الوطنية ونهج طريق الاستفراد بها وكانت القوى القومية في مقدمة القوى التي تعرضت للقتل والملاحقة والتصفيات الجسدية واكتظت السجون والمعتقلات بالالاف من القوميين التقدميين.

وعلى صعيد آخر زج النظام الدكتاتوري البلاد بحروب اهلية وخارجية مدمرة. وقد كلفت حربه الهوجاء ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية مئات الالوف من الضحايا والجرحى والمعوقين. ولكن النظام عاد واكتشف بعد ثماني سنوات من الخراب والدمار بان حربه لم تكن عادلة وتخلى عن جميع مطالبه.

وبسبب هذه السياسة الرعناء عم الدمار وبددت ثروات البلاد ولم يعد بمقدوره شراء الذمم فتوجهت انظاره صوب الكويت لنهب ثرواتها وتبديدها، فجيش الجيوش لغزوها واحتلالها باسلوب جاهلي اساء الى روابط الاخوة التي تربط بين البلدين الشقيقين.

ونتيجة لهول الكارثة هب شعبنا في وجه التسلط والطغيان فعمت العراق من جنوبه الى شماله الانتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١ والتي تطالب باسقاط الطاغية، وبدلاً من انصياع النظام لارادة الشعب، عاد من جديد ووجه ما تبقى لديه من دبابات وطائرات ومدفعية صوب جماهير شعبنا وبعلم وموافقة قوات التحالف الغربي الموجودة على أرض العراق آنذاك. وكان من نتائج أعماله هذه تدمير ما تبقى من المؤسسات وهدم البيوت على رؤوس أصحابها، مما اضطر اعداداً واسعة من العراقيين للنزوح من مدنهم وقراهم.

ان مأساة شعبنا تتطلب منا جميعا التركيز على ما هو اساسي وعاجل وايجاد آلية تعتمد على العمل في الداخل لانقاذ شعبنا. الا ان هذا لايعني تغيب الاهداف والثوابت والقضايا الاستراتيجية.

وعلى هذا الاساس فان لجنة تنسيق العمل القومي الديمقراطي يهمها، التأكيد على مجموعة من الاهداف والثوابت التي تسترشد بها في مهماتها العاجلة حركتها العملية.

١- العمل من اجل تمتين اواصر العلاقات مع المنظمات والاحزاب القومية في الوطن العربي، فالعراق جزء لايتجزء من الامة العربية والتيار القومي الديمقراطي هو جزء من الحركة القومية العربية وان الواجب القومي يستدعي توحيد صفوف القوى القومية الديمقراطية في الاقطار العربية وحشد طاقاتها لتحقيق الاهداف المشتركة في :

- التحرر الوطني والقومي من الهيمنة الاجنبية واستعادة الاراضي العربية المحتلة.
- تحقيق الديمقراطية لمواجهة الاستبداد والدكتاتورية واقامة دولة القانون والمؤسسات.
- العدالة الاجتماعية لمواجهة الظلم والاستغلال وسوء توزيع الثروة.
- الوحدة العربية ضد التجزئة بكافة صورها واشكالها القطرية والمناطقية والطائفية.
- التجدد الحضاري ضد الجمود في الداخل والمسخ الثقافي من الخارج.

٢- التأكيد على الترابط بين العروبة والاسلام، ودحض الاتجاه القائل بان القومية العربية نقيض التوجه الاسلامي. ان العلاقة بين العروبة والاسلام هي علاقة الروح بالجسد، وعلى اكتاف العرب الاوائل قامت دولة الاسلام الكبرى التي وحدت بين العرب والشعوب الاسلامية في بوتقة حضارية ثقافية، وكانت لغة هذه الدولة هي العربية.

لقد ساهم دعاة الترابط بين العروبة والاسلام مساهمة بارزة في الكفاح ضد الاستعمار والصهيونية، وكان لهم الدور الفعال في الانتفاضات والثورات الوطنية في الوطن العربي. وان مقاومة الاحتلال الصهيوني في فلسطين وحرب الريف في المغرب وحروب الاستقلال في الجزائر وتونس وليبيا ومصر وسوريا تشهد على ذلك. أما في العراق فقد كان التحالف بين دعاة العروبة والاسلام العامل الحاسم في انطلاقة ثورة العشرين المجيدة وذلك في ٣٠ حزيران ١٩٢٠.

ولعل افضل ما يمكن تقديمه لقوى شعبنا وحركته الوطنية في ظروف الازمة الحالية هو تحالف التيارين القومي والاسلامي، وسيكون هذا التحالف، بدون شك، التعبير الحقيقي عن تطلعات اوسع القطاعات في المجتمع العراقي وسيعيد الثقة الى جماهيرنا بعد النكسات التي تعرضت لها.

٣- تعزيز الترابط العضوي بين المهام الوطنية والقومية وقضية الديمقراطية وحقوق الانسان. فابناء شعبنا يعانون من التسلط والاستبداد ومصادرة حقوقهم، بل ومصادرة حقهم في الحياة.

ان العمل من اجل الديمقراطية وممارسة الشعب لحقوقه ومشاركته في اتخاذ القرارات وتحريم الاستئثار وتأكيد الالتزام بشرعية حقوق الانسان لا بد وان تنال الاهتمام الاعظم في مسلكنا ومسيرتنا السياسية، كما اننا مطالبون ببذل أقصى الجهود لتثقيف جماهيرنا بأهمية ايجاد التوازن بين مقاومتنا للاستبداد ونحن في المعارضة وعدم الانسياق في الاستبداد اثناء الحكم.

٤- تعميق الوحدة الوطنية، فقد ربطت جماهير شعبنا دائما بين الانتصارات والوحدة الوطنية، وعندما تهتز تلك الوحدة تتعرض مكاسب الجماهير للخطر من قبل أعداء الداخل والخارج ولترسيخ تلك الوحدة لابد من تحقيق شرطين اساسيين.

آ- أشاعة المساواة بين المواطنين العراقيين بغض النظر عن الجنس او العنصر او الدين او المذهب، واعتبار رابطة الوطن والتضحية من اجله والدفاع عن وحدته قيمة عليا من قيم شعبنا.

ب- اقامة جبهة وطنية، تعبر تعبيراً حقيقياً عن تحالف القوى الوطنية وتعتمد بالاساس على التيارات الاساسية في المجتمع العراقي وهي : التيار القومي الديمقراطي، التيار الاسلامي، الجبهة الكردستانية، القوى والشخصيات الوطنية والديمقراطية والليبرالية.

ان قيام جبهة تمثل القوى الاساسية وتعتمد في آليتها على قوى

شعبنا في الداخل هو الكفيل باعادة الحركة الوطنية الى مسارها الصحيح ووضع حد لسياسة المؤتمرات في الخارج التي تحولت في الأونة الاخيرة الى غاية بحد ذاتها. فالمؤتمرات الخارجية لم تحل المشكلة وهذه تجربة مؤتمر صلاح الدين "المؤتمر الوطني العراقي" فقد أحدث المؤتمر المذكور شرخاً في صفوف المعارضة العراقية باعتماده سياسة اسقاط النظام من خلال خطط الغرب وقرارات مجلس الأمن.

وعلى الرغم من عدم واقعية وصوابية هذا الاسلوب فان تجربة انتفاضة اذار ١٩٩١ اثبتت بان الغرب يقف بوجه اي تغيير "غير مضمون" وهذا ما فعلته قوات التحالف الغربي عندما سمحت لقوات النظام وطيرانه بالانقضاض على الانتفاضة. كما ان مثل هذه السياسة تغيب دور الشعب العراقي وحركته الوطنية، وتتنكر للقيم الوطنية التي قامت على اساسها ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، هذه الثورة التي اسقطت النظام الملكي واشادت النظام الجمهوري، وحررت البلاد من النفوذ الاجنبي المباشر الذي كان يتمثل آنذاك بقاعدتي الحبانية والشعيبة، وقوضت سياسة الاحلاف الاستعمارية بالقضاء على حلف بغداد. . .الخ

ان السبيل الوحيد للخلاص هو في بناء جبهة وطنية يأخذ برنامجها بالقواسم المشتركة للقوى الوطنية، وتضع الشعارات التي لاتجمع عليها القوى الوطنية جانباً وتعمل بفعالية من اجل تصفية النظام الدكتاتوري واقامة نظام بديل ديمقراطي تعددي في ظل عراق موحد.

ان لجنة تنسيق العمل القومي الديمقراطي بالوقت الذي تدعو فيه الاطراف الوطنية الاخرى الى الاتفاق على برنامج الحد الادنى والقواسم المشتركة فانها تعمل ايضاً لتحقيق المهام التالية :

المهام البرنامجية

اولاً: في المجال الداخلي

١- العمل من أجل الاطاحة بالنظام الدكتاتوري القائم بكافة الوسائل الممكنة، وتشكيل حكومة انتقالية من مختلف القوى والتيارات السياسية الوطنية العراقية تأخذ على عاتقها ترسيخ الوحدة الوطنية ووضع البلاد على طريق التطور الديمقراطي.

٢- ازالة العقوبات الجائرة التي فرضت على العراق في كافة المجالات ومنع أي انتهاكات اجنبية لسيادة البلاد او المساس بوحدة العراق كتجديد مناطق محظورة وآمنة وغيرها، واعتبار الحكومة الانتقالية هي المسؤولة عن الامن والنظام في كافة أرجاء العراق.

٣- تحريم أي شكل من اشكال الاحتكار السياسي سواء أكان ذلك يقوم على اساس الطبقة الواحدة او الحزب الواحد او التيار الواحد، واعلان مبدأ التعددية السياسية والايديولوجية واطلاق حرية العمل الحزبي والنقابي والاجتماعي، والتاكيد على حرية التظاهر والاضراب واطلاق حرية الصحافة ورفع القيود على المطبوعات.

٤- الالتزام بالاعلان العالمي لحقوق الانسان وكافة المواثيق الدولية والعربية التي تعني بهذه الحقوق، واعلان العفو العام والشامل عن جميع المعتقلين والسجناء السياسيين.

٥- اعادة جميع المهجرين واللاجئين الى ديارهم وتعويضهم عن الاضرار التي لحقت بهم، وتعديل قانون الجنسية مع النص على تحريم اسقاطها.

٦- اعادة بناء الجيش على اسس وطنية وتحديد مهامه في الدفاع عن الوطن والقضايا المصيرية للأمة العربية، ونبذ المقاييس الشخصية والغاء كافة القرارات الاقتصادية والاجتماعية التي حولت الجيش الى عدة جيوش وطبقات متمايزة واعتبار الكفاءة والانضباط العسكري والولاء للوطن والتضحية من أجله هي المقاييس التي يقوم عليها بناء وتطوير الجيش والقوات المسلحة.

٧- اجراء انتخابات ديمقراطية حرة مباشرة لاقامة سلطة تشريعية تأخذ على عاتقها وضع دستور دائم للبلاد ينهي الاوضاع الاستثنائية وتؤكد على قيام دولة القانون والالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتداول السلطة سلمياً وحماية حقوق الانسان واحترام الرأي الآخر، وترسيخ قيم المساواة، والعدالة ونبذ سياسة التمييز العرقي والمذهبي التي يمارسها النظام الحاكم.

٧- ان تأكيد شراكة العرب والاكراد في الوطن وتعميق الروابط المشتركة بينهما والتحالف بين الحركة القومية العربية والحركة القومية للشعب الكردي هو السبيل لتأكيد الرغبة المشتركة والحرة في العيش المشترك. كما ان النضال من اجل الديمقراطية لعموم العراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان العراق هو الحل العملي الذي تجمع عليه اطراف الحركة الوطنية العراقية في هذه المرحلة التي تعيشها بلادنا.

ان لجنة تنسيق العمل القومي الديمقراطي تدين الحروب غير العادلة التي شنتها الدكتاتوريات المتعاقبة والدكتاتورية الحالية ضد الشعب الكردي. كما انها تعمل على الغاء سياسة التمييز القومي وازالة الآثار السياسية والديمغرافية الهادفة الى تغيير الواقع التاريخي لمنطقة كردستان العراق. وكذلك تعمل من اجل التطبيق السليم لاتفاقية ١١ آذار نصاً وروحاً وتطويرها، تلك الاتفاقية التي فرضها الشعب العراقي وعبر من خلالها عن تمسكه بروابط الاخوة بين القوميتين الشقيقتين.

٨- ضمان الحقوق الثقافية، والادارية للاقليات القومية كالتركمان والاشوريينوكافة الاقليات الاخرى.

٩- وضع خطة عاجلة لاعادة اعمار البلاد، وتوفير الخدمات الضرورية للمواطنين ومعالجة المشاكل المتفاقمة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي كقضايا التضخم وانهيار العملة الوطنية وانخفاض القوة الشرائية والاعباء الثقيلة والديون التي سببتها الحروب وسياسته الاقتصادية المتبعة والتي تتميز بالفوضى الفساد واهدار الموارد.

لقد فاقم الحصار الاقتصادي المفروض على العراق الازمة الاقتصادية وزاد من معاناة جماهير شعبنا حيث شح الغذاء والدواء وتوقفت العديد من المنشآت الصناعية بسبب نقص المواد الاولية. وعلى الرغم من ذلك فان النظام يواصل سياسة التبذير وتبديد الثروة وذلك من خلال شراء الذمم والمشاريع المظهرية ومباذخ الفئة الحاكمة وازلامها.

ان طريق النهوض بالاقتصاد العراقي يتطلب وضع خطة اقتصادية تربط بين التنمية والعدالة الاجتماعية وتركز على القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة) وتخلق التوازن في الاقتصاد العراقي بحيث تتحرر البلاد من الاعتماد على القطاع النفطي.

ثانياً: في المجال العربي

تعرض النظام العربي في السنوات الاخيرة لنكسات بالغة الخطورة، وتردى الوضع العربي لحد ان اوساطا نافذة في الوطن العربي

اصبحت تؤيد دعوات أجنبية بانشاء نظام شرق أوسطي تكون اسرائيل طرفا فيه ويراد له ان يكون بديلاً للنظام الاقليمي العربي. كذلك تراجع مفهوم الامن القومي العربي ليحل محله الامن الاجنبي وعادت من جديد القوى العسكرية الاجنبية الى الوطن العربي.

ان لجنة تنسيق العمل القومي الديمقراطي تعمل من أجل :

١- إعادة التضامن العربي لمواجهة الاخطار التي تتهدد الامة العربية.

٢- دعم جامعة الدول العربية وكافة مؤسسات العمل العربي المشترك وأي تكتلات اقليمية عربية لا تتعارض وهدف الوحدة العربية.

٣- دعم النضال العادل للشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة ضد الصهيونية والعنصرية الاسرائيلية، وتأكيد حقه في تقرير مصيره وبناء دولة مستقلة على أرضه. والعمل على استعادة كافة الاراضي العربية المحتلة والمغتصبة.

٤- حل المشاكل الحدودية بين البلدان العربية وفق المصالح الوطنية والقومية، ضمن الاطار العربي وتحريم استخدام القوة بين البلدان العربية، وتصفية الاثار السلبية التي خلفها غزو الكويت واعادة العلاقات الاخوية بين البلدين الشقيقين.

٥- توفير الاسس الضرورية لبناء وحدة عربية ديمقراطية تقوم على اساس الاختيار الشعبي الحر ونبذ سياسة الضم والالحاق.

ثالثاً: في المجال العالمي

١- انتهاج سياسة خارجية تستهدف توثيق عرى التعاون والصداقة مع شعوب العالم ودوله، تقوم على أساس التكافؤ والاستقلال والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

٢- العمل مع جميع الشعوب من اجل ارساء دعائم السلم والامن الدوليين ومواجهة سياسة الهيمنة التي تتبعها الولايات المتحدة الامريكية في ظل النظام الدولي الجديد، وكذلك مواجهة السياسة الهادفة الى الحاق المنظمات الدولية بسياسة التحالف الغربي والذي أدى الى ازدواجية المعايير في القرارات وخصوصا قرارات مجلس الامن الدولي.

٣- إيلاء العلاقة مع الدول الاسلامية أهمية خاصة، وحل المشاكل بين دول الجوار الاسلامية كقضايا الحدود والمياه وغيرها وفق منظور المصالح المشتركة للشعوب الاسلامية، والعمل على تعزيز التضامن بين البلدان الاسلامية.

٤- مساندة الشعوب المناضلة ضد الاستعمار والعنصرية والدفاع عن شرعة حقوق الانسان التي اقرتها الهيئات الدولية.

٥- احترام المواثيق الدولية وفي مقدمتها ميثاق الامم المتحدة، والالتزام بالاتفاقات الدولية، بما لا يتعارض ومبادىء السيادة. ■

وزارة عراقية جديدة برئاسة احمد حسين السامرائي

اعلنت وكالة الانباء العراقية (٥ ايلول ١٩٩٣) ان الرئيس العراقي صدام حسين شكل حكومة جديدة برئاسة احمد حسين السامرائي، الذي كان وزيراً للمالية في الحكومة السابقة. واعفى الحكومة السابقة برئاسة محمد حمزة الزبيدي من مهامها مع الاشادة بعملها.

وفي مايلي التشكيلة الكاملة للحكومة :

رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية - احمد حسين الخضير (السامرائي)

نائب رئيس الوزراء - طارق عزيز (احتفظ بمنصبه) ، وزير الخارجية - محمد سعيد الصحاف (احتفظ بمنصبه)

وزير الدفاع - الفريق الاول الركن علي حسن المجيد (احتفظ بمنصبه) ، وزير الداخلية - وطبان ابراهيم الحسن (احتفظ بمنصبه)

وزير النفط - صفاء هادي جواد (الحبوبي) ، وزير التخطيط - سامال مجيد فرج (احتفظ بمنصبه)

وزير التجارة - محمد مهدي صالح (احتفظ بمنصبه) ، وزير الصناعة والمعادن - الفريق الركن حسين كامل حسن

وزير العمل والشؤون الاجتماعية - لطيف نصيف جاسم ، وزير الزراعة - بشير علوان حمادي

وزير الري - نزار جمعة علي القصير ، وزير الصحة - اوميد مدحت مبارك (احتفظ بمنصبه)

وزير العدل - شبيب لازم المالكي (احتفظ بمنصبه) ، وزير التربية - حكمت عبد الله البزاز (احتفظ بمنصبه)

وزير الثقافة والاعلام - حامد يوسف حمادي (احتفظ بمنصبه) ، وزير الاسكان والتعمير - محمود دياب الاحمد (احتفظ بمنصبه)

وزير التعليم العالي والبحث العلمي - همام عبد الخالق (احتفظ بمنصبه) ، وزير النقل والمواصلات - احمد مرتضى احمد خليل

وزير الاوقاف والشؤون الدينية - عبد المنعم احمد صالح ، وزير دولة - عبد الوهاب الاتروشي

وزير الدولة للشؤون العسكرية - الفريق اول ركن عبد الجبار شنشل (احتفظ بمنصبه)

وعين عبد الستار المعيني مستشارا للرئيس صدام حسين، وعبد الوهاب محمود عبد الله الصباغ وعبد الله فاضل عباس واسامة عبد الرزاق الهيتي وزير النفط السابق وامير حمودي السعدي مستشارين برئاسة الجمهورية. وعين طاهر محمود حسون وهو مستشار برئاسة الجمهورية محافظاً لبغداد.

واستناداً لتقرير لصحيفة **الوفاق** المعارضة، الصادرة في لندن بتاريخ ١٠ ايلول ١٩٩٣، ان اللواء المهندس نزار جمعة علي القصير المعين وزيراً للري والذي شغل لفترة منصب امين بغداد، كان مسؤولاً عن متابعة تصنيع ما اطلق عليه بالمدفع العملاق. اما وزير النفط صفاء الحبوبي فقد كان مسؤولا عن توقيع العقود والاتفاقيات بين هيئة التصنيع العسكري والجهات الاجنبية. فيما شغل مرتضى احمد وزير النقل والمواصلات رئاسة منشأة المثنى للصناعات العسكرية وبشير علوان وزير الزراعة منصب مدير مكتب حسين كامل في هيئة التصنيع.

ومعروف ان همام عبد الخالق وزير التعليم العالي الجديد هو احد مساعدي حسين كامل لشؤون الطاقة فيما يتوقع ان يعين الفريق عامر رشيد العبيدي الذي يرأس وفد النظام لمباحثات الرقابة الطويلة الامد على التسليح العراقي، وكيلا اقدم لوزارة الصناعة والمعادن التي يتولاها حسين كامل. ■

تقرير مجلة الوسط حول محاولة لاطاحة صدام حسين

كتبت مجلة الوسط الصادرة في لندن بتاريخ ٢٧ أيلول ١٩٩٣ تقريرا صحفيا تحت عنوان (تفاصيل اخطر محاولة لاطاحة صدام حسين) بقلم زكي شهاب وراسل وارن هاري، جاء فيه :

كشفت قيادات عراقية معارضة تفاصيل مثيرة عن مخطط لاطاحة صدام حسين اعدته شخصيات عسكرية ومدنية معروفة من تكريت والموصل والرمادي واحبط في اللحظات الاخيرة.

وتحدثت القيادات المعارضة الى "الوسط" بمرارة عن عزوف الولايات المتحدة، التي كانت على علم بكل مراحل المخطط، عن القيام باي دور متذرعة "بان مساهمتها الميدانية او العسكرية بالتحديد في دعم الانقلابيين كانت ستؤخر ربما التطور الكبير الذي حدث على جبهة السلام وتوج بابرام الاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي".

واكدت القيادات العراقية المعارضة ومصادر ايرانية ان عمليات اعدام لعدد من الضباط اعقبت احباط هذه المحاولة التي اعدت بدقة فائقة وفق المصادر واعترافات بعض المشاركين فيها للسلطات العراقية.

- كان العقيد الركن سفيان صالح الغريري آمر لواء الدبابات المتمركز حول مدينة بغداد يخطط مع عدد من مساعديه لتنظيم مشاركة لوائه في العرض العسكري الذي سيقام في ذكرى "ثورة ١٧ تموز" الماضي، عندما تلقى اتصالاً هاتفيا من القصر الجمهوري يبلغه ان الرئيس صدام حسين يريد ان يسمع منه عن مدى استعداد اللواء للمشاركة في العرض. فاستأذن العقيد وهو من ابناء تكريت زملاءه الضباط بالتوجه الى القصر الجمهوري. ولم يخف قادة اللواء استغرابهم وهم على وشك وضع اللمسات الاخيرة على ترتيبات مشاركتهم في العرض الذي كان سيحضره الرئيس العراقي. ولم تمض ساعات حتى تلقوا مكالمة هاتفية تبلغهم ان تغييرات عسكرية حصلت، وان العقيد الركن الغريري لم تعد له علاقة باللواء.

وعلى اثر هذا الاتصال الهاتفي وصلت مجموعة من الحرس الجمهوري لتنفيذ عدد من الاوامر باعتقال بعض الضباط واطلقم الدبابات المشاركة في العرض، من دون ان تذكر طبيعة التهم الموجهة اليهم. في هذه الاثناء كان العقيد الغريري وضباط من زملائه يخضعون لحقيقات متواصلة وعمليات تعذيب جسدي لم تخل من ضغوط نفسية وارهاب مورس على بعض ذوي هؤلاء المتقلين. . .

وفي الرابع عشر من تموز الماضي اعتقلت الاجهزة الامنية التابعة للحرس الجمهوري اللواء بشير طالب وهو آمر لواء سابق للحرس الجمهوري من سكان الموصل وقد برز اسمه في عهد كل من الرئيسين عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف، وفي ليل ١٧/١٨ من الشهر نفسه بعد ساعات من انتهاء العرض العسكري في بغداد كانت فرقة خاصة من جهاز امن الدولة تطبق على منزل السيد جاسم مخلص الذي كان عضوا في مجلس النواب الذي رأسه عمه السيد مولود مخلص . . . .

وكان على راس فريق المحققين مع كل من اللواء طالب وجاسم مخلص والعقيد الركن الغريري قصي صدام حسين رئيس الجهاز الخاص الذي يتولى حماية الرئيس وصابر الدوري مدير المخابرات العامة. وفي كل يوم كان عدد المتقلين يتضاعف سريعا الى ان وصل، استنادا الى تقدير شخصيات عراقية معارضة في عمان ولندن على صلة بأسر بعض المتقلين، الى حوالي ١٢٠٠ شخص من ابناء مناطق الموصل وتكريت والرمادي وبغداد. وقالت اوساط مقربة من اسر بعض المتقلين الذي تحدثوا الى "الوسط" ان أجهزة امن الدولة العراقية كانت تتصرف بثقة وباسلوب يوحيان بان جهات خارجية ربما كشفت بعض الاسرار عما كان يحاك من خطط لقلب نظام الحكم في العراق عبر الاستعانة بوحدات عسكرية برية وجوية.

واضافت الاوساط العراقية لـ "الوسط" ان قادة المخطط الانقلابي نجحوا في تجنيد ضباط في سلاح الجو من معسكر التاجي القريب من بغداد للمشاركة في المهمة، وان عددا منهم قد اعتقل بعدما قام بطلعات استكشافية فوق مناطق وقصور يستخدمها صدام حسين في عدد من احياء بغداد.

وعزت اوساط مطلعة ودوائر ديبلوماسية غربية امر انكشاف المخطط الى عدد من العوامل ابرزها ان مخلص واللواء طالب سافرا الى خارج العراق وجتمعا الى مسؤولين عرب واجانب، وبحثا معهم في تفاصيل ما ينوون القيام به من نشاط ضد النظام في بغداد.

البداية في عمان

كان مخلص الذي تجاوز العقد السبعين لايخفي غضبه من الحالة التي وصلت اليها بلاده في كل المجالات. والتقى في اثناء زيارة له للعاصمة الاردنية شخصية عراقية معارضة بارزة تقيم هناك منذ سنوات طويلة. وعلى مدى ثلاثة ايام من اللقاءات النقاشات بين صديقين حميمين لم تتردد الشخصية المعارضة التي فضلت عدم ذكر اسمها في اقناع صديقها بضرورة عمل شيء ما يغير الاوضاع داخل العراق ويخفف عن الشعب المعاناة الصعبة في ظل الحصار الدولي المضروب على البلاد. وبعدما اشادت الشخصية بحجم نفوذ ابناء تكريت في المؤسسة الحاكمة، قالت ان ما وم به الرئيس العراقي بات يسيء الى دورهم ومستقبلهم، الامر الذي دفع مخلص الى القول ان أبناء تكريت ليسوا راضين بمعظمهم عما يجري ويرفضون ان يكونوا رأس الحربة التي يستعملها النظام للاستمرار في فرض نفوذه وحكم البلاد بالطريقة التي تحكم بها.

واوضح مخلص ان كثيرين من قادة الوحدات العسكرية البارزة والفاعلة على استعداد للقيام بعمل جدي لتغيير الاوضاع، وان هذا العمل لابد ان يتم بمباركة الفعاليات العراقية المختلفة والدول العربية المجاورة والقوى المعنية في الغرب وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

واعترفت الشخصية المعارضة التي تحدثت الى "الوسط" عبر الهاتف من عمان ان مخلص لم يكن في حاجة الى من يشجعه على القيام بتحرك نشط ضد النظام الحالي، لكن ما كان مطلوبا في حينه هو بلورة نشاط منظم للقيام بهذا التحرك. وقد اجرت الشخصية المذكورة اتصالات مباشرة وغير مباشرة بعدد من الحكومات العربية والغربية انتهت بترتيب زيارة مخلص الى لندن للاجتماع مع شخصيات

امريكية تمثل اجهزة الامن القومي ووزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية (سي. آي. إي).

لكن الزيارة لم تتم في موعدها لاسباب اهمها حرص مخلص على عدم لفت الانظار الى النشاطات التي يقوم بها في الخارج.

وبعد مرور بضعة اسابيع على عودة مخلص الى بغداد كانت الشخصية المعارضة المقيمة في عمان والسيد سعد صالح جبر رئيس المجلس العراقي الحر والمقيم في لندن من سنوات على اتصال دائم لتأمين اجتماع له مع المسؤولين الامريكيين في لندن.

جبر يؤكد مشاركة الامريكيين.

وقال جبر رداً على سؤال لـ "الوسط" ان المسؤولين الامريكيين "اعربوا عن استعدادهم للحضور الى لندن والاجتماع الى مخلص متى سنحت له الفرصة والظروف للقيام بزيارة لاي عاصمة غربية". وكان مخلص يصر في حديثه مع الشخصية العراقية المعارضة المقيمة في عمان على ضرورة عدم غيابه خارج العراق مدة تزيد عن ثلاثة ايام، فاتصلت الشخصية المعارضة من عمان بجبر لاتخاذ الاجراءات اللازمة. واعترف الاخير بان تأمين عقد هذا الاجتماع مع المسؤولين الامريكيين كان في غاية الصعوبة نظرا الى الحرص على عقده في سرية تامة. وكان يوم الثامن والعشرين من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي فرصة اراد ان يستغلها مخلص لزيارة لندن والاجتماع مع الامريكيين المعنيين بالوضع في العراق.

ابلغت الشخصية المعارضة المقيمة في عمان جبر بالموعد، وتولى الطرفان مع السلطات المعنية في الاردن وبريطانيا والولايات المتحدة تأمين سفر مخلص من عمان الى لندن من دون ختم جواز سفره. ولدى وصوله الى مطار هيثرو استقبله مسؤولون بريطانيون وامريكيون. وقد شرح له مسؤول امريكي بضرورة ابلاغ بريطانيا كدولة يعقد الاجتماع في اراضيها بأمر حصول اللقاء، وهو اجراء يتبع في مثل هذه الحالات تطبيقا لاتفاقات معروفة بين البلدين.

ومن مطار هيثرو انتقل مخلص والشخصية العراقية المقيمة في عمان ومرافقوهم الامريكيون الى فندق "هلتون اوليمبيا" القريب من مركز اوليمبيا للمعارض في العاصمة البريطانية حيث حجزت بضع غرف لاعضاء الوفد تحت اسماء مستعارة، كما حجزت قاعة اجتماعات كانت تخضع لاجهزة الكترونية للتثبت من عدم وجود اي اجهزة تنصت او الات تسجيل. وكان المسؤولون الامريكيون الذي حضروا من واشنطن للاجتماع مع مخلص والشخصية المعارضة القادمة من عمان وجبر يتكلمون العربية بطلاقة ويعرفون اسماء الكثير من الضباط العراقيين ومراكزهم ومواقع تمركز وحداتهم. وخلال تقديم مخلص شرحا لتصوره عن طبيعة التحرك الذي يستعد ورفاقه للقيام به ضد النظام ذكر انه يتولى بالتنسيق مع احد الضباط قاعدة التاجي الجوية القريبة من بغداد في موضوع تأمين تحرك جوي يترافق مع تحرك لواء الدبابات وقوات برية اخرى، وكان رد المسؤول الامريكي بان الضابط المذكور قد نقل من قاعدة التاجي الجوية قبل اسابيع عدة، فرد مخلص مؤكدا انه اعيد الى القاعدة حديثاً.

لم يكن ماطالب به مخلص المسؤولين الامريكيين يتجاوز تأمين تغطية جوية وغارات على مواقع عسكرية محددة مثل معسكر الرشيد وقاعدة التاجي الجوية بالاسلوب نفسه الذي قصفت به الطائرات الحربية مركز المخابرات العراقية في بغداد قبل أشهر قلة.

الامريكيون يعتذرون

وروى جبر بعض ما حدث في هذه اللقاءات فذكر ان المسؤولين الامريكيين استمعوا في اليوم الاول الى الافكار التي عرضها مخلص والى الاسماء التي ابدت استعدادا للتعاون في عمل عسكري ضد نظام صدام. ووضعهم مخلص في صورة الاوضاع التي تعيشها البلاد، وبعدما ابرقوا الى واشطن بما حصلوا عليه من معلومات وتصورات، حرص المسؤولون الامريكيون على معرفة حجم الدعم الذي يلقاه الرئيس العراقي من ابناء تكريت وغيرهم من الضباط السنة في الجيش.

وفي ختام الاجتماعات قال المسؤولون الامريكيون لمخلص وجبر والمعارض المقيم في عمان انهم في حاجة الى فترة اسبوعين لاعطاء جواب عما يمكن عمله في هذا المضمار. وبعد يومين قفلت الشخصية المعارضة ومخلص عائدين الى عمان، في حين تابع صالح جبر الاتصال بالامريكيين الذي طلبوا منه الحضور الى واشنطن على عجل. بعد عشرة ايام من اجتماعات لندن، غادر سعد جبر الى واشنطن، وفي مطارها كان مسؤولون من الادارة الامريكية في انتظاره . . . وسمع في الاجتماع مع المسؤولين الامريكيين ذلك اليوم كلاماً فهم منه ان الولايات المتحدة ليست راغبة في احداث اي تغيير في العراق في المرحلة الحالية، وذلك لاسباب عدة اهمها انها في صدد انجاز خطوات مهمة تتعلق بقضية الشرق الاوسط، وان من شأن اي تغيير للاوضاع في العراق ان يؤثر في التطورات في المنطقة ويشغل سورية والاردن والفلسطينيين بقضايا لا تتعلق بنزاعهم مع اسرائيل.

اللمسات الاخيرة ومجلس القيادة

لم تمض ساعات على بدء الاجتماع، حتى كان جبر ليبلغ صديقه الحميم المقيم في عمان ان المسؤولين الامريكيين ليسوا جادين في احداث تغيير في العراق، واتفقا على ابلاغ مخلص واللواء طالب الا يتوقعا اي دعم امريكي.

وكان طالب، ابن الموصل، يحرص على ان لا يلتقي مخلص في عمان لئلا يثير الشبهات حول تعاونهما، وكانت الشخصية المعارضة في العاصمة الاردنية هي التي تتولى التنسيق بينهما وتنقل الرسائل المتبادلة.

وقطع طالب خطوات جيدة في جمع عدد من ضباط الموصل وتولى بالتعاون مع مخلص عبر وسطاء تشكيل مجلس عسكري اعلى مؤلف من ستة ضباط يمثلون قطاعات الجيش المختلفة ليتولى مسؤولية الامن في حال نجاح الحركة الانقلابية التي يعدان لها، كما اتفقا مع جبر وآخرين من بينهم شخصية كردية بارزة على تشكيل مجلس لقيادة البلاد والتحضير لانتخابات عامة. لكن حملة الاعتقالات التي شنها النظام وكشفه كل الاتصالات التي جرت وضعت المحاولة في خانة المحاولات الفاشلة لقلب نظام الحكم.

واشنطن: الانقلابيون طلبوا دعمهم بغارات جوية

وفي واشنطن اكدت مصادر الاستخبارات الامريكية ان اجتماعات عقدت في لندن وواشنطن في اواخر ١٩٩٢ بين مسؤولين امريكيين ومعارضين عراقيين طلبوا المساعدة خصوصاً "الغطاء الجوي"للانقلاب ضد صدام، ومما طلبوا استخدام الطيران الامريكي لمنع طائرات الهليوكوبتر العسكرية العراقية من التحليق فوق بغداد وغيرها من المدن العراقية الرئيسية.

واوضحت المصادر ان الولايات المتحدة شجعت على الخطة في البداية، ولكن بعدما خسر جورج بوش الانتخابات وفاز بيل كلينتون بالرئاسة اصبحت الادارة الجديدة منقسمة على نفسها. ويسود الادارة الان اعتقاد بان مساندة مثل هذا التحرك كان سيسمم جو الشرق الاوسط وسيغذي المعارضة للتوجه السلمي لدى الفلسطينيين والاردنيين وغيرهم من سيعتبرونه مثالاً آخر على الهيمنة الامريكية.

وكان كلينتون عارض اثناء الحملة الانتخابية العام الماضي سياسة بوش في المساعدة على اطاحة الرئيس العراقي. وقال انه مستعد لاجراء محادثات مع صدام، الا انه غير الشروط بعد فوزه في الانتخابات واصر على وجوب اجراء "انتخابات شعبية" اولاً. وقرر، بضغط من مارتن انديك الذي يصوغ سياسة الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي، تصنيف العراق وايران "عدوين مشتركين" للولايات المتحدة. لكنه لم يعط الصراع صفة شخصية مثلما جعله بوش صراعا شخصيا مع صدام.

وتقول مصادر البيت الابيض، انه لاتزال هناك اختلافات في الرأي داخل الادارة تجاه العراق. اذ ان البيت الابيض اكثر تشددا من وزارة الخارجية التي تفضل الابتعاد عن السياسة الداخلية العراقية واعطاء الفرصة للتذمر الداخلي لكي يأخذ مجراه الطبيعي. ■

انطوني ليك، مستشار الرئيس الامريكي لشؤون الامن القومي يوضح سياسة امريكا تجاه العراق وايران

الحياة ٩/٢٢، واشنطن - اعلن مستشار الرئيس بيل كلينتون لشؤون الامن القومي انطوني ليك ان الولايات المتحدة ستضرب "الدول ذات القدرة على الرد" ومنها ايران والعراق وذلك بشكل حاسم ومنفرد اذا هددت المصالح الحيوية الامريكية. وانها ستعمد الى عزلها ديبلوماسيا وعسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا. واكد ان واشنطن تحترم ما قدمه الاسلام للعالم منذ اكثر من ١٣٠٠ عام وتعرض "كل تعابير الصداقة لاولئك المؤمنين بالاسلام الذي يلتزمون السلام والتسامح. لكننا سنوفر كل مقاومة لمواجهة المتطرفين الذين يشوهون العقائد الاسلامية ويسعون الى توسيع نفوذهم بالقوة".

وجاء كلام ليك في خطاب جامع القاه (٩/٢١) في جامعة جونز هوبكنز تحت عنوان (من الاحتواء الى التوسع) حدد فيه معالم سياسة الولايات المتحدة الخارجية وفلسفتها، مركزاً على ان العقيدة الامريكية الجديدة تقضي بدعم مجموعة الدول الديمقراطية ودعم حرية السوق في العالم وتوسيعها لتحل مكان عقيدة الاحتواء ضد الشيوعية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ودول اوربا الشرقية.

وقال ليك في خطابه الذي لم يتطرق فيه الى النزاع العربي - الاسرائيلي او الى عملية السلام الى ان "استراتجية التوسع" الامريكية ترتكز على اربعة عوامل وهي :

- تقوية الديمقراطيات التي تعتمد الاقتصاد الحر اساسا لها.
- تقديم المساعدة للديمقراطيات الجديدة ولاقتصاد السوق حيث امكن.
- مواجهة العدوان من قبل الدول المعادية للديمقراطية وللسوق الحر.
- المضي في دعم اجندا انسانية، ليس بتقديم المساعدات فحسب بل ايضا عبر مساعدة الديمقراطية واقتصاد السوق في المناطق التي تواجه مشاكل انسانية.

واوضح ليك ان الاستراتيجية الامريكية يجب ان تكون في الوقت نفسه واقعية. **مشيرا الى ان المصالح الامريكية قد تتطلب في بعض الاحيان مصادقة دول غير ديمقراطية بل الدفاع عنها لاسباب تتعلق بالفائدة المشتركة.**

وقال انه مع تقدم الديمقراطية واقتصاد السوق يجب توقع ردود فعل من الذين يمتلكون سلطة ذات مصدر غير شعبي. "وعندما يجلس هؤلاء الحكام فوق دول تعتبر قوى اقليمية مثل ايران والعراق فقد يعمدون الى استعمال العنف والاساليب غير المشروعة بشكل يهدد الولايات المتحدة والديمقراطيات الاخرى". وان مثل هذه الدول ذات القدرة على الرد ستعمد الى رعاية الارهاب والاتجار باسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا الصواريخ الباليستية وستضطهد على الاغلب شعبها وتزرع بذور الخلافات الاتنية وتهدد جيرانها.

ولاحظ ان الدول ذات القدرة على الرد غالبا ما "تهتري من الداخل اقتصاديا وروحياً. ومع استمرار ضعفها فانها تصبح اشد باسا وخطراً". واضاف "انه عندما تبدأ اعمال هذه الدول في تهديد شعبنا وقواتنا مباشرة او تستهدف مصالحنا الحيوية علينا ان نكون مستعدين للرد بشكل حاسم ومنفرد كما فعلنا عندما حاول العراق اغتيال الرئيس السابق بوش".

وشدد على ضرورة المحافظة على القوة العسكرية لردع عدوان هذه الانظمة لالحاق الهزيمة بها اذا اقتضت الضرورة ذلك.

وقال ان انسحاب القوات الامريكية من الصومال هو مسألة وقت فقط. واضاف ان ذلك يجب ان لايتم بشكل يخرب كل ما تحقق في المنطقة المحيطة بمقديشو وعودة الفوضى مجددا الى البلاد. □

اتهام كوريا الشمالية ببيع صواريخ سكود الى العراق

سيول - دب. ا. (١٨ ايلول ١٩٩٣) ذكرت صحيفة كورية جنوبية الجمعة (٩/١٧) ان كوريا الشمالية تواصل بيع صورايخ سكود الى العراق وايران وسورية. ونقلت صحيفة (كوريا هيرالد) عن الجنرال كيم هونغ راي رئيس المخابرات العسكرية في كوريا الجنوبية قوله ان مبيعات الصواريخ التي اكتشف امرها عام ١٩٨٧ لاتزال تباع الى هذه الدول. ونقل عن كيم قوله " ان مبيعات الصواريخ تشكل الان ما يقرب من ٢٠ في المئة من الصادرات السنوية لبيونغ يانغ". وقال ايضا انه يبدو ان كوريا الشمالية تقوم بنفسها ببناء طائرات مقاتلة من طراز ميج ٢٩ بدلا من الاعتماد على مكونات من الاتحاد السوفيتي السابق. وكانت موسكو وبيونغ يانغ قد اتفقتا عام ١٩٨٨ على تطوير منشآت تجميع الطائرات ميغ ٢٩ في كوريا الشمالية. وفي الوقت نفسه قدم بها الاتحاد السوفيتي السابق ١٤ طائرة من طراز ميغ ٢٩. ونقل عنه قوله "ولكننا نعتقد الان ان بيونغ يانغ تنتج الطائرات نفسها". □

شخصيات يسارية عراقية تدعو لاقامة جبهة وطنية للمعارضة مناهضة للامبريالية

صدر بتوقيع السادة : باسل الربيعي، جمعة الحلفي، خليل الطاهر، خير الله سعيد ، عبد الاله الياسري، علاء حسن صالح اللامي، نزار العبيدي، هادي العلوي، بياناً يدعو لاقامة جبهة وطنية عراقية مناهضة للامبريالية، جاء فيه :

وهكذا فقد اصبح الخيار واضحا ، فأما ان يأخذ الامبرياليون العراق بكامله وألا فسوف يزيلونه من الوجود بزوال نهاية هذا القرن وبداية القرن القادم، اما الحديث عن العداء لنظام صدام او دعم معارضيه فمن قبيل التزويق اللفظي واصطياد المغفلين، لا اكثر ولا اقل. يستند الامبرياليون الغربيون في نواياهم ومشاريعهم قيد التنفيذ بشأن العراق الى حسابات علمية دقيقة مستفادة من حقائق التاريخ والجغرافية والسياسة. فالعراق بتاريخه الحضاري المديد ودوره الفاعل في المنطقة على امتداد العصور وفي شتى المراحل لابد ان يشكل مصدر قلق للمخططين الغربيين في سعيهم لاحكام قبضة الغرب الامبريالي على الوطن العربي والشرق عموما وهم يعرفون ان العراق هو اهم البلدان العربية بعد مصر، وانه بكيانه الجغرافي المتين ومساحته الواسعة نسبيا وكوامنه الاقتصادية والبشرية الوفيرة مؤهل للتشكل في قوة ضاربة يمكن لها ان تتفوق على القوى الغربية نفسها حين يتاح له الافلات من التعويق الراهن. . . . لقد حدث ما نادى به كيسنجر وتم تدمير العراق وصرح المجرم بوش بخيلاء ، لقد اعدنا العراق الى القرون الوسطى، فلماذا لم تنتهي القصة ؟ اليست حربا كسائر الحروب وقد انتهت منذ ثلاث سنوات؟ فما بال رئاسة اركان (كلينتون) تضع تاريخا جديدا لنهاية الحرب بنهاية العراق في نهاية هذا القرن ؟ بل ما بال النظام الحاكم والمعارضة التي تدعي العداء له، ما بال هؤلاء لا يريدون تصديق آذانهم وقد سمعوا خيار (مارتن انديك) : اما ان يكون العراق لنا والا فموعدنا سنة الفين، وما موعدهم ببعيد.

ان الامبريالية الامريكية الفتية والشرسة والعنصرية تتصرف بوصفها القائد المعترف به للامبرياليات العربية العريقة وبخاصة البريطانية والفرنسية . . . . وفيما يخص العراق فثمة مشاريع امريكية عدة تكمل او تنوب عن بعضها ومنها خطة شاملة لتصحير العراق والغاء وجوده الجغرافي بالغاء وجود نهري دجلة والفرات وقد انتهى فعلا الجزء المخصص للفرات وبدأ تنفيذ الجزء الاخر لنهر دجلة والفرات وتتعهد هذه الخطة بالتمويل والتنفيذ تركيا ومملكة آل سعود والمحميات النفطية الخليجية الاخرى. . . .

لقد قامت الامبرياليات الثلاث عمليا بفصل شمال العراق - اغلب اراضي اقليم كردستان - وجنوبه وبالتحديد المنطقة الغنية بالنفط والغلال الزراعية لكنها لم تتقدم لتكريس استقلال كردستان، فقيام دولة كردية امر ليس مدرجا في المخطط الامريكي للمنطقة ومن المستبعد ان تسمح الامبرياليات به في المستقبل البعيد، ذلك لان الامبرياليين يشككون بامكانية قيام دولة كردية تكون بمثابة اسرائيل ثانية شمال العراق مع وجود حرب شعبية تزداد اشتعالا يوما بعد يوم يقودها حزب العمال الكردي. كذلك احجم الغربيون عن انشاء دويلة شيعية في الجنوب خوفا من وقوعها تحت النفوذ الايراني. . .

ومع ادراكنا لمأزق النظام ومأزق المعارضة العراقية فاننا نتوجه بهذا البيان الى من نراهم مؤهلين لوعي الخطر، آملين ان لا نكون قد اخطأنا التصويب، اننا ندعو :

- الحزب الشيوعي
- القادة الشيوعيين : ابراهيم علاوي، زكي خيري، بهاء الدين نوري
- التيار القومي العراقي - جريدة الوطن
- التجمع الديمقراطي العراقي
- رجال الدين الوطنيين وفي مقدمتهم حفيد قائد ثورة العشرين الشيخ محمد مهدي الخالصي
- شعراء العراق الكبار : محمد مهدي الجواهري، مظفر النواب، سعدي يوسف، كاظم السماوي
- العلماء والفنانين العراقيين، ونخص منهم : علي الشوك، ومحمود صبري، وآخرين من صفوة كتابنا ومثقفينا الاجلاء.

ندعو الجميع الى تحمل مسؤولياتهم الوطنية في هذا الظرف الدقيق، والخروج من حالة الاسترخاء والقنوط التي جعلت معظمنا يعيشون حياة السواح وبعيدا عن وطننا الذي تنصب له الكمائن والفخاخ . . . .

ونحن اذ نخاطبهم بهذا البيان فلا نسعى لتمييز انفسنا عنهم بامتلاك ما ليس لهم من الوعي والحس السياسي والنضالي والبصيرة الوطنية وهم كلهم، مؤسسات وافراد، لمن خلاصة المجتمع العراقي وممن قطعوا اشواطا بعيدة في العمل السياسي والفكري او في ميادين الابداع العلمي والفني والادبي، وامتلكوا من الخبرات والتجارب مما يضعهم في طليعة النضال الوطني بكل مسؤولياته الجسام، وانما نملك حق التذكير والمبادأة بالاقتراح لطرح امور نراها مشتركة ولاحق لاحد بادعائها دون غيرها او احتكارها كمسؤولية شخصية وخاصة.

اننا نرى ان من حق كل وطني عراقي ان يطمح ويسعى ويجهد الى ولادة حركة وطنية عراقية معادية بالمطلق للامبرياليات العالمية بقيادة ولايات القتل المتحدة تتولى الدفاع عن وجود العراق واستنفاذه من مخططاتها الشريرة المعلنة ونعتقد ان بامكان هذه الحركة المنشودة ان تملأ الساحة الفارغة الان من العمل الوطني الجذري والكفاحي بمستلزماته الكبرى التي شهدها العراق ابان ثورة العشرين وما بعدها من نضالات ثورية مجيدة وتتطلع الى استجلاء الملامح العامة لبرنامج عمل وطني يكون الملمح الاول فيه ازلة العائق الاكبر الذي يحول دون مجابهة الامبرياليين مجابهة مباشرة ونعني به، اما التأثيرات الضارة لفصائل المعارضة المتعاملة مع الامبرياليات الغربية او مع الرجعيات المحلية فمصيرها المحتوم الزوال والتلاشي كلما تقدمت الحركة الوطنية المنشودة خطوة الى الامام، لابل اننا نقطع بان مجرد قيام حركة وطنية تستمد كل صدقيتها من عدائها للامبريالية العالمية وللنظام الحاكم على حد سواء سيحول تلك الدكاكين السياسية المشبوهة طائفية كانت او غير طائفية الى مجرد زمر من المنبوذين في نظر الشعب كما في نظر سادتهم واولياء نعمتهم.

وبناء على ما سبق نقترح على من نخاطبهم في بياننا هذا الصياغات الاولية التالية لجملة المبادىء العامة :

١- ان الامبرياليات الغربية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية

وحلفاءها المحليين وفي مقدمتهم اسرائيل الصيهونية والسعودية وتركيا الاطلسية هي مصدر الخطر الحقيقي المحدق بالعراق ارضا وشعبا، ولاسبيل لانقاذ بلادنا الا عن طريق المجابهة الكفاحية المباشرة لهذا المصدر.

٢- لاسبيل الى خوض تلك المجابهة المباشرة وتأمين عوامل الانتصار فيها الا بالقضاء على النظام، ومقاومة اي محاولة لزج الشعب في حرب اهلية طائفية او فئوية قد يلجأ اليها النظام حين يتهدده خطر السقوط قد يلجأ اليها الامبرياليون انفسهم بعد انهيار النظام القائم على ايدي صنائعهم المحليين المتربصين.

٣- ان ما تقدم لايلغي او يؤجل مهمات آنية ملحة اخرى كالعمل على تحصين الوحدة الوطنية بالدعوة والترويج لمبدأ اعتبار التمييز الطائفي الذي تمارسه او تشجعه الدولة والطائفية السياسية الهادفة كعادتها دوما لاثارة النعرات الطائفية من اي طرف جاءت في مجتمع شديد الحساسية لذلك، اعتبارها جرائم يعاقب عليها القانون، وكذلك مهمة العمل من اجل رفع الحصار الذي يفرضه الغرب على شعبنا والذي يحصد ارواح اطفال الكادحين العراقيين اضافة الى مهمة مقاومة محاولات تجزئة وتقسيم بلادنا من خلال اقامة مناطق محمية بالمسكر الاطلسي شمال خط العرض ٣٦ وجنوب خط العرض ٣٢.

٤- ان العودة الى خط الكفاح ضد الامبريالية باعتباره محور العمل الوطني العراقي تستلزم بالضرورة تشخيصا علميا دقيقا لهوية الدول الامبريالية الثلاث "الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا" يستند الى استقراء :

- تاريخها العدواني المستمر بمواجهة شعوب العالم الثالث عموما والشرق بشكل خاص منذ القرن الثامن عشر.

- طبيعتها الاحتكارية كما كشف عنها فلاديمير لينين في كتابه الحاسم "الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية".

- دراسة سياسات هذه الدول الامبريالية وسلوكها على الساحة الدولية وطريقة تعاملها مع شعوب وبلدان العالم الثالث وفضح وتعرية الطابع الحقيقي للمؤسسات والمنظمات الدولية التي انشأتها بوصفها اجهزة سياسية واعلامية امبريالية لا شرعية ولا قانونية لها الا القوة المسلحة والارهاب الشامل.

٥- اعلان مبدأ الدفاع بالوسائل الرادعة عن كيان العراق واعتبار المشروع التركي لاسترهان نهري دجلة والفرات عملا عدوانيا يعطي للدولة العراقية الحق في مجابهته بالقوة العسكرية، وينطلق جوهر هذا المبدأ من ان الرافدين نهران عراقيان وهما المرادف الجغرافي لبلاد ما بين النهرين - العراق- وان للعراق وحده حق التصرف فيهما طالما انه يشكل حوض النهرين الفعلي ولايؤثر سلبا على مصالح حيوية لشعوب وبلدان تقع ادناه.

٦- القيام بتعبئة اعلامية مكثفة لاعادة الوعي الوطني المزعزع في اوساط المنفى العراقي واثارة روح العداء مجددا ضد الامبرياليين وعملائهم المحليين.

٧- اعادة اللحمة بين الحركة الوطنية العراقية بمواصفاتها التي تقدمت وحركة التحرر العربي وفصائلها التي ثبتت في ميدان الكفاح ضد الامبرياليات، وبناء علاقات تحالفية وثيقة وراسخة تستمد قوتها وصدقيتها من توق الجماهير العربية، رغم الخيبات المتوالية، لمجابهة اعدائها ومذليها الامبرياليين والتقدم باتجاه آفاق التكامل المفضي الى التوحيد القومي بين العراق وامتداده العربي.

٨- اعلان تأييد نضال الشعب الكردي في تركيا بقيادة حزب العمل الكردستاني والاعتراف بالحقوق القومية لعموم الامة الكردية واولها الحق في تحقيق المصير وبناء الدولة القومية. بالاضافة الى بناء علاقات تضامنية مع قوى وحركات تحرر اخرى لشعوب المنطقة، المستهدفة دوما للعدوان الامبريالي واداته الضاربة تركيا الاطلسية.

هذه الصياغات الاولية للمبادىء العامة نطرحها للمناقشة بهدف الوصول الى صيغة افضل تصلح اساسا لاعادة تشكيل حركتنا الوطنية باطرافها المختلفة على اساس العداء للامبرياليات الغربية والنظام الحاكم على حد سواء. ونأمل ان يتم ذلك ويتواصل الحوار بقدر كاف من التجرد والبعد عن اللواحق الفئوية والحزبية والشخصية، وليكن العراق غايتنا القصوى التي تعلو على جميع الاعتبارات.

القدس العربي - الاثنين ٢٧ ايلول ١٩٩٣ ■

الملف العراقي - نشرة سياسية ووثائقية مستقلة يصدرها مركز دراسات العراق

رئيس التحرير - د. غسان العطية

IRAQI FILE : A Documentary and Political Review

Published by the Centre for Iraqi Studies

Editor : Ghassan Atiyyah

P O Box 249A, Surbiton, Surrey KT6 5AX England

Tel : 081-946 3850 Fax : 081-3905818

ISSN 0965-9498

الهيئة الاستشارية العراقية
احوال العراق
تقرير سنوي (٢) آب (اغسطس) ١٩٩٣
القسم الاول

الوضع الاقتصادي

استمر الاقتصاد العراقي وفي كافة جوانبه بالتراجع والتدهور خلال العام ١٩٩٣/١٩٩٢. وتصاعدت ابعاد وآثار المقاطعة المفروضة عليه من مجلس الامن الدولي منذ ثلاث سنوات ومباشرة بعد احتلال العراق للكويت، وبالتالي تآكلت وربما تلاشت امكانات وقدرات الاقتصاد على الانتعاش واعادة البناء والنمو.

ان هذه الاوضاع المتدهورة قد تكون حتمية للاقتصاد العراقي الذي تصاعد وتعزز اعتماده على العالم الخارجي نتيجة لسوء الادارة خلال الـ ٢٥ سنة الماضية. ان تزايد التبعية والاعتماد على الخارج عمقت حالة انكشاف الاقتصاد العراقي، وقلصت امكاناته في التكيف والمواءمة مع التغيرات والصدمات الخارجية. فتوقف تصدير النفط ورفض الحكومة بيع الكميات المحدودة منه المسموح لها به من قبل مجلس الامن بقيمة ١,٦ بليون دولار ومنذ عام ١٩٩١، جردت الاقتصاد العراقي من ايرادات العملات الاجنبية الضرورية لمواجهة المستوردات من المواد الغذائية والطبية وغيرها من السلع والمدخلات وقطع الغيار، مما يعني حالة ركود اضافية للاقتصاد ومعاناة اكبر للشعب.

نظرة اجمالية

قدر الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٣/٩٢ بحوالي ٨,٦ بليون دينار بالاسعار الجارية وبحوالي ٣,٢ بليون دينار بأسعار عام ١٩٨٠ (الرقم المتحقق عام ١٩٨٩ بلغ ٢٠ بليون دينار بالاسعار الجارية، ٨,٤ بليون دينار باسعار عام ١٩٨٠). وعليه يعادل الناتج المحلي الاجمالي حاليا المستوى المتحقق عام ١٩٦٢. وعند الاخذ بعين الاعتبار التزايد في عدد السكان خلال الفترة ١٩٦٢ و ١٩٩٣ (سكان العراق عام ١٩٦٢ حوالي ٧,٣ مليون نسمة والان بحدود ٢٠ مليون) سيكون معدل دخل الفرد الواحد الحقيقي حوالي ١٧٤ دينار، ويقارب مستوى دخله في الاربعينات. تؤكد هذه الحقيقة على عمق الكارثة والمأساة للسياسات الاقتصادية والسياسية والعسكرية خلال الـ ٢٥ سنة الاخيرة، وهي حقيقة قد لاتتطلب مؤشرات اضافية للتدليل عليها.

تمكن العراق رغم استمرار المقاطعة من توفير مبالغ محدودة من العملات الاجنبية من مصادر مختلفة لتسديد ثمن مستورداته المختلفة، وشملت هذه المصادر بيع النفط الى الاردن وتركيا. وبيع ذهب الدولة والافراد، وبيع بعض المكائن والمعدات ووسائط النقل، ومن استخدام بعض حسابات العملات الاجنبية المملوكة من قبل القطاع الخاص والافراد، اضافة الى اطلاق الارصدة العراقية المجمدة من قبل بعض الحكومات الاجنبية، قدر اجمالي هذه الايرادات بما يعادل ١-٢ بليون دولار، ووجهت معظمها لتمويل المستوردات من الاغذية والادوية وغيرها من السلع.

ساهمت هذه الموارد المحدودة من العملات الاجنبية، والمخزون المتاح من السلع والمهارات العراقية الفنية في اصلاح جزء من البنية التحتية المدمرة، وعلى الرغم من اشادة بعض المراقبين والصحفيين الاجانب بسرعة الانجازات المتحققة في اعادة البناء، اكدوا ايضا على محدودية التصليحات، والتي تميزت بتركيزها على المنشآت في بغداد وعلى حساب المدن الاخرى، واعتمادها من الناحية الاخرى على نقل الادوات والاجهزة من منشآت الى اخرى، اضافة الى ذلك استمرت الحكومة في الانفاق على مؤسسات الامن والقوات المسلحة، كما ان تصعيدها الحملات العسكرية على اجزاء مختلفة من البلاد، اثرت حتما على زيادة الانفاق غير المنتج والفعال، وحرمان الاقتصاد المدني من هذه الموارد المالية المحدودة.

ان استمرار المقاطعة، ورفض الحكومة البيع المحدود من النفط وتراجع قدرة النظام على توفير العملات الاجنبية، يؤدي بلاشك الى تباطؤ سرعة عملية التصليح واعادة البناء، مما ترك ويترك آثار وابعاد واسعة على الانتاج المحلي، حيث اضطرت عدة مصانع الى تقليص عملياتها الانتاجية او توقفها التام وتسريح العاملين فيها. تشير بعض التقديرات الى ان معدل استغلال الطاقات الانتاجية في قطاع الصناعة التحويلية الخاص لم يتجاوز ١٠ في المئة،كما زادت البطالة من خلال التسريح الجماعي في القوات المسلحة بعد انتهاء الحرب. واعتمادا على التصريحات الرسمية بلغت البطالة مستويات قياسية عالية جدا، وتجاوزت كافة المعدلات المسجلة في اي فترة سابقة من تاريخ العراق الحديث. تتوكد خطورة وجدية هذه الازمة ايضا اذا علمنا ان الاقتصاد العراقي كان يستخدم اكثر من ثلاثة ملايين عامل عربي وعشرات الالوف من العمال غير العرب وتم الاستغناء عنهم.

وتميز قطاع الزراعة باوضاع افضل نسبياً عن قطاع الصناعة، حينما تحول الى عمود فقري لنظام حصص التموين الحكومي. فمن خلال تقديم الحكومة اسعار مجزية ومرتفعة للمزارعين تمكنت تحفيز الانتاج بعد تراجعه عام ١٩٩٢/٩١. والان فان استمرار العجز والنقص في قطع الغيار والبذور والاسمدة والمبيدات وادوات الري وغيرها، وقد تؤدي الى تصاعد حالة انكشاف هذا القطاع، وربما تدهوره ايضا.

تدهور الاوضاع الحياتية

قادت الآثار الشاملة للحرب والمقاطعة، وزيادة معدلات التضخم والبطالة، والركود الاقتصادي، والفساد الاجتماعي، قادت جميعها الى الانهيار الاقتصادي والى الاوضاع الكالحة والقاسية من الفقر والحرمان لغالبية السكان، والى التدهور الدائم والمستمر للاوضاع الصحية ويبرز اتساع وعمق تدهور الاوضاع المعاشية والحياتية للسكان في العراق من خلال بعض المؤشرات الواردة في دراسة الفريق الدولي في تشرين اول/ اكتوبر ١٩٩١ وشملت مايلي:

- تصاعد اسعار الغذاء بنسب تراوحت ما بين ١٥٠٠-٢٠٠٠ في المئة (١٥-٢٠ مرة).
- تراجع الدخل الحقيقي الشهري بنسبة ٥-٧ بالمئة عن مستواه في آب/آغسطس ١٩٩٠.
- سجل الدخل الشهري في شهر تشرين اول/ اكتوبر مستويات

منخفضة عن تلك المستويات المعتمدة من قبل الحكومة لتحديد درجة العوز، والجدارة والتأهيل للحصول على الدعم الحكومي.

- سجل الدخل الشهري معدلات تقل عن معدلات دخل المزارعين غير الماهرين في الهند وهي من البلدان الفقيرة في العالم.

وحيث ان اغلب العراقيين هم من العاملين باجور في المزارع او المصانع الخاصة او الحكومية فانه في خلال سنة واحدة قد اصبح غالبية العراقيين افقر من المعوزين الذين يستحقون المساعدة الحكومية. واذا كان هذا هو الحال في عام ١٩٩١ فما هو الحال في عام ١٩٩٢.

لقد استمرت الاوضاع المعيشية في التدهور، واصبحت اكثر سوءا في عام ١٩٩٢ ويمكن التدليل عليها من خلال انهيار القوة الشرائية للدخل، وتصاعد اسعار السلع الاساسية مثل الرز والسكر واللحوم. في شهر آب/ أغسطس ١٩٩٠ بلغت اسعار كيلو غرام الواحد من هذه المواد على التوالي ٢٥٠٠ فلس و ٢٠٠ فلس، و٧ دينار. وفي شباط/فبراير ١٩٩٣ قفزت هذه الاسعار الى ١٥ دينار و ١٦ دينار و ٧٥ دينار. وخلال نفس الفترة تصاعد سعر حليب الاطفال من ٤٥٠ فلس الى ١٢٥ دينار. وفي الحقيقة شملت موجة تصاعد الاسعار كافة المواد الغذائية، وتجاوزت نسبة قدرها ٥٠٠٠ في المئة (او ٥٠ مرة) عما كانت عليه منذ الغزو العراقي للكويت، ان ثبات دخل معظم السكان، وربما تراجعه خلال هذه الفترة، ادى الى تدهور القوة الشرائية، مما يدلل على اتساع حالة الفقر في المجتمع العراقي، وشموله الغالبية العظمى من السكان بما في ذلك الطبقة الوسطى، واصبحت حالة الفقر والعوز ثابتة وشاملة يكتوي بها العراقيون.

ويشير تقرير لمنظمة الغذاء والزراعة - الامم المتحدة صدر مؤخراً الى ان العائلة العراقية تحتاج لصرف ٣٠٠٠ دينار عراقي شهريا لتكملة احتياجاتها من الغذاء اضافة الى ما تحصل عليه من التموين الحكومي باسعار مخفضة. واذا ما علمنا بان معدل الراتب الشهري للعامل هو ٢٥٠ دينار ومعدل راتب كبار موظفي الدولة الشهري هو ٧٧٥ دنار ادركنا حالة الفقر والجوع التي يعاني منها الشعب العراقي.

وتقدر بعثة منظمة الغذاء والزراعة بان العراق يحتاج الى ٢٥٠٠ مليون دولار لاستيراد ٥,٤ مليون طن من الغذاء اضافة الى انتاجه المحلي لسد احتياجاته خلال العام المقبل. وحتى اذا استطاع العراق استيراد هذه الكميات فان استهلاك الفرد العراقي من الغذاء سيبقى دون مستوى استهلاكه قبل المقاطعة.

وكما اشرنا سابقا استمرت عزلة الاقتصاد العراقي عن العالم، حيث توقف انتاجه من النفط، وتقلصت مستورداته، وتدهورت الصناعة، وتصاعدت البطالة، كما تعرضت فرص وامكانيات التعليم والاوضاع الصحية للاجيال الشابة الى مخاطر واسعة ومخيفة، اضافة الى تزايد الهجرة من البلاد وخصوصا بين فئات الفنيين والمتخصصين.

ومن اجل التخفيف النسبي ولمواجهة الانهيار الشامل، حاول النظام اعتماد وتبني اسلوب التموين بالحصص بهدف توفير بعض السلع الاساسية للسكان باسعار مخفضة. يوفر هذا الاسلوب احتياجات الحد الادنى ولاتتجاوز في احسن الحالات ثلث الى نصف الاحتياجات الضرورية من السعرات الحرارية. ومن سخرية القدر ان احد ابعاد هذا الاسلوب هو اعتماد المواطنين اعتمادا كليا على الحكومة من اجل البقاء على قيد الحياة.

وفي التصدي لهذه الحقائق الصارخة من البؤس والشقاء حاول النظام في ٧ نيسان/ابريل التأكيد بصورة مظللة على ضرورة اعتماد الفرد على ذاته والاتكال على قدرته الانتاجية.

وهنا لابد من الاشارة الى ان سياسة النظام حاولت التمييز دائما بين الفئات والمناطق المختلفة في البلاد. فقادة البعث والطبقات العليا من كبار موظفي الدولة والجيش ومؤسسات الامن وتجار الامستيراد والمقاولين استمروا كالمعتاد يتمتعون بكافة المزايا والمعاملة التفضيلية، وتوفر لهم كافة احتياجاتهم، في حين يلاحظ الاهمال المتعمد لمناطق الجنوب واستمرار المقاطعة الداخلية تجاه الشمال.

وتحاول الفئات المنتفعة والتجار الاجانب التمويه على السياسة الاقتصادية الخاطئة للنظام من خلال عرض مجموعة واسعة من السلع الاجنبية، وتوفيرها في الاسواق الحرة،ان مثل هذه الوفرة - بسبب عدم تمكن غالبية السكان من شرائها - يوفر ويخلق الانطباع بتوافر السلع في الاسواق من ناحية، ويمكن الفئة المختارة في المجتمع في الاستمرار في سد واشباع رغباتها والتمتع بانماط حياة البذخ والاستهلاك الغربية مع تمكينها ايضا من تراكم الدخل والثروة من الناحية الاخرى. فاستمرار المقاطعة، وتراجع قيمة العملة يؤدي الى تصعيد الاسعار، مما ينتج عنه تعميق حالة الفقر لشرائح الطبقة الوسطى ايضا، والتي تحولت الى حقائق ثابتة لايمكن للنظام انكارها رغم كافة محاولات التسويف والتلاعب.

ويحاول النظام التصدي لمعارضة سياسته الفاشلة عبر بعض الاجراءات المستندة على وسائل القمع والتنكيل وان شملت بعض المجموعات المختارة والمتميزة من صفوفه، وخصوصا فئة التجار، فقد قام في شهر آب/أغسطس ١٩٩٢ باعدام ٤٢ تاجرا كما قام بتبني واعتماد اجراءات ترقيعية منها منع استيراد السلع الكمالية او الطلب من المستهلكين وحثهم على عدم دفع اسعار مرتفعة. وقد اثبت الواقع عدم جدوى مثل هذه الاجراءات، وحملت في طياتها هزيمتها الذاتية، وخصوصا عندما استمرت معدلات التضخم في التصاعد، واستمرت قيمة العملة في التراجع.

مشكلة التضخم المفرط

تتجلى احدى اهم خصائص الاقتصاديات المعتمدة على النفط - كالعراق - في عدم التماثل والتناسق بين الدخل القومي ومكونات الناتج القومي، يبرز جذر هذه المشكلة في ان نصف الى ثلثي الناتج المحلي الاجمالي يتولد في قطاع النفط الذي يمتص ٢-٣ في المئة من القوة العاملة، في حين تساهم القطاعات السلعية - الزراعة والصناعة - باقل من خمس الناتج المحلي الاجمالي. ونتيجة لهذه الحقائق تخلق نسب الانفاق المحلي من الدخل المتولد من النفط ضغوطا متصاعدة على الاسعار المحلية. فاخفاق الانفاق التنموي الحكومي في تحقيق انجازات مهمة قد اجبر متخذي القرار السياسي على زيادة الاستيرادات لسد المتطلبات المحلية، مما عمق اعتماد الاقتصاد على المستوردات، وتحولت الميكانيكية في الاقتصاد الى تصدير النفط مقابل الاستيراد.

وتعمقت هذه المشكلة عبر سلسلة من قرارات حزب البعث الحاكم في السبعينات، واهمال الحكومة الزراعة والصناعة التحويلية

وتركيزها على الاستثمار في قطاع النفط، وهكذا تزايدت ظاهرة الاعتماد على اقتصاد النفط. لقد تمكن النظام اخفاء اخفاقه، والتظاهر بتحقيقه انجازات تنموية عندما تزايدت عوائد النفط، وتحسنت قدرته في تمويل المستوردات من السلع الاستهلاكية وغيرها.

وكشف قرار اقحام العراق بحرب مع ايران الضعف المتأصل والاساسي للاقتصاد العراقي، واعتماده الكلي على السلع المستوردة والمساعدات والقروض الاجنبية. وتفاقمت هذه المشكلة مع تقلص ايرادات النفط، وتصاعد كلفة الحرب. ادت هذه الاوضاع الى معدلات تضخم عالية لم يتم التمكن من السيطرة عليها. ففي حين سجلت الفترة ١٩٦٢ - ١٩٧٣ استقرارا نسبيا في اسعار المستهلك، وحققت معدلات زيادة تراوحت مابين ٥-٦ في المئة، تغيرت الصورة كليا وبحدة بعد عام ١٩٧٣، وتصاعدت الاسعار خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩ (سنة الاساس ١٩٧٣) بنسب تراوحت مابين ١٩ في المئة و ٦٨ في المئة. كما تدهورت الاوضاع التضخمية خلال سنوات الحرب الثمان مع ايران، وخصوصا عندما تم توجيه نسبة كبيرة من الناتج القومي، والمستوردات والقوة البشرية الى ماكنة الحرب. ومن اجل تمويل العجز في الموازنة العامة قامت الحكومة بالاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية، وهكذا توسعت قاعدة النقد في الاقتصاد، مما سببت معها تسريع لمعدلات التضخم، وقفزت من ٩٥ في المئة عام ١٩٨٠ الى ٤٠٠ في المئة عام ١٩٨٩. قد تبدو هذه المعدلات العالية من التضخم معتدلة مقارنة بالمعدلات المفرطة السائدة حاليا في الاقتصادي العراقي نتيجة لاحتلال الكويت.

ان دمار الاقتصاد العراقي، وتقليص الانتاج المحلي، والمقاطعة، جميعها عوامل تسببت في النقص الحاد المؤلم في جميع انواع السلع، كما ان التوسع في طبع النقود -وربما استنساخها- ادى الى تصاعد الاسعار بافراط وبمعدلات تجاوزت ١٠٠٠ في المئة سنويا. فالاستمرار في زيادة عرض النقود لتمويل الانفاق الحكومي المتزايد، ومحدودية السلع والخدمات المعروضة، وعدم تمكن زيادتها في اوضاع العراق الحالية، سيؤدي بلا شك الى تفاقم مشكلة تزايد الاسعار.

وبما ان فئة محدودة من السكان - كبار مسؤولي الحزب والحكومة والتجار والمقاولين - قد يتمكنون من زيادة دخولهم بنفس وتائر معدلات التضخم وربما اعلى من ذلك، لذا فان اعباء التضخم ستتحول الى خسارة حقيقية وفقدان في القوة الشرائية والمستوى المعاشي للاغلبية العظمى من السكان.

وبجانب هذه الاثار السلبية للتضخم على المستوى المعاشي للسكان، يترك هذا النمط من التضخم ابعادا واثارا واسعة اخرى على الاقتصاد. فتناقص قيمة العملة يضطر ويجبر المواطنين لتصفية اصولهم السائلة عملات وودائع وتحويلها الى اصول اخرى مثل الاراضي والابنية والسلع المعمرة والذهب، والتي تتزايد اسعارها في اوقات التضخم. اضافة الى ذلك يؤدي تدهور قيمة العملة الى اضطرار السكان الى تحويل اصولهم النقدية وغير النقدية الى عملات اجنبية في الخارج، مما ادى الى هروب رأس المال.

وبغض النظر عن تحويل الاصول النقدية (الدينار العراقي) الى اصول حقيقية في الداخل او تحويلها الى اصول بالعملات الاجنبية في الخارج، لقد فقد الدينار العراقي وظيفته كمخزون قيمة ووسيط للتبادل، وهذا يعني وببساطة فقدان الثقة بالعملة، ويشكل تفسيرا للتراجع المستمر في قيمة الدينار تجاه العملات الاخرى والتي سنحاول معالجتها ادناه.

معدل سعر صرف الدينار العراقي

حددت قيمة الدينار العراقي في عام ١٩٧٢ بما يعادل ٣ دولار، ان التحسن في ميزان المدفوعات ادى الى اعادة تقييمه وتسعيره بما يعادل ٣,٣١ دولار، كما تم تصعيد قيمته عام ١٩٧٤ واصبح يعادل ٣,٣٨ دولار. لقد قادت الحرب العراقية - الايرانية الى عجز مستمر ومزمن في ميزان المدفوعات، كما تصاعدت ديون العراق الخارجية، مما ادى بدوره الى اعادة تقييم الدينار عام ١٩٨٣ وسعر بما يعادل ٣,٢١ دولار. وتميزت فترة السبعينات بالتقارب الشديد بين اسعار صرف الدينار الرسمية واسعار السوق الحرة، تغيرت هذه الاوضاع في الثمانينات وبدأت اسعار صرف الدينار بالسوق الحرة او السوق السوداء بالتراجع الشديد والتباين الكبير عن الاسعار الرسمية.

لقد تجلت احد اسباب هذه الحالة في ظروف القلق وعدم الاطمئنان الناجمة عن الحرب، والتي دفعت الكثير من المواطنين الى تحويل ممتلكاتهم من الدينار العراقي الى عملات اجنبية اخرى - الدولار وغيرها - ويتمحور السبب الثاني في الهجرة، وقيام العديد من المواطنين المهاجرين بتحويل ثرواتهم الى عملات اخرى. ويتركز العامل الاخر في اجراءات التقشف خلال فترة الحرب، وشملت تقليص المستوردات من السلع الاستهلاكية وتشجيع تهريب العملة للدول المجاورة من اجل شراء السلع الاستهلاكية وبيعها في العراق بأسعار مرتفعة. وعليه فالزيادة في عرض الدينار العراقي في البلدان المجاورة ادى الى تخفيض سعر صرف الدينار تجاه العملات في هذه البلدان وغيرها من العملات.

ان تصدير الدينار العراقي من اجل استيراد السلع وبيعها باسعار تضخمية في العراق اكتسبت خصوصية في عام ١٩٨٤، ومن خلال قرار الحكومة بالسماح بالاستيراد من دون تحويل وتقليل قيود وتراخيص الاستيراد، وبشرط ان يتم تمويل هذه المستوردات من ارصدة العملات الاجنبية التي يملكها المواطنون في الخارج، مما ادى الى خلق ضغوط عالية جدا على قيمة الدينار العراقي في الخارج، وتراجع سعره. ومع ذلك يعتبر التراجع في قيمة الدينار معتدلا وقليلا نسبيا مقارنة بما حصل لسعر الصرف نتيجة الاحتلال العراقي للكويت.

ان تجميد الارصدة العراقية والمقاطعة والنقص الحاد في السلع الاستهلاكية وغيرها، والهجرة والمضاربة المحمومة في العملة، والطبع المستمر للنقود، والخوف من المستقبل، جميعها عوامل ساهمت في انهيار قيمة الدينار العراقي الي (٥) سنت امريكي او الى (٢) سنت في وقت معين والى (١) سنت، في حين استمر سعره الرسمي يعادل ٣,٢١ دولار، وبلاشك يؤكد انهيار العملة على حقيقة الازمة الاقتصادية وابعادها.

وببساطة شديدة سيستمر المضاربون بالعملة في خارج البلاد في تحديد قيمة الدينار العراقي وخصوصا عند تراجع قدرة الاقتصاد على توليد العملات الاجنبية الضرورية لمواجهة الطلب، وغياب الصادرات.

لقد اتخذت الحكومة قرارا في ٣ آيار/مايو ١٩٩٣ بسحب ورقة العملة من فئة (٢٥) دينار من التداول، والتي طبعت في انكلترا قبل حرب الخليج، والمعروفة بالورقة السويسرية. استهدفت الحكومة من

هذا الاجراء مواجهة المضاربة ومن اجل دعم قيمة الدينار. وبالاضافة الى ذلك، فرضت الحكومة ضريبة سفر مقدارها ١٥ ألف دينار واغلقت حدودها مع الاردن لمدة اسبوع.

ويبرز الاثر المباشر والفوري لهذا القرار بفقدان مالكي هذه الفئة من العملة ثرونهم، والتي قدرت وفقط للمواطنين الاردنيين بـ ١٥ بليون دينار. لقد تم شراء هذه العملات بموافقة السلطات العراقية ومن اجل تمويل تصدير السلع الى العراق، وعليه فسحب هذه العملة من التداول ولد ليس فقط خسارة مباشرة لمالكيها، وانما قد يؤدي الى رفض المصدرين مستقبلا قبول التعامل بالعملة العراقية، وبالتالي تقلص امكانات الاستيراد للبلاد، كما ان سحب هذه الفئة من العملة سيترك آثارا سلبية على الاوضاع الاقتصادية في كردستان والتي تعتمد وبكثافة على الاستيراد من تركيا وايران.

وعلى الرغم من بعض منافع ومزايا هذا الاجراء على الامد القصير، الا ان الحكومة ستضطر لمواجهة مستورديها في استخدام العملات الاجنبية بدلا من الدينار العراقي، حيث تلاشت الثقة بالدينار وامتنع التجار عن قبوله في البلدان المجاورة.

ومع استمرار المقاطعة سيكون من الصعب على الحكومة توفير العملات الاجنبية المطلوبة، وان حاولت ايضا تصفية جميع موجوداتها من الذهب، والذي يتراوح ما بين ٢٥١-٣١١ طن ولاتتجاوز قيمته بالاسعار السائدة ٣,٢ - ٣,٨ بليون دولار.

** (الهيئة الاستشارية العراقية هي اطار فكري واسع لمجموعة من المثقفين العراقيين من ذوي الاختصاصات المهنية المختلفة، ولكن يعنون بدراسة مشكلات العراق وقضاياه الحيوية واقتراح حلول لها واتخاذ مواقف عملية مناسبة بشأنها. وذلك بهدف اقامة نظام ديمقراطي تعددي وتأمين مشاركة شعبية في ادارة الحكم ورسم السياسات العامة للبلاد)

الرئيس - اديب الجادر ، الامين العام - مهدي الحافظ)

سينشر القسم الثاني من التقرير في العدد القادم ■

العراق اصلح ٢٩٧ طائرة متضررة في حرب الخليج الثانية

لندن - رويتر - اف ب ٤ ايلول ١٩٩٣

ذكرت نشرة "جينس سنتينل" الجديدة (مقرها في لندن) ان وضع الطيران العراقي وتجهيزه هما افضل مما اوحت به التقديرات والتخمينات المنشورة سابقا. وجاء في هذه النشرة التي تصدر مجموعة (جينس) عددها الاول الثلاثاء ٧ ايلول ١٩٩٣، ان الرئيس العراقي صدام حسين يملك ٢٩٧ طائرة صالحة للاستعمال، اي ضعفي الرقم المتداول عموما والبالغ ١٥٦ طائرة.

وقال رئيس تحرير النشرة بول بيفر ان عدد الطائرات التي لم تدمر كليا اثر قصف القوات المتحالفة اثناء حرب الخليج بلغ بعد انتهاء هذه الحرب ٥٤٠ طائرة، وان الطائرات الـ ٢٩٧ قد اعيد اصلاحها.

واضاف بيفر ان "عدد الطائرات التي احصيت اكبر مما اعلنته دراسات سابقة وهذا يبعث على الشك في فاعلية العقوبات التي تفرضها الامم المتحدة". ويوجد بين طائرات سلاح الجو العراقي ٤٠ مطاردة صينية الصنع من نوع اف - ٧ (العدد نفسه قبل حرب الخليج) و ٤٥ طائرة حربية فرنسية الصنع من نوع ميراج اف ١ (٥٩ طائرة قبل حرب الخليج)، و ١٠طائرة تدريب من نوع ميراج اف - ١ بي كي (العدد نفسه قبل حرب الخليج) وحوالي مئة طائرة ميغ من انواع مختلفة.

واوضح بيفر انه تم اعداد العدد الاول لنشرة (جينس سنتينل) المخصص لدول الخليج بعد تحقيقات استمرت ستة اشهر، وقد تم جمع المعلومات من مصادر متعددة.

ايران استقبلت ٤٤ ألف لاجيء عراقي خلال عامين

طهران - اف ب. (الخميس ١٩٩٣/٩/٢) اعلنت وزارة الداخلية الايرانية امس الاربعاء ان ٤٤,٨٠٠ لاجيء عراقي يعيشون في ايران منذ انتهاء حرب الخليج بين العراق والقوات المتحالفة في العام ١٩٩١.

وقالت الوزارة في بيان اوردته الصحف الايرانية ان حوالي ٦٠ الف عراقي لجأوا الى ايران اثر اندلاع حرب الخليج.

وضافت ان "٢٠ الفا منهم عادوا الى العراق بمساعدة المفوضية العليا للاجئين" وقد لجأ بعد الهجوم الجديد الذي شنه النظام العراقي على سكان جنوب العراق ٤٨٠٠ عراقي الى ايران واقاموا في جنوب غرب ايران.

واوضحت الوزارة الايرانية ان هؤلاء اللأجئين الجدد سينقلون "تباعاً" الى مخيمات للاجئين اعدت خصيصا للغاية في مقاطعتي لورستان وفارس بجنوب ايران.

واكدت الوزارة ان ٢٥٠ لاجئا منهم ينقل يوميا بمساعدة المفوضية العليا للاجئين الى هذه المخيمات.

وقد طالبت السلطات الايرانية مساعدة المنظمات الدولية لاسيما منها المفوضية العليا للاجئين لكي تتمكن من تلبية احتياجات هؤلاء اللاجئين. وتؤكد طهران ان اللاجئين ومعظمهم من الاطفال والنساء يعيشون في ظروف صحية سيئة.

٤ عراقيين تسللوا الى اسرائيل

الحياة ٦ أيلول ١٩٩٣ - القدس المحتلة، رويتر، اف ب. - بثت الاذاعة الاسرائيلية ان اربعة عراقيين تسللوا الى شمال اسرائيل عبر الحدود مع الاردن. واوضحت الاذاعة ليل السبت ان الاربعة كانوا غير مسلحين، واكدوا انهم لايريدون العودة الى العراق ويطلبون اللجوء في اسرائيل. واضافت ان قوات اسرائيلية واردنية شاهدتهم وهم يعبرون الحدود في وادي الاردن عبر حقل الغام، ابلغوا محققين انهم عملوا في الاردن ستة اشهر لكن تأشيرة عملهم انتهت ما اضطرهم الى المغادرة.

وامتنع الجيش الاسرائيلي عن التعليق.

الحصار الاقتصادي ولجنة الامم المتحدة الخاصة بتدمير اسلحة العراق ذات الدمار الشامل

رفع الحظر النفطي لم يعد مرتبطا بتنفيذ كل القرارات تغيير في موقف الدول الكبرى من العقوبات على العراق

الحياة ٨ ايلول ١٩٩٣ ، نيويورك - من راغدة درغام :

افادت مصادر موثوق بها في نيويورك امس ان تغييرا جذرياً طرأ على مواقف اربع من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا، لجهة موافقتها على تقديم اللجنة الخاصة المكلفة ازالة الاسلحة العراقية المحظورة تقريرها على اساس الفقرة ٢٢ من قرار وقف النار ٦٨٧. وربطت هذه الفقرة بين الامتثال الكامل لمطالب اللجنة وبين رفع الحظر النفطي المفروض على العراق، ولم تشر الى شروط اخرى مثل التنفيذ الكامل لكل قرارات مجلس الامن.

واكدت هذه المصادر ان الدول الاربع اوضحت للجنة الخاصة ان في استطاعتها تقديم تقريرها على اساس الفقرة ٢٢ حصراً عندما تتوصل الى استنتاج قاطع بان العراق نفذ كل مطالبها مع تطمينها الى ان الدول الاربع لن تعرقل هذا التوجه من خلال فرض شروط اخرى خارجة عن القرار ٦٨٧.

وتبرز اهمية هذا التغيير على صعيد الموقف الامريكي بصورة خاصة اذ ان الولايات المتحدة اعتمدت خلال ادارة الرئيس السابق جورج بوش صيغة الابقاء على جميع العقوبات ضد العراق ما دام الرئيس صدام حسين في السلطة، ثم اعتمدت في مطلع عهد ادارة بيل كلينتون صيغة المطالبة بتنفيذ كل قرارات مجلس الامن كشرط لتخفيف العقوبات.

وتعقد اللجنة الخاصة برئاسة رئيسها السفير رالف اكيوس مفاوضات يومية في نيويورك مع وفد عراقي فني رفيع المستوى يترأسه الفريق رشيد عامر العبيدي بهدف التحقق عمليا من مدى استعداد الحكومة العراقية لتنفيذ كامل مطالب اللجنة واستعدادها القبول بشروط الرصد والتحقق المستمرين مستقبلاً.

ورجحت هذه المصادر الا تكون هذه الجولة من المفاوضات حاسمة، لكنها توقعت تقدما ملموسا نحو تلبية العراق كامل المطالب لاسيما بعدما برز التغيير في مواقف الدول الاربع لجهة تنفيذ الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ وتقديم اكيوس تقريره على اساس تلك الفقرة.

وشددت المصادر نفسها على ان اللجنة الخاصة لاتملك القرار السياسي وهو قرار عائد الى مجلس الامن، وبخاصة الدول الدائمة العضوية، لكنها ابرزت اهمية التصديق على تقديم اللجنة تقريرها على اساس الفقرة ٢٢ حصرا دون شروط اخرى، والى توافق آراء الدول الاربع في هذا الاطار.

ومعروف ان الدولة الخامسة الدائمة العضوية في مجلس الامن وهي الصين، تتحفظ على مبدأ فرض العقوبات وبالتالي فهي لاتشارك في لقاءات الدول الاربع المعنية باستمرار فرضها وشروط تخفيفها.

وكان الموقف الفرنسي الرسمي اختلف لفترة طويلة عن الموقفين الاميركي والبريطاني علماً ان فرنسا لم تربط بين بقاء صدام حسين في السلطة وبقاء العقوبات كما فعل الرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطاني جون ميجور.

وقالت مصادر فرنسية رفيعة المستوى ان فرنسا "التزمت دائما وما زالت تلتزم" نص الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ وروحها. واكدت انها لمست تغييرا مهما في المواقف الامريكية لجهة التوقف عن معارضتها تنفيذ تلك الفقرة.

والتزمت الادارة الامريكية رسمياً، الموقف القائل انها تطالب العراق بتنفيذ كل قرارات مجلس الامن، وتتوقع منه ذلك. ورفض المسؤولون الامريكيون الخوض في تفاصيل الموقف الامريكي من الفقرة ٢٢. وقال مسؤول امريكي رفيع المستوى لـ "الحياة" ان الادارة "لم تتخذ قراراً نهائياً بهذا الصدد . . وليس لدينا اي سبب لنعلن عن موقفنا بدقة في هذا الاطار وفي هذه المرحلة قبل ان يحين وقت الافصاح عن الموقف" مضيفا ان الفقرة ٢٢ "تنص على ما تنص عليه" وان الموقف الامريكي "طالب دائما بالتنفيذ الكامل للمسائل المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل"، لكن الادارة تعمدت " الاتتحدث عما سيحصل بعد ذلك . . ولم نتخذ قرارات دقيقة نهائية لنعلن عنها الان".

تشلير: روسيا وتركيا ستتعاونان على رفع الحظر على العراق

الحياة ١٩٩٣/٩/١٠ ، نيويورك - من راغدة درغام

اعلنت رئيسة الوزراء التركية تانسو تشلير ان الرئيس الروسي بوريس يلتسين "وافق على التعاون بين روسيا وتركيا لرفع الحظر عن العراق". واضافت في مؤتمر صحافي عقدته في موسكو في ختام زيارة رسمية استغرقت يومين : "سنحاول انجاز الاتفاق بمساعدة الولايات المتحدة في اطار تعاون ثلاثي".

الى ذلك علمت الحياة ان المفاوضات التي ستختتم اليوم الجمعة في نيويريك بين العراق واللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة المكلفة ازالة الاسلحة العراقية المحظورة، ركزت امس على مسألتين دقيقتين :

اولا : مدى "التشابك" بين الفقرة ٢٢ من القرار الرقم ٦٨٧ الخاص بوقف النار في حرب الخليج وهي تقضي (الفقرة) برفع الحظر عن بيع النفط اذا نفذ العراق كل مطالب اللجنة المنصوص عليها في القرار، وبين القرار ٧١٥ المتعلق باستمرار عمليات رصد الآلة الحربية العراقيةومراقبتها.

وثانيا: تحديد فترة "اختبار" لتطبيق القرار ٧١٥ في اطار زمني واضح تتعهد بمقتضاه اللجنة الخاصة تقديم تقريرها الى مجلس الامن حصراً، على اساس الفقرة ٢٢، اذا طبق العراق ما هو مطلوب منه من دون عراقيل.

في غضون ذلك اشارت رئيسة الوزراء التركية في موسكو، على اثر محادثات اجرتها مع الرئيس الروسي الى تقارب مواقفي البلدين حيال العقوبات على العراق. وقالت انهما يعتزمان اجراء مشاورات ثلاثية مع الولايات المتحدة في شأن الموضوع.

وعلمت الحياة ان الجانب العراقي في المفاوضات مع اللجنة الخاصة توصل الى اقتناع وقناعة بأن التطمينات السياسية بتنفيذ الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ لن تتعدى اعطاء الدول الاربع الضوء الاخضر للجنة الخاصة لتقديم تقريرها الى مجلس الامن حصراً على اساس الفقرة ٢٢ من دون الشروط الاخرى السابقة التي اصرت على

تنفيذ العراق جميع قرارات المجلس.

لكن الجانب العراقي طرح معادلة فك "التشابك" بين القرارين ٦٨٧ و ٧١٥ وطالب بتطمينات واضحة بان الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ ستنفذ قبيل الشروع في تطبيق القرار ٧١٥. واصرت اللجنة الخاصة على التشابك بين القرارين ضروري ولايمكن الاستغناء عنه، وان لابد من "امتحان" تطبيق العراق عمليا القرار ٧١٥ قبل تقديم تقريرها الى المجلس على اساس الفقرة ٢٢.

ودخلت الساعات الاخيرة من المفاوضات في تفاصيل الفترة الزمنية لامتحان تنفيذ القرار ٧١٥، فاقترحت اللجنة فترة تتراوح بين ستة وثمانية اشهر، بينما يريد الطرف العراقي حصرها في ثلاثة اشهر.

وحسب مصادر رفيعة المستوى، سعى الطرف العراقي الى الحصول على "اقصى درجة من التزام اللجنة الخاصة ادنى درجة من الاطار الزمني" لامتحان تطبيق القرار ٧١٥. وحذرت المصادر من انه في حال اصرار العراق على عدم القبول بالاطار الزمني المعقول فان "ازمة" اخرى على غرار أزمات المواجهة بين الطرفين تلوح في الافق نظرا الى ضرورة تشغيل اللجنة الخاصة "الكاميرات" في اقرب وقت.

وانتظر مجلس الامن تقرير رئيس اللجنة الخاصة السفير رالف اكيوس ليل الخميس بشأن نتيجة المفاوضات بينما اتفق طرفا المفاوضات على ان الجولة الاولى نجحت في التعريف والتحديد والواضح للمشاكل المعلقة والمستلزمات المطلوبة من العراق، لما يعطي الجولة الثانية المرتقبة في بغداد فرصة احراز تقدم ملموس.

وقال مصدر عراقي ان اهم ما تحقق في جولة مفاوضات نيويورك هو "ايضاح الصورة وتحديد المطلوب والخروج من الحالة التي كانت سائدة في السابق".

وزير التجارة العراقية والحصار الاقتصادي

القدس العربي - السبت ١١ آيلول ١٩٩٣ ،

قال محمد مهدي صالح وزير التجارة العراقي الجمعة ان الحظر الاقتصادي المفروض على بلاده منذ اكثر من ثلاث سنوات تسبب في خسائر مادية تزيد قيمتها عن ٦٠ مليار دولار هي فقط قيمة فاقد صادرات النفط العراقية الى الخارج.

وقال ان الحظر التجاري الذي فرضته الامم المتحدة على العراق في اعقاب اجتياحه للكويت عام ١٩٩٠ تسبب في نقص الادوية "وارتفاع معدلات الوفيات بين العراقيين عما كانت عليه قبل الحظر وخاصة بين الاطفال الذين تقل اعمارهم عن خمس سنوات حيث تضاعفت نسبة الوفيات بينهم ١٣ مرة عما كانت عليه قبل الحظر".

وكان الوزير العراقي يتحدث الى الصحافيين قبل مغادرته القاهرة مساء الجمعة عائدا الى بلاده بعد مشاركته في اجتماعات المجلس الاجتماعي والاقتصادي العربي.

لكن صالح قال "ان الحظر الاقتصادي على العراق كانت له ايجابيات كثيرة من بينها تعزيز دور الانتاج الوطني والاعتماد على المواد المحلية والايدي العراقية في اعادة تعمير ما دمره العدوان على العراق".

واضاف "اننا اكتسبنا خبرات عديدة حيث تم الانتهاء من شق نهر صدام بطول ٥٦٠ كيلومترا يمتد من شمال بغداد الى الخليج العربي ويجري العمل حاليا في نهر ام المعارك بطول ٣٦٠ كيلومترا بالاضافة الى نهرين اخرين في الشمال والجنوب لري الاراضي الصحراوية في هذه المنطقة".

ومن جهة اخرى قالت مصادر دبلوماسية غربية في نيويورك مساء الخميس ان بغداد قبلت من حيث المبدأ التعاون مع الامم المتحدة بشأن كافة المواضيع العالقة والمتعلقة بنزع الاسلحة العراقية شرط حصولها على ضمانات من مجلس الامن الدولي بشأن رفع الحظر النفطي المفروض عليها منذ ثلاث سنوات.

والخميس عرض رولف ايكوس رئيس اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة والمكلفة بنزع اسلحة العراق تقريرا شهريا امام اعضاء مجلس الامن الـ ١٥ بشأن المفاوضات التي جرت على اعلى مستوى بين الامم المتحدة والعراق والمتعلقة بالمراقبة الطويلة الاجل لنزع الاسلحة العراقية. وقد وصف الدبلوماسيون هذا التقرير بـ "الحذر".

وقال المصدر نفسه ان العراقيين اعربوا عن استعدادهم لتزويد الامم المتحدة بلائحة كاملة باسماء مزوديهم بالاسلحة وكذلك معلومات لها علاقة ببرامجهم العسكرية. وايضا اكدوا مجددا قبولهم بالمراقبة الطويلة الاجل من قبل الامم المتحدة لنزع اسلحتهم.

ومع ذلك تتمنى بغداد بالمقابل ان يبدأ مجلس الامن بتطبيق الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ الذي يربط الحظر النفطي الذي فرض على العراق في اب ١٩٩٠ بتسوية المواضيع المتعلقة بنزع الاسلحة.

بدء تشغيل الات تصوير لمراقبة قواعد الصواريخ

بغداد - اف. ب. (الاثنين - ٢٧ ايلول ١٩٩٣) اعلن مسؤول في الامم المتحدة في بغداد امس الاحد بدء تشغيل الات تصوير التي نصبها خبراء المنظمة في موقعين عراقيين لمراقبة تجارب الصواريخ.

وقال الامريكي غاي مارتيل رئيس فريق الخبراء الدوليين الموجود في بغداد منذ نحو شهر ان فريقه بدأ منذ السبت في تشغيل ست الات تصوير نصبت في موقعي "اليوم العظيم" و "الرفاه" في مجمع المثنى الذي يبعد نحو ستين كيلومترا الى الجنوب من بغداد.

وكان عدد من الخبراء زار الموقعين السبت لتشغيل الات التصوير ما يسمح بالتاكد من ان الموقعين لن يستخدما في تطوير صواريخ يفوق مداها ١٥٠ كيلومترا وتحظرها قرارات مجلس الامن.

واكدت لجنة الامم المتحدة الخاصة المكلفة ازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية ان بغداد ابلغتها الخميس الماضي بانها لم تعد تعارض تشغيل الات التصوير. ونشرت الصحف العراقية السبت رسالة في هذا المعنى من وزير الخارجية محمد سعيد الصحاف الى رئيس اللجنة رولف اكيوس الذي يتوقع وصوله الى بغداد في الاول من تشرين الاول (اكتوبر).

ويشكل تشغيل الات التصوير اول تطبيق ملموس لبرنامج المراقبة على المدى الطويل الذي تعتزم الامم المتحدة تنفيذه في العراق للحيلولة دون انتاج هذا البلد اسلحة دمار شامل.

العراق يبدأ بخصخصة شركات القطاع العام جزئيا

بغداد - اف ب. (القدس العربي الاربعاء ٢٢ ايلول ١٩٩٣)

نشرت الصحف العراقية (٩/٢١) قرارا لمجلس قيادة الثورة يقضي بتخويل وزير الصناعة والمعادن صلاحية تحويل المعامل التابعة لوزارته الى شركات مساهمة عامة برساميل مختلطة تحتفظ فيها الدولة بما لايقل عن ٢٥٪ من راسمالها وتطرح بقية الاسهم للبيع بالمزايدة العلنية على العراقيين في سوق بغداد للاوراق المالية.

وحدد القرار بدينار واحد قيمة كل سهم، ولم يحدد القرار عدد المعامل التي سيتم تحويلها الى شركات مساهمة. ويشير اخر احصاء نشرته وزارة التخطيط العام الماضي الى ان عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والكبيرة الموجودة في العراق عام ١٩٩٠ كان يبلغ ٤٦ الفا و٧٦٠ وحدة يعمل فيها ١١١ الفا و ٨٩٥ عاملاً.

ويعمل عدد كبير من المصانع العراقية دون طاقته الانتاجية نتيجة النقص الشديد الذي يعاني منه في المواد الاولية وقطع الغيار من جراء الحظر الذي يفرضه مجلس الامن عليه من ثلاث سنوات بعد اجتياحه الكويت.

وقد ادى هذا النقص في الانتاج الى ارتفاع في اسعار المنتجات الصناعية المطروحة في الاسواق. وتفيد المصادر الرسمية بان العراق استثمر في الصناعة خلال السبعينات والثمانينات حوالي ١٨,٢ مليار دينار (اكثر من ٥٨ مليار دولار بسعر الدينار في تلك الفترة).

وتدير وزارة الصناعة عددا كبيرا من المنشآت الصناعية في مجالات مختلفة مثل توليد الطاقة الكهربائية والصناعات الهندسية الكهربائية والميكانيكية والبتروكيماوية.

وكانت الحكومة العراقية اعلنت في اب ١٩٨٨ انها قررت بيع ٤٧ مصنعا للقطاع الخاص في غضون العام نفسه. وبعد انتهاء حرب الخليج في شباط ١٩٩١ قررت السلطات العراقية اعطاء دفع جديد لهذا السياسة بافساح المجال لمساهمة القطاع الخاص في المجال المصرفي وانشاء سوق بغداد للاوراق المالية. وفي اب الماضي تم تحويل معمل الاسمنت في المثنى ومعمل الطابوق في الشطرة الي شركتين مساهمتين.

وينص قرار مجلس قيادة الثورة على ان حصيلة الاسهم المباعة تؤول الى وزارة المالية التي تقدم الى الشركة بالمقابل قرضا بما لايقل عن خمسة ملايين دينار بلا فائدة كراسمال تشغيل.

وتضمن القرار عدة مزايا للشركة الجديدة منها الاعفاء من الضريبة والرسوم وتوزيع الارباح على المساهمين. غير انه يشترط ادارتها من قبل مدير مفوض يتم تعيينه بقرار من وزير الصناعة.

وعلق احد الصناعيين العراقيين على القرار قائلا لوكالة فرانس برس "انه يأتي بهدف تنشيط عمل المصانع من جهة وامتصاص الاموال الضخمة الموجودة لدى الافراد من جهة ثانية".

منع بيع الخمور واغلاق ٤٠٠ حانة في العراق

بغداد-رويتر (الجمعة ٢٤ ايلول ١٩٩٣)

اعلنت الحكومة العراقية حظر بيع الخمور في قرار نشرته امس صحيفة (الجمهورية). وقالت الصحيفة ان وزارة الداخلية حظرت على المواطنين المسلمين بيع المشروبات الكحولية وفرضت غرامة على كل من يتورط في مثل هذا النشاط.

وقالت الصحيفة انه تم القاء القبض على عدد من تجار الخمور في بغداد لعدم التزامهم بقرار الوزارة. واغلقت السلطات العراقية في حملتها ٦٥ ملهى ليليا من بينهم ١٨ ملهى في بغداد. ولاتسمح السلطات العراقية بفتح الحانات في المناطق السكنية اغلقت حتى الان ٤٠٠ حانة. ومن المتوقع ان يؤدي هذا القرار الى ان تقتصر تجارة الخمور في العراق على المسيحيين واليزيديين.

رجال اعمال اتراك يبحثون بالعراق توسيع التجارة

بغداد - اف ب. (الاثنين ٢٠ ايلول ١٩٩٣) علم من مصدر رسمي عراقي ان وفدا من رجال الاعمال الاتراك يزور حاليا بغداد بدأ سلسلة من الاتصالات الواسعة مع التجار والمسؤولين العراقيين بهدف استكشاف مجالات التعاون التجاري والصناعي بين البلدين.

وكان الوفد التركي المؤلف من تسعة اشخاص وصل الى بغداد في اول زيارة للعراق منذ انتهاء حرب الخليج عام ١٩٩١، واجرى سلسلة من الاجتماعات مع مسؤولين في الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية وكذلك مع وزير التجارة العراقي محمد مهدي صالح.

وذكرت صحيفة الثورة العراقية الناطقة بلسان حزب البعث الحاكم ان رئيس الوفد التركي مصطفى اوغلو اعرب خلال اجتماعه مع صالح عن رغبة رجال الاعمال الاتراك "في استئناف وتوسيع العلاقات التجارية مع العراق خدمة للمصالح المشتركة".

وكان صالح دعا خلال زيارة أسنطبول في مطلع شهر ايلول رجال الاعمال الاتراك الى استئناف نشاطهم التجاري مع العراق وقال "ان ابواب العراق مفتوحة ولاتوجد اي عقبات امام التجار الاتراك"

وكانت انقرة قامت منذ عدة اشهر ببادرات لدى عدة بلدان غربية في محاولة "لاعادة النظر في الحظر المفروض" على العراق. واعلنت رئيسة الوزراء التركية الجديدة تانسو تشلير في ٩ ايلول في موسكو ان بلادها ستتعاون مع روسيا في سبيل رفع الحظر المفروض على العراق.

واكدت تركيا ان خسائرها السنوية من العائدات النفطية بسبب الحظر المفروض ترتفع الى اكثر من ملياري دولار بسبب اغلاق خط نقل النفط الذي يضخ النفط العراقي باتجاه مصب يومورتاليك التركي على المتوسط.

وانقرة التي علقت علاقاتها الدبلوماسية مع بغداد منذ حرب الخليج عينت في اذار ١٩٩٣ قائما جديدا بالاعمال في العراق.

تركيا تطلب التعويض بسبب الحصار على العراق

الغارديان - ١٩٩٣/٩/٢٠ كتب Jonathan Rugman

يبدو من شبه المؤكد ان يقوم مجلس الامن الدولي بتجديد العمل بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق عند اجتماعه هذا اليوم، الا انه يتعرض لضغوط لتعويض تركيا حليف الولايات المتحدة المهم في المنطقة.

فقد دعا ممثل تركيا في الامم المتحدة (انال باطو) مؤخرا الى اعادة النظر في العقوبات قائلا بأن "العقوبات لا تفي بالغرض الذي فرضت من اجله. انها تعاقب شعوب تركيا و العراق و الاردن."

كما صرحت رئيسة الوزراء التركية (طانسو جلر) بعد محادثات اجرتها مع الرئيس الروسي (بوريس يلتسن)، بان البلدان سوف يعملان على رفع الحصار المستمر منذ ثلاثة اعوام - الا ان الجانبان حذرا العراق بضرورة الامتثال لقرارات الامم المتحدة.

لقد اعادت تركيا هذا العام فتح سفارتها في بغداد، و اصبحت بذلك اول دولة من دول التحالف المضاد للعراق تعيد تمثيلها لديه. كما اصر وزير الخارجية التركي (حكمت جيتين) مؤخرا على اعادة تشغيل خط انابيب النفط العراقي المار بتركيا و الذي يبلغ طوله ٦١٢ كيلومترا.

لا تزال حوالي اربعة ملايين برميل من النفط محجوزة في خط الانابيب هذا منذ شهر آب ١٩٩٠ عندما اغلق بسبب الحصار الذي اعلن ضد العراق آنئذ، و الذي ادى الى خسارة تركيا لحوالي ٣

بلايين دولار من العائدات. و يقول الاتراك بان عليهم افراغ الخط بغية اجراء عمليات الصيانة الضرورية له. و قد قام (جيتين) بابلاغ (وارن كريستوفر) وزير الخارجية الامريكي بالقلق التركي.

بمقدور العراق تصدير ما قيمته ١,٦ بليون دولار من النفط عبر تركيا و تحت رقابة الامم المتحدة، لينفق بعض من العوائد المتأتية عن ذلك في شراء المواد الغذائية و الدواء. الا ان جزءا كبيرا من هذه العوائد ستخصص كتعويضات لمتضرري حرب الخليج. و قد ابدت بغداد بعض الاهتمام بهذه الخطة حيث انها تدعي بان زهاء ٣٠٠,٠٠٠ من مواطنيها قد توفوا منذ ١٩٩١ بسبب نقص الادوية الناجم عن عدم قدرتها شراء ما تحتاجه منها. الا ان العراقيين يصرون على تصدير النفط عبر ميناء البكر الواقع على الخليج بدل الخط التركي، كما يصرون على الغاء العقوبات بشكل كلي.

تقوم تركيا بحث العراق على القبول بتصدير جزئي للنفط مقابل ان تضاعف تركيا من جهودها في سبيل الغاء العقوبات كليا.

بامكان مجلس الامن الدولي تعويض تركيا بالسماح باجراء ترتيب يقوم العراق بموجبه بتسديد ديونه لدى تركيا - و البالغة ملياري دولار - عن طريق تصديره النفط لها لاستهلاكها الداخلي، كما يمكن استخدام العائدات المتأتية عن بيع النفط الموجود في الانابيب لتمويل عمليات الاغاثة في شمال العراق.

يذكر ان تركيا - التي تخشى تكرار النزوح الجماعي للاكراد صوب اراضيها - تسمح لطائرات الحلفاء باستخدام القواعد التركية في عملياتها الجوية فوق شمال العراق، كما اعلنت تركيا الشهر الحالي عن تخصيصها مبلغ ١٣,٥ مليون دولار لمساعدة كردستان العراق كرد للمعونة التي تلقتها من الاكراد العراقيين في حملتها ضد حزب العمال الكردستاني (التركي).

مجلس الامن يبقي العقوبات على العراق

الاربعاء - اف ب. (٢٢ ايلول ١٩٩٣) ابقى مجلس الامن مساء الاثنين ٢٠ ايلول على العقوبات المتعددة الاشكال التي فرضها على العراق في اب ١٩٩٠ على حاله مؤكدا ان العراق لم يمتثل بعد لكل مطالب الامم المتحدة.

وخلص رئيس مجلس الامن الحالي ادولفو تايلهاردات (فنزويلي)، في ختام اجتماع للتشاور استمع خلاله الى آراء الاعضاء الـ ١٥ في مجلس الامن، الى ان شروط رفع العقوبات عن العراق ولو جزئيا "غير متوفرة".

وذكرت مصادر دبلوماسية ان الصين طلبت من مجلس الامن ان "يطلع" على التقدم الذي احرزه العراق خلال المفاوضات الاخيرة الفنية التي جرت على مستوى عال في نيويورك في بداية الشهر.

ولم يأخذ المجلس بهذا الاقتراح الذي ايده المغرب والبرازيل، بسبب اعتراض مندوبي الولايات المتحدة وبريطانيا.

واشارت فرنسا من جهتها الى ان العراق لم يستوف الشروط اللازمة الا انها لفتت الى بعض "العناصر المشجعة" في موقف السلطات العراقية من مسألة نزع السلاح. واعربت فرنسا عن استعدادها لاخذ هذه التطورات بالاعتبار بموجب قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ حالما يتم ترجمة "هذه العناصر" واقعا ملموسا.

بريطانيا تلغي اجازات التصدير للعراق

اندبندنت - ١٩٩٣/٩/٢١ ، كتب Steve Boggan

تم يوم امس (١٩٩٣/٩/٢٠) الغاء كافة اجازات التصدير التي تسمح للشركات البريطانية ببيع مواد الاغاثة للعراق، حيث قامت وزارة التجارة و الصناعة (DTI) بالغاء هذه الاجازات بعد اكتشافها بان بعض الاجازات قد استغلت في محاولات لتصدير مواد معينة للجيش العراقي. و ادلت مصادر الامم المتحدة للاندبندنت بان شركات بريطانية متورطة في نصف حالات تزوير وثائق التصدير (البالغة حوالي ١٥ حالة) التي من شأنها مخالفة المقاطعة التي تفرضها الامم المتحدة. و اضاف متحدث رفيع المستوى بان تحقيقا تشارك فيه الاجهزة الاستخبارية سوف يباشر به لبحث احتمال تشكيل العراق لشبكة استيراد واسعة الغرض منها تفادي الحصار المفروض عليه.

و قد احيطت الشركات المصدرة الى العراق علما بان الاجازات التي كانت قد حصلت عليها تعتبر باطلة و ان عليها التقدم بطلبات جديدة. الا ان متحدثا باسم حزب العمال المعارض وصف اجراء الغاء الاجازات بانه "حيلة" الغرض منها تخفيف الضغط الذي يتعرض له الوزراء الذين سوف يدلون بشهاداتهم امام لجنة (سكوت) الخاصة بالتحقيق في الصادرات العسكرية البريطانية للعراق، الاسبوع القادم.

جدير بالذكر بان العقوبات التي تفرضها الامم المتحدة على العراق بعد غزوه للكويت لا تسمح بتصدير غير مواد الاغاثة الانسانية الى ذلك البلد، و على المصدرين الذين يرومون تصدير المواد ذات الطبيعة المزدوجة (العسكرية و المدنية - كالادوات الاحتياطية للسيارات) ان يتقدموا بطلب للـ(DTI) التي تفاتح بدورها لجنة العقوبات في الامم المتحدة في نيويورك، مبينة طبيعة المواد المراد تصديرها لغرض استحصال كتاب تخويل بالتصدير منها.

و ذكر احد المسؤولين الذين لهم علاقة بعملية اصدار اجازات التصدير "باننا قد قضينا على الاحتيال و التلاعب بالاجازات في مهده. فلم نلاحظ اي اثر للتلاعب الا في ١٠ او ١٥ وثيقة من مجموع ٢٠٠٠ وثيقة تعاملنا معها هذا العام، و قد غيرت الوثائق المتلاعب بها بحيث تسمح بشحن كميات اكبر من المسموح بها اصلاً.

و قد جاء المسؤول ببعض الامثلة للتحويرات التي كانت تجرى في اجازات التصدير كأن تزاد كمية صغيرة من اطارات الشاحنات الى بضعة آلاف، او - كما في احدى الحالات - زيادة كمية ١٠٠٠ متر من الاقمشة الى عشرة آلاف طن. و مما يجدر ذكره ان الادوات الاحتياطية للسيارات ممنوع تصديرها للعراق بموجب قوانين المقاطعة الا ما كان منها مخصصا لسيارات الطوارئ، كما ان الاقمشة تدخل ضمن قائمة الممنوعات عدا ما يستعمل منها لتكفين الموتى و لصناعة الملابس الشعبية التقليدية. و عبر المسؤول عن اعتقاده بان هذه الشحنات تؤول اخيرا الى الجيش العراقي، حيث ان كافة المستوردات تذهب مباشرة الى الحكومة العراقية التي من غير المحتمل ان تقوم بتوزيعها على افراد الشعب بصورة عادلة...

شيعة صدام ـ تقرير صحفي عن الجنوب العراقي

البصرة - من مريم شاهين، اسوشييتد بريس (ايلول ١٩٩٣)، جاء في تقرير بعنوان : **شيعة صدام** ، مايلي :

من المناظر المألوفة في نوادي البصرة الليلية هذه الايام قيام نفر من الحضور بتزيين الفنانات بالاوراق النقدية من فئة الـ٢٥ دينارا بينما يمنع هذا النوع من البذخ الظاهر في بغداد، بسبب كونه "يضعف الروح المعنوية" لسكان العراق الذين يعانون من وقع عقوبات الامم المتحدة. الا ان بمقدور رواد ملاهي البصرة المذكورون التصرف بهذه الصورة نظرا لكونهم حلفاء صدام حسين الجدد، حيث يقال بان تجار السوق السوداء و غيرهم من الاشقياء يقومون بمساعدة الحكومة في القضاء على تمرد شيعي في الجنوب اضافة الى قيامهم بتهريب البضائع الى داخل العراق مما يخفف الضغط على الاقتصاد العراقي الذي يعاني من وقع العقوبات.

يقوم صدام - الذي طالما استعمل اساليب الترغيب اضافة الى الارهاب لابقاء نفسه في السلطة منذ الستينات - باستقطاب بعض سكان الجنوب تدريجيا الى جانبه منذ قيام جيشه بالقضاء على المتمردين الشيعة سنة ١٩٩١، و يبدو انه استطاع الحصول على ولاء العديد من الشيعة الجنوبيين باعطائهم الاسلحة و الاموال و المناصب.

كان شيوخ القبائل و الفلاحين من العشائر الشيعية الكبيرة يتذمرون في السابق من تفرقة النظام الذي تسيطر عليه الاقلية السنية ضدهم. اما الآن، وبعد ان اغدق صدام عليهم الهبات من اسلحة و مناصب و اموال، فانهم دائبوا السفر الى بغداد لتقديم فروض الطاعة لصدام و الرقص حول تماثيله و نظم الاشعار التي تتغنى بمديحه، كما يظهرون على شاشات التلفزيون لتأكيد قبضة صدام على السلطة.

كما يقوم شيعة جنوبيون آخرون من الطبقات الدنيا من العشائر الريفية الكبرى بمشاركة الذين يسهرون في "ديسكو" فندق شيراتون البصرة بينما يجاهد العراقيون الآخرون من اجل الحصول على ابسط متطلبات البقاء.

يقوم هؤلاء بصرف ما معدله ٦٠٠٠ دينار ليليا لكل شخص في الملاهي، و هو مبلغ يعادل مرتب موظف الدولة لـ١٨ شهرا.

يقول نادل في الشيراتون "قبل حرب الخليج كان معظم زبائننا من الطبقة المتوسطة الذين كانوا يأتوننا بمعية عوائلهم. اما الآن، فلا يأتينا سوى هؤلاء الحثالة الذين يسكرون و يطلقون النار و يعتدون على النساء."

يقول دبلوماسيون و عاملو الاغاثة و بعض المصادر الشيعية بان هؤلاء العراقيون من الطبقات الدنيا يتعاونون مع زعماء لعصابات مسلحة مسموح لها بالعمل في الجنوب مقابل دعم حكومة صدام. و تقوم هاتان المجموعتان بادارة شبكات للابتزاز اضافة الى تهريب الوقود و السكاير و الكحول و العقاقير من سوريا و ايران و تركيا، كما يستخدمهم صدام في الاقتصاص من المعارضين لنظامه و لارهاب المواطنين.

يقول سمير كريم، و هو طبيب في البصرة، "بان هؤلاء المجرمون احرار لعمل ما يريدوه. فهم يؤدون ما تطلبه الحكومة منهم و بالمقابل يسمح لهم بعمل ما يشاؤن."

و تقول ام لثلاثة اطفال اسمها ام شهيد بان هؤلاء العتاة قد ذبحوا مؤخرا عائلتين في حي الصفاء - و هو حي تسكنه الطبقة المتوسطة في البصرة - حيث قاموا اولا بنهب داريهما و باغتصاب نساءهما. واضافت بان العديد من عمليات القتل و السلب ترتكب هذه الايام حيث تقتل عوائل برمتها لغير سبب واضح مما يجعل الناس يعيشون في رعب دائم. "اما السلطات فلا تفعل شيئا حتى لو كانت لدينا الجرأة على الشكوى لديها."

اما عمار، و هو شاب رفض الافصاح عن اسمه الكامل، فيقول بان احدى العصابات اقتحمت مسكنه و اعتدت بالضرب على كافة افراد الاسرة ثم قامت بقطع يدي والده المهندس الذي يشك بتعاطفه مع الثوار. يذكر بان الثوار الشيعة كانوا قد سيطروا على البصرة لفترة ثلاثة ايام في آذار ١٩٩١ حتى استعادها الحرس الجمهوري منهم. و قد فر العديد من الثوار الى ايران بينما لاذ آخرون بالاهوار الواسعة المساحة شمال البصرة.

اما الآن - و بعد عامين من العمليات العسكرية ضد المتمردين خفيفي التسليح - لا تمثل الانتفاضة سوى مصدر ازعاج ثانوي، ويعمل الشيعة الجنوبيون الذين اصطفوا مع صدام على ابقائها كذلك.

اعتقالات واعدامات في سجن الرضوانية في بغداد

ذكرت نشرة (العراق) الصادرة في لندن والناطقة باسم المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق، بعددها المؤرخ ١٩٩٣/٩/٢٤، انها حصلت على معلومات من داخل العراق عن قيام النظام في ١٩٩٣/٨/٣٠ باعدام اكثر من ٤٠٠ سجين ومعتقل ومحتجز في سجن الرضوانية ضمن حملة أطلق عليها النظام بانها "حملة تطهير السجون والمعتقلات"، غالبيتهم من ابناء وسط وجنوب العراق. وذكرت الاسماء التالية من ضمن الذين تم اعدامهم :

١- عبد الامير ناجي عامر الساعدي، من موالد ١٩٥٧، ويعمل نائب ضابط في وزارة الدفاع ويدير التدريب العسكري.

٢- ناظم ناجي عامر الساعدي من مواليد ١٩٦٩.

٣- فاضل عبد محمد الساعدي من مواليد ١٩٦٦.

٤- جاسم محمد فنجان الساعدي من مواليد ١٩٦٢.

٥- داود هاشم ناجي الساعدي من مواليد ١٩٦٢.

رسائل القراء — حول افتتاحية العدد العشرين "مسؤولية القيادة الحاكمة في تكريس انقسام العراقيين" بقلم مازن عبد المجيد

في العدد العشرين من نشرة الملف العراقي التي تصدر من مركز الدراسات العراقية والتي يرأس تحريرها الدكتور غسان العطية جلب انتباهي المقال الافتتاحي المعنون "مسؤولية القيادة في تكريس انقسام العراقيين" وحيث ان كل ما كتب في هذا المقال يمثل وجهة نظر كاتبه سواء كان ذلك ما كتبه الكاتب او ما جاء به من مقتبس، ولذلك فان تنصل رئيس تحرير الملف العراقي بقوله ان المقتبس المأخوذ من مقال اخر بقلم "عزيز الحاج" المنشور في الصفحة الثالثة من نفس العدد لايمثل رايه اي رأي السيد العطية قول ينفيه الاستشهاد بالمقتبس اولا ونشر مقال عزيز الحاج في عدد الملف ثانيا حيث ان من يقرأ المقال ابتداءً من بدايته حتى وصول القارىء الى المقتبس المذكور فانه يلاحظ ولاشك ان تكرار المقتبس مرة في مقالة السيد العطية ومرة اخرى في متن مقالة عزيز الحاج غاية رئيس تحرير الملف العراقي هي ترسيخ فكرة عزيز الحاج التي يزعم فيها ((من ان القيادة العراقية مطالبة بصياغة وطرح مشروع او برنامج سياسي فوري موجه اولا الى الداخل باتجاه الانتقال الى الديمقراطية !!! ودولة القانون وحل الاشكال الكردي بصيغ اكثر مرونة وانفتاحا، انها (ويعني القيادة العراقية اي قيادة صدام حسين) مطالبة ان تعلن عن عزمها على اطلاق حرية الصحافة، والعفو العام والشامل، وتشريع قانون جديد ديمقراطي !!! لحرية تأليف الاحزاب والاستعداد للحوار مع المعارضة النزيهة التي تحرص على وحدة العراق وسيادته، تقبل بالحوار مع السلطة ويكون الحوار على اساس البرنامج الديمقراطي !!! التعددي والاتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية تجري في مدة معقولة الانتخابات الحرة ؟))

يدعي الدكتور رئيس تحرير الملف ان المقتبس المذكور في صلب المقال لايمثل وجهة نظره وانما هو رأي عزيز الحاج وانا اتساءل لمَ يزج السيد العطية هذا المقتبس في مقاله فمن الذي قام بنشر مقال عزيز الحاج في صفحة مقابلة لمقالته بالكامل اذا لم تكن اراؤه مطابقة لرأي عزيز الحاج في طرحه وانها تمثل ما يريد نشره للقارىء ولكنه يختفي في طرحه خلف ممثل السلطة في باريس؟

ان السيد العطية بعد استشهاده باقوال طارق عزيز الذي ينكر كسيده دور القوى الوطنية التي ضحت بكل غال ورخيص والتي تألب عليها هو والزبانية التي تحكم العراق الابي قتلا وتشريداً والتي لازالت تناضل من اجل تنظيف عراقنا الحبيب من هذه الطغمة الفاجرة، يقول السيد العطية "لقد عاد بعد حرب الخليج الثانية بعض السياسيين المعارضين الذين لايتجاوز عددهم اصابع اليدين من يساريين وقوميين للعراق ولكن انتهى بهم الامر الى مجرد ادوات بيد النظام لا ارادة لهم ولا حول" !! فهل هذا صحيح؟ لقد ذكر السيد العطية ان العائدين بعد حرب الخليج هم عشرة اذ ان اصابع اليد هي عشرة فكم منهم يساريا وكم منهم قوميا؟ لقد تجاهل السيد العطية ما ذكرته جميع الصحف المعارضة وغير المعارضة عن الاعداد الكبيرة من اولئك البؤساء الذين صدقوا ما اصدره رأس النظام ولمرات عديدة للعفو العام المصيدة لينتهي بهم الامر ما ان وطئت اقدامهم ارض الوطن الى حبال المشانق او الموت بالثاليوم. انه لايريد ان يجهر برأيه ولكنه يتستر باقوال شخص يعرف ماضيه وحاضره، انه المغامر الذي قدم كتيبة من شباب شعبنا المؤمنين بقضية العراق واهله المناضلين من اجل قضية الاكثرية المسحوقة من افراد هذا الشعب المظلوم، نعم انه قدم هذه الكتيبة المضحية باسم الكفاح المسلح للنظام ثمنا لما يتمتع به منذ ان القي القبض عليه عام ١٩٧٠ وارساله سفيرا للنظام في اليونسكو ليعيش على فتات ما يرمى له وليدافع بكل وقاحة عن النظام وجرائمه طيلة ربع قرن من الزمن. فهل يمكن لصاحب الملف ان ينكر من ان ما كتبه في نشرته يعبر عما يختلج في نفسه من افكار؟

لقد كنا ولانزال متسامحين مع اولئك الذين لايمكنهم ان يحجبوا اشعة الشمس بغربال حيث اعتبرناهم نادمين على ما اتوا به من اعمال وافعال يندي بها جبين الشرفاء من ابناء شعبنا ولكننا لايمكننا التغاضي عن بعض الادعياء من الراكضين وراء السلطة الغاشمة ان يمرروا سمومهم لتسميم عقول البسطاء من الناس.

ليعطينا السيد رئيس تحرير الملف العراقي رايه الان وبعد ان تخلى سفيران من سفراء النظام عنه ليلتحقا بركب المعارضة وكشفهما للوضع الذي يمر به عراقنا العزيز.

هل سمع السيد العطية عن ردة فعل النظام؟ وهل سمع فبركة النظام للبرقية التي اهدر فيها دم السيد حامد الجبوري على لسان بعض الاشخاص الذي ليس لهم اي دور في هذه البرقية المفتعلة؟ وهل لازال يرى مايراه عزيز الحاج من حسن الظن في النظام ورئيسه وانه سيسارع بتلبية طلب الشعب العراقي ويمنحه احدى مكرماته ؟؟ بالانتقال الى الديمقراطية!!! واحلال دولة القانون بدل من الاستبداد والقراقوشية الى اخر ما جاء في اطروحة عزيز الحاج ؟

اننا نترك تقدير مقالة السيد غسان العطية الى فطنة الاخوة المعارضين مهما كان تفكيرهم وايا كان اتجاههم.

لندن - بدون تاريخ

** (مازن عبد المجيد، اسم مستعار)

الملف العراقي - رغم انه ليس من سياسة الملف العراقي نشر الرسائل غير الموقعة، خاصة وان صاحب الرسالة لم يجد من المناسب استخدام اسمه الصريح في وقت يشيد بتضحيات الاخرين، وبجرأة السفراء الذين تخلوا عن النظام علناً ويتحدث بلغة الجماعة ويكيل الاتهام. مع ذلك يتسع صدر الملف العراقي لنشر رده رغم استكثاره ذلك على الاخرين. وانسجاما مع تقاليد الملف العراقي بعدم ممارسة الوصاية على القارىء، خاصة وان افتتاحية الملف للعدد العشرين متوفرة وكذلك مقالة السيد عزيز الحاج، ننشر الرد بالكامل رغم ان السيد صاحب الرد اضاف للمقتبس علامات استفهام وتعجب وشرح معروف الهدف منها. اما رأي الملف بلجوء السفرين العراقيين فهو منشور بالعدد ٢١ من الملف العراقي وكذلك في جريدة الحياة بتاريخ ١٩٩٣/٩/٣. وفي الختام نقول ، ان الحقد لايبني وطن.

□□□